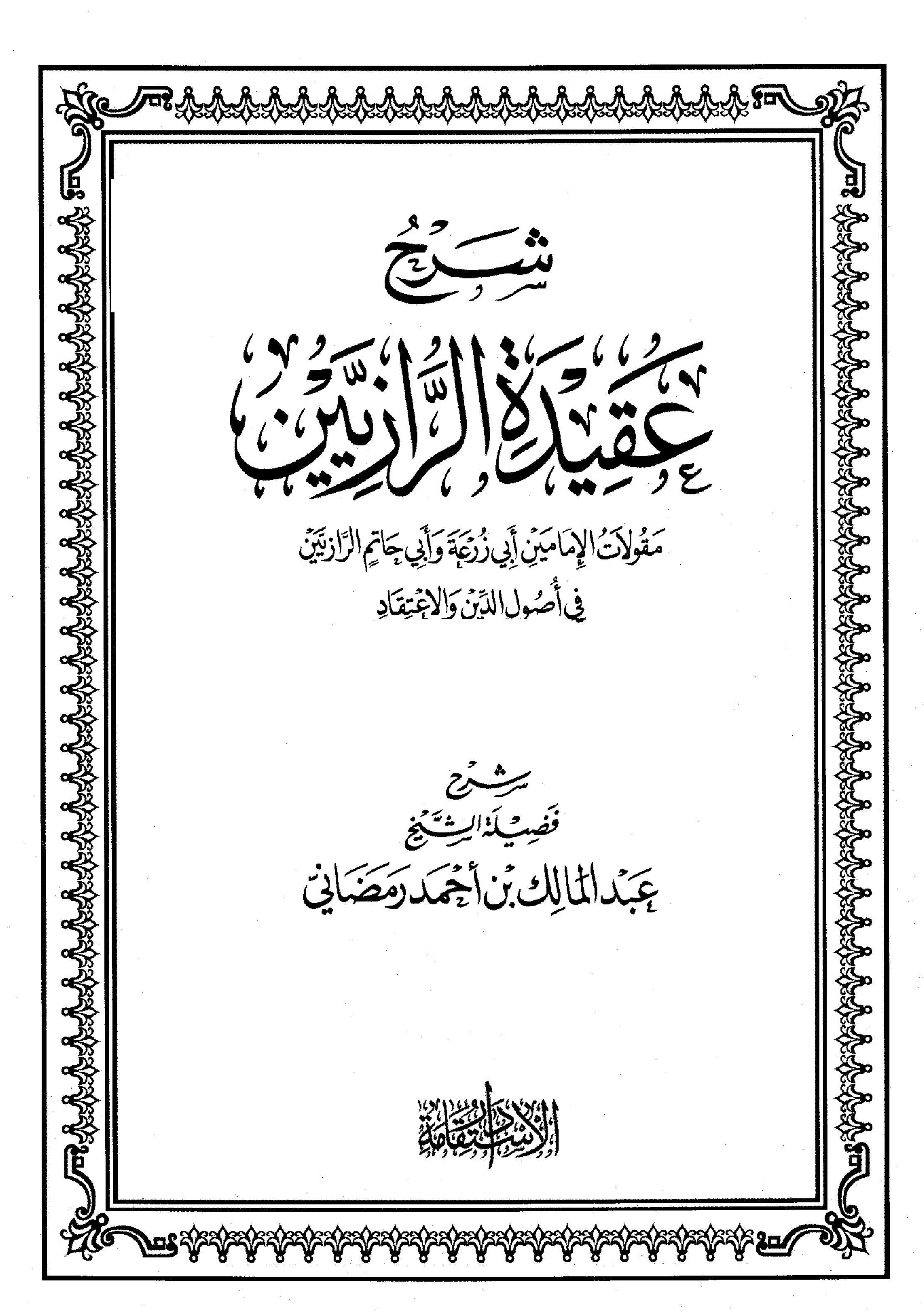
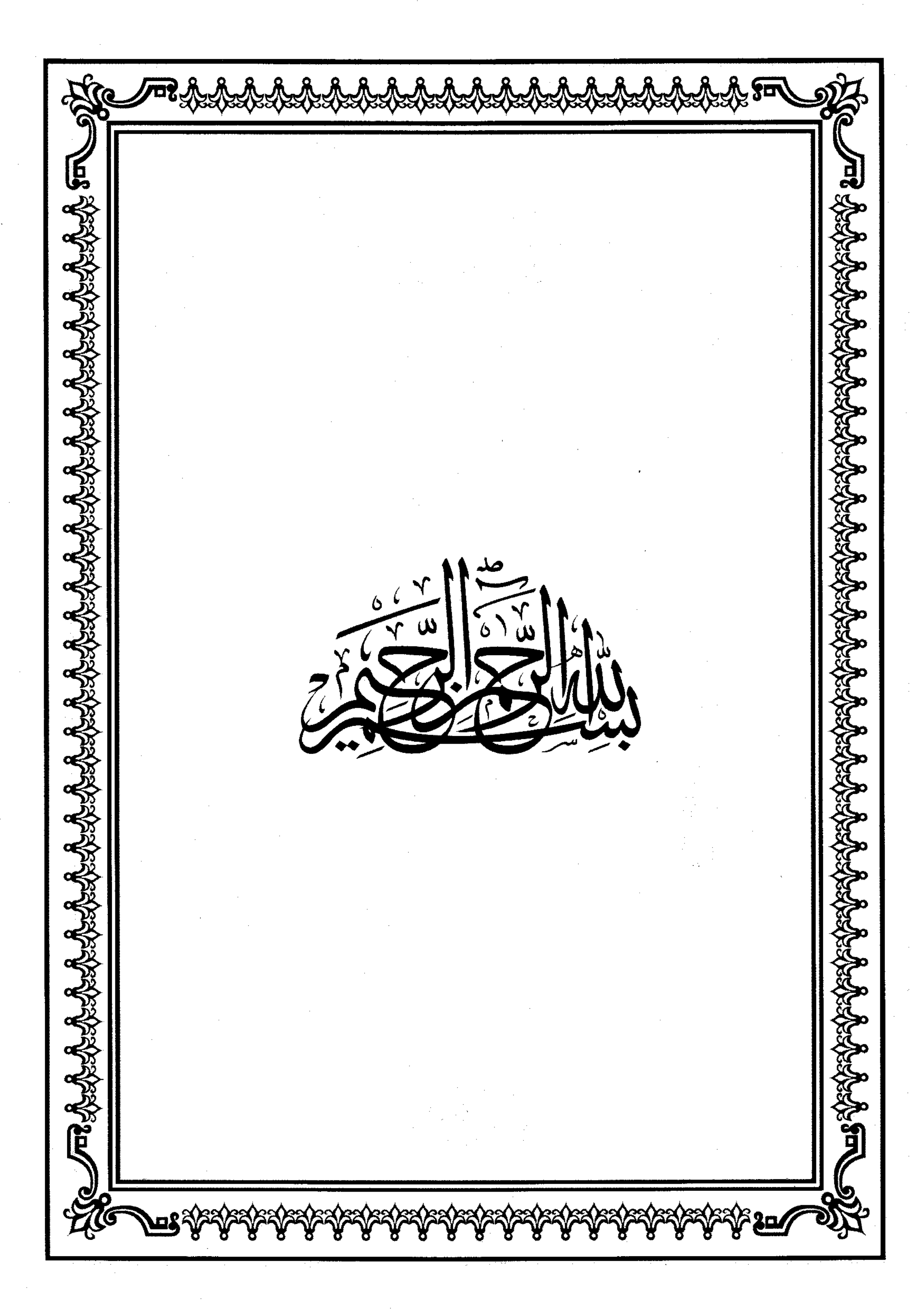


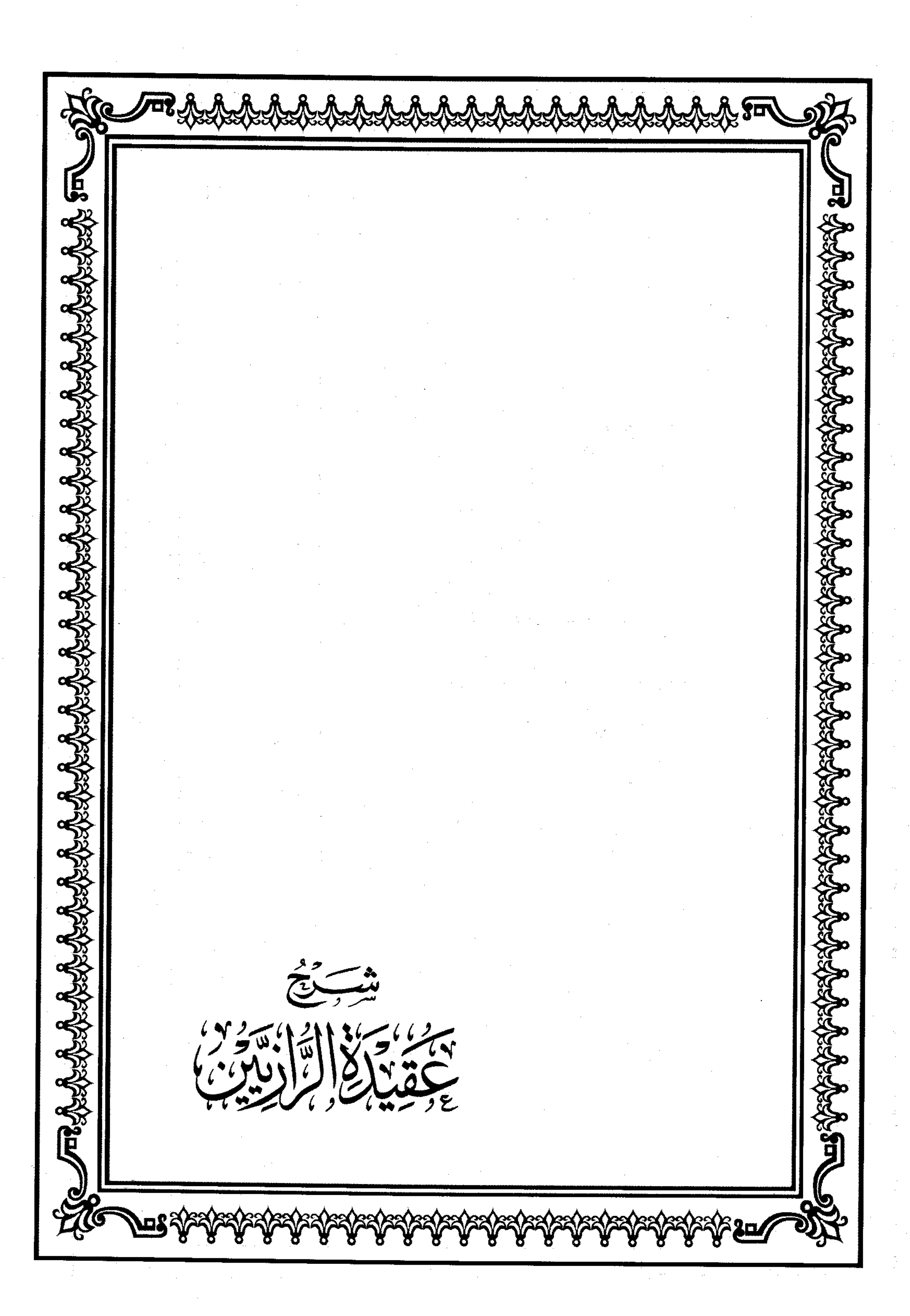
شرح عقيدة الرازيين

مقولات الإمامين أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين في أصول الدين والاعتقاد

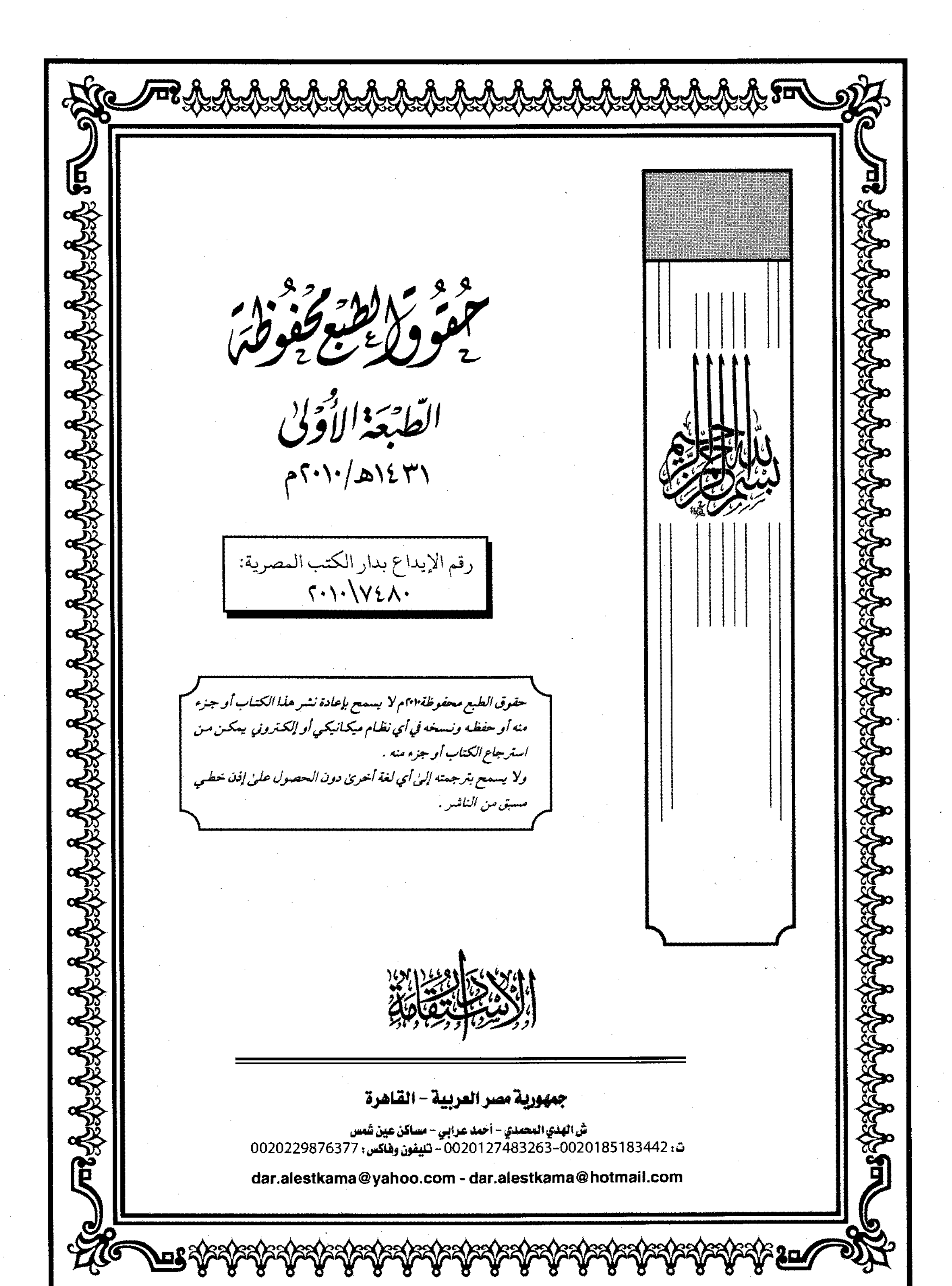
شرح
فضيلة الشيخ
عبد المالك بن أحمد رمضاني

دار الاستقامة


بسم الله الرحمن الرحيم



شرح عقيدة الرازيين



رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:

٢٠١٠/٧٤٨٠

دار الاستقامة

جمهورية مصر العربية - القاهرة

ش الهدي المحمدي - أحمد عرابي - مساكن عين شمس

ت: 0020185183442-0020127483263 - تليفون وفاكس : 0020229876377

dar.alestkama@yahoo.com - dar.alestkama@hotmail.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحَمدُ لله ربِّ العالَمينَ، وصلَّىٰ اللهُ وسلَّمَ وبارَكَ علىٰ نبيِّنا محمَّدٍ وعلىٰ آلِه وصحبِه أجمعِينَ.

فإنَّ هَذا المؤلَّفَ الصَّغيرَ واحدٌ من مؤلَّفاتِ سلفِنا الأوَلِ؛ لأنَّه يَرجعُ إلىٰ القَرنِ الثَّالثِ الهِجرِيِّ، وهو خاصٌّ بأَبوابِ العَقيدةِ، حيثُ كانَ عُلماءُ ذلكَ الزَّمانِ يُعنَونَ عِنايةً فائقةً ببثِّ مُعتقدِ أَهل السُّنَّة -رَحمةُ الله علَيهم جَميعًا-.

وقد كانُوا يَعرِفون حقَّ المَعرفةِ عِظَمَ الشَّأنِ العَقديِّ، ويَكفي أنَّه حقُّ الله الأَعظمُ، فلذلكَ فرَّغوا أَنفسَهم له وللدِّفاع عنه، وتكاثرَت كتبُهم فيه، ومَن له دُربةٌ بمَكتبةِ ذلكَ الجِيل يَهوله تلكَ الجُيوشُ الجرَّارة من العُلماءِ حُرَّاسِ العَقيدةِ دُعاةِ التَّوحيدِ، لم يَكتُبوا لأنَّ العقيدةَ كانَت مَصلحةَ الوَقتِ، ولكن لأنَّ الكِتابةَ في العَقيدةِ هيَ مَصلحةُ كلِّ وقتٍ، هَذه إحدَىٰ مَزايَا ذلكَ الجِيل الَّذي يُكبرُه كلُّ أحدٍ، والأُخرَىٰ أنَّ كلمتَهم كانَت مُجتمِعةً علىٰ عَقدٍ واحدٍ.

هذا، وقد طُبعت هذهِ العَقيدةُ مرَّاتٍ، منها ما كانَ ضِمن كتاب اللالكائي: «شَرح أُصولِ اعتِقادِ أَهْل السُّنَّة والجَماعَة»، ومنها ما طُبعَ مُفرَدًا كطبعةِ دار العمرَين بتَحقيقِ أبي عبد الله الغَيثي.

وقد كنتُ شرحتُ هذهِ العَقيدةَ في بَعض المُناسَباتِ، فرأَىٰ بَعضُ الطَّلبةِ تَفريغَها، وفعَلوا -جَزاهم اللهُ خيرًا- فلمَّا طالعتُ المفرَّغَ لم أَرتضِه؛ لأنَّ الكلامَ المُرتجلَ ذُو نَواقصَ كَثيرةٍ، لكن لم يكُن لديَّ من الوَقتِ ما يُمكِّنني من تأليفِه من جَديدٍ، إلَّا أنَّ ما لَا يُدرَكُ كلُّه لَا يُترَك جلُّه، فاستَعنتُ اللهَ لتَصحيح المَوجودِ في عُجالةٍ من الوَقتِ، فجاءَ هَذا الَّذي بين يدَي القارئ، وإن كنتُ أيضًا غيرَ مُقتنعٍ به تمامَ الاقتِناع، فأَسألُ اللهَ أن يَغفرَ لي تَقصيرِي فيه، وأن يَنفعَ به كاتبَه وصاحبَ الفِكرةِ وقارئَه في الدُّنيا والآخرةِ؛ إنَّ ربِّي لسَميعُ الدُّعاءِ.

هَذا، وقد ميَّزتُ كلاَمَ الرَّازيَّين بعلاَمةِ (*).

كتبَه

عبد المالك بن أحمد رمضاني

المدينة في ٢٣/ ١/ ١٤٣١هـ

تَرجمةُ الرَّازيَّين والرَّاوي عَنهما

وهذه العَقيدةُ هيَ مَقولَات الإمامَين الرَّازيَّينِ:

الأوَّل: هو أبو زُرْعة.

والثَّاني: هو أبو حاتم.

والرَّاوي عَنهما هو: عَبدُ الرَّحمن بنُ أبي حاتم؛ أي: ابن الثَّاني مِنهما، رَحمَهم اللهُ تَعالىٰ جَميعًا.

تَرجمةُ أبي زُرعة الرَّازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هو عُبيد الله بن عبدِ الكَريم أبو زُرعة، من بلادِ الرَّي، الإمامُ سيِّدُ الحفَّاظِ كما قالَ الذَّهبيُّ فِي «السِّير»، وفيه (١٣/ ٧٠): قالَ الحَافظُ أَبو أَحْمدَ بنُ عَدِيٍّ: سَمِعتُ أَبي يَقُولُ: «كُنْتُ بِالرَّيِّ، وأَنَا غُلَامٌ فِي البزَّازِينَ، فحَلفَ رَجُلٌ بطَلَاقِ امرَأَتِه: أَنَّ أَبَا زُرْعةَ يَحْفَظُ مائةَ أَلْفِ حَدِيثٍ، فذَهَبَ قَوْمٌ -أَنا فِيهم- إِلىٰ أَبي زُرعةَ فسأَلناهُ، فقَالَ: مَا حَملَهُ عَلىٰ الحَلفِ بِالطَّلَاقِ؟! قيلَ: قَدْ جَرىٰ الآن مِنهُ ذَلِكَ، فقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لِيُمْسِكِ امرأَتهُ؛ فَإِنَّهَا لَمْ تَطْلُقْ عَلَيْهِ، أَو كَما قَالَ».

وكانت وَفاتُه سنةَ (٢٦٤ هـ) بالطَّاعونِ، وله قصَّةٌ عَجيبةٌ عندَ وَفاتِه،

وذلكَ أنَّ تِلميذَينِ له تذاكَرَا حَديثَ تَلقِينِ الميِّت وهو يَحتضرُ عندَ المَوتِ، ولعلَّهما أرادَا تَلقينَه ولكنَّهما خَجلَا منه، فسبقَهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ الحَديثِ بإسنادِه، وذلكَ فيما تَرجمَ له عبدُ الرَّحمن بن أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل»، قالَ: سَمعتُ أبي يقولُ: «ماتَ أبو زُرعةَ مَطعونًا مَبطونًا يَعرقُ جَبينُه في النَّزْعِ، فقلتُ لمحمَّد بن مُسْلم: مَا تحفظُ في تَلقين المَوتَىٰ لَا إلهَ إلَّا اللهُ؟ فقالَ محمَّد ابنُ مُسلم: يُروَىٰ عن معاذِ بن جَبل... فمِن قَبْل أن يَستتمَّ رَفَعَ أبو زُرعة رَأسَه -وهو في النَّزْع- فقالَ: روَىٰ عبدُ الحميدِ بن جَعفَر عن صَالح بن أبىٰ عريب عن كثير بن مُرَّة عن مُعاذٍ عن النَّبيِّ ﷺ: «**مَن كانَ آخرُ كلَامِهِ لَا إلَهَ إلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ**»، فصارَ البَيتُ ضجَّةً ببُكاءِ مَن حضَرَ.

ثمَّ قالَ ابنُ أبي حاتم: سَمعتُ أحمدَ بنَ إسماعيلَ ابن عمِّ أبي زُرْعة يقولُ: سمعتُ أبا زُرْعة يقولُ في مَرضِه الَّذي ماتَ فيه: اللَّهمَّ إنِّي أَشتاقُ إلىٰ رُؤيتِك، فإنْ قالَ لي: بأيِّ عمَلٍ اشتَقتَ إليَّ؟ قلتُ: برَحمتِكَ يا رَبِّ»!

ترجمةُ أبي حاتم الرَّازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هو أبو عَبد الرَّحمن محمَّد بن إدريس بن المُنذر الحَنظلي، مِن بلَاد الرَّي، الإمامُ الحافظُ النَّاقدُ شيخُ المحدِّثينَ، كانَ من نُظراءِ البخاري ومن طبقتِه، لكنَّه عُمِّر بعدَه أَزيدَ من عِشرينَ عامًا، كذا في «السِّيَر» للذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٣/ ٢٤٧).

وكانَ لدَيه جَلَدٌ عَديمُ النَّظيرِ في الصَّبرِ علىٰ الطَّلَبِ وتحمُّل المشاقِّ من

أَجْله، ففي «السِّير» أيضًا (١٣/ ٢٥١) أنَّ أبا حاتم قالَ: «أَوَّلُ سنَةٍ خَرَجْتُ فِي طَلَبِ الحدِيثِ أَقَمْتُ سَبْعَ سِنينَ، أَحْصَيْتُ مَا مَشَيْتُ عَلَىٰ قَدَمِي زِيَادَةً عَلَىٰ أَلفِ فَرْسَخٍ.

قُلْتُ: مَسَافَةُ ذَلِكَ نَحْوُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ سَيْرَ الجَادَّة.

قَالَ: ثُمَّ تَرَكْتُ العَدَدَ بَعْدَ ذَلِكَ، وخَرَجْتُ مِنَ البَحرَيْنِ إِلَىٰ مِصْرَ مَاشِيًا، ثُمَّ إِلَىٰ الرَّمْلَةِ مَاشِيًا، ثُمَّ إِلَىٰ دِمَشْقَ، ثُمَّ أَنْطَاكِيَةَ وطَرَسُوسَ، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَىٰ حِمْصَ، ثُمَّ إِلَىٰ الرَّقَّةِ، ثُمَّ رَكِبْتُ إِلَىٰ العِرَاقِ، كُلُّ هَذَا فِي سَفَرِي الأَوَّل وأَنا ابنُ عِشْرينَ سَنةً».

تُوُفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنةَ (٢٧٧ هـ).

تَرجمةُ رَاوِي هَذه العَقيدةِ ابنُ أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ:

هو أبو محمَّد عبد الرَّحمن بن محمَّد بن إدريس من بلادِ الرَّي، صاحبُ الكِتابِ العَظيم والسِّفْر الكَبير والمَرجع الضَّروريِّ للمُحدِّثين: كِتاب «الجَرح والتَّعديل»، فهذا الراوي هو ابن الإمام المشهور المُترجَم آنفًا، وكان قد استفاد من أبيه وأفاد وزادَ عليه، وهذا من رواية الابن عن أبيه وعن صاحبِ أَبيه وهو أبو زُرعَة، وأبو زُرعةَ هو شيخٌ له أيضًا، وقد تَتلمذَ علىٰ هذَين.

وكانَ مُلازِمًا لأبيه، ومِن لطائفِ مُلَازمتِه لأبيهِ ما ذكرَه الذَّهبي فِي «السِّيَر» (١٣/ ٢٦٤) قال عبدُ الرَّحمن بن أبي حاتم: «رَحَلَ بِي أَبِي سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ

وَمائَتَيْنِ وَمَا احتَلَمْتُ بَعْدُ، فَلمَّا بَلغْنَا ذَا الحُلَيْفَة احْتَلَمْتُ، فَسُرَّ أَبِي، حَيْثُ أَدْرَكْتُ حَجَّةَ الإِسْلَامِ».

وفيه (١٣/ ٢٥١) قَالَ أحمد بن عليٍّ الرَّقَّام: «سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحمَنِ عَنِ اتِّفَاقِ كَثْرَةِ السَّمَاعِ لَهُ وسُؤَالَاتِه لأَبِيهِ، فَقَالَ: رُبَّما كانَ يأكُل وأَقْرَأُ عَلَيْهِ، ويَمْشِي وأَقْرَأُ عَلَيْهِ، ويَدْخُلُ الخلَاءَ وأَقرَأُ عَلَيْهِ، ويَدْخُلُ البَيْتَ فِي طَلَبِ شَيْءٍ وأَقْرَأُ عَلَيْهِ».

ومن حُسن تَربيةِ أبيه له ما نقلَه عنه الذَّهبيُّ فِي «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ٨٣٠) أنَّه قالَ: «لم يَدَعْني أبي أَطلبُ الحَديثَ حتَّىٰ قرَأتُ القُرآنَ علىٰ الفَضل بن شاذانَ».

وهكذا يَكونُ التَّعظيمُ لكتابِ الله والتَّدرُّجُ في الطَّلبِ والعِنايةُ بالتِّلميذِ، يُفرِّغ قلبُه أوَّلًا لحِفظِ القُرآنِ، ثمَّ يُفرِّغ لحِفظِ السُّنَّة ما دامَ يَرغبُ في الكَمالِ العِلميِّ.

وفيه أيضًا عنه قالَ: «كنَّا بمِصرَ سبعةَ أَشهرٍ لم نَأكُل فيها مرَقةً، نهارَنا نَدورُ علىٰ الشُّيوخ وباللَّيل نَنسخُ ونُقابِلُ، فأَتَينا يومًا أنَا ورَفيقٌ لي شَيخًا، فقالُوا: هو عَليلٌ، فرأيتُ سمَكةً أَعجبَتْنا فاشتَريناها، فلمَّا صِرْنا إلىٰ البَيتِ حضَرَ وقتُ مَجلسِ بَعضِ الشُّيوخ، فمضَينا، فلم تَزَل السَّمكةُ ثلاثةَ أيَّامٍ وكادَ أن يَنضَىٰ، فأَكَلناه نيًّا لم نتفرَّغْ نَشوِيه! ثمَّ قالَ: لَا يُستطاعُ العِلمُ براحةِ الجَسدِ».

وكانَ مع الحِرص الشَّديدِ علىٰ العِلم ذا عِبادةٍ قويَّةٍ، ففي المصدَر السَّابقِ: «ويُروَىٰ أنَّ أبَاه كانَ يتعجَّبُ مِن تعبُّدِ عبدِ الرَّحمن ويَقولُ: مَن يَقوَىٰ علىٰ عبادةِ عبدِ الرَّحمن! لَا أَعرفُ له ذَنبًا».

وَفِي «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٥/ ٣٦٢): أنَّه قيلَ لأبي عبد الله القَزويني: «إيش خَبرُك -يَا أبا عبدِ الله!- مع أبي محمَّد في الصَّلاةِ؟ فقالَ: إذَا دخَلتَ مع عبدِ الرَّحمنِ في الصَّلاةِ فسَلِّم نفسَك إلَيه يَعمَل بها مَا يَشاءُ»!

تُوفِّيَ فِي شهرِ المحرَّم سنةَ (٣٢٧ هـ).

❀❀❀

نصُّ عَقيدةِ الرَّازيَّيْنِ مع الشَّرح



* قالَ عبدُ الرَّحمن بنُ أبي حاتم:

«سَألتُ أبي وأبا زُرعةَ عن مَذاهبِ أَهْل السُّنَّة في أُصولِ الدِّينِ وما أدرَكَا علَيه العُلماءَ في جَميع الأَمصارِ ومَا يَعتقِدانِ مِن ذلكَ.

فقالَا: أَدرَكْنا العُلماءَ في جَميع الأَمْصار حِجازًا وعِراقًا ومِصرَ وشامًا ويَمَنًا».

الشَّرح

نَستفيدُ من هذا الكلَام أربعَ فَوائدَ:

الأُولىٰ: أنَّ العِلم يؤخَذُ من أَفواهِ العُلماءِ ولَا يُكتفَىٰ فيه بالكتُب؛ لأنَّ هذَين العالمَين ذكَرَا أنَّهما رحلَا إلىٰ الحِجازِ والعِراقِ ومِصرَ والشَّام واليَمَن، وهَذه هيَ غالبُ أمصارِ المُسلمِين الَّتي كانَ يتكاثرُ فيها العُلماءُ في ذلكَ الوَقتِ.

والرِّحلةُ إلىٰ أهل العِلم هيَ شأنُ عالي الهمَّةِ والطَّلبِ، وما من مصنِّفٍ في أدَب الطَّلَب إلَّا وهو يذكُرُ ذلكَ، بل أفردَ بعضُهم لذلكَ مصنَّفا خاصًّا، كالخَطيب البَغدَادي سمَّاه: «الرِّحْلة في طلَبِ الحَديث».

وكيفَ يخلدُ الإنسانُ إلىٰ الكتُبِ وقد كانَ السَّلفُ يرَوْن أنَّ مَن أخذَ العِلْمَ من علماءِ بلَده ولم يَرحل، يرَوْنه محرومًا؟!

روَىٰ الخَطيبُ فِي كتابه المذكُورِ (١٤) عن يحيىٰ بن مَعِين قالَ: «أربعةٌ لَا تُؤْنِسْ منهم رُشْدًا: حارسُ الدَّرب، ومُنادِي القَاضي، وابنُ المُحدِّث،

ورجلٌ يَكتبُ في بلَدِه ولَا يَرْحلُ في طَلَبِ الحَديثِ»؟!

هذَا فيمَن أخذَ العِلْمَ عن عُلَماء بلدِه ولم يَرْحل إلىٰ غيرِهم، فكيفَ بمَن لَا يرَىٰ مجالستَهم مِن أُصولِ الطَّلَب؟!

إنَّ كليمَ اللهِ مُوسىٰ عليه السلام سمعَ بِوُجودِ عِلْمٍ عندَ رَجلٍ يُقالُ له الخَضِر، فما برَحَ حتىٰ رحلَ لِيأخذَ العِلْم علىٰ يدَيْه، مع أنَّه كانَ يأتِيه الوَحيُ من اللهِ عز وجل ، بل كلَّمَه ربُّهُ بلا وَاسطَةٍ، كما قالَ اللهُ عز وجل : ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النِّساء ١٦٤].

بل أَخبرَ اللهُ تبارك وتعالى أنَّه بلغَ به الحرصُ علىٰ ذلكَ إلىٰ الاستِهَانةِ بكلِّ ما يكلِّفُه في سَبيلِ الوُصُول إلىٰ هذه الغَايَة النَّبيلةِ، ولو أدَّاه إلىٰ سفَرٍ ذِي حُقُبٍ طَويلَةٍ، كما قالَ اللهُ تبارك وتعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾﴾ [الكهف: ٦٠].

وروىٰ أبُو دَاود (٢٧٥٠) بسنَدٍ صَحيحٍ عن مَكحُول أنَّه قالَ: «كنتُ عبدًا بمصرَ لامرَأةٍ من بَني هُذَيل، فأَعتقَتْني، فَمَا خَرَجْتُ مِنْ مِصر وَبِهَا عِلْمٌ إلَّا حَوَيْتُ عَلَيْهِ فِيمَا أُرَىٰ، ثُمَّ أَتَيْتُ الحِجَاز، فَمَا خَرَجْتُ مِنْهَا وَبِهَا عِلْمٌ إلَّا حَوَيْتُ عَلَيْهِ فِيمَا أُرَىٰ، ثُمَّ أَتَيْتُ العِرَاقَ، فَمَا خَرَجْتُ مِنْهَا وَبِهَا عِلْمٌ إلَّا حَوَيْتُ عَلَيْهِ فِيمَا أُرَىٰ، ثُمَّ أَتَيْتُ الشَّامَ، فَغَرْبَلْتُهَا...».

ولذلكَ تجدُ العُلَماءَ إذا تَرجمُوا للأَعْلامِ ذكَرُوا شُيُوخَهم وتلاميذَهم، بل كانُوا يرَوْن أنَّ نُبوغَ الرَّجلِ يُعْلَمُ من كثرةِ شُيُوخِه، ولَاسيَّما إذا كانَ

الشُّيُوخُ من الحُذَّاقِ.

فقد جاءَ فِي «تَهذيب الكَمَال» للمِزِّي (٣٢/ ٣٣٣) أنَّ يعقوبَ بنَ سُفيان الفَسَوي قالَ: «كتبتُ عن أَلْف شَيْخٍ وكَسْر، كلُّهم ثِقاتٌ».

وقالَ الذَّهَبيُّ فِي «تذكِرَة الحُفَّاظ» (٣/ ١٠٣٢) فِي تَرجمةِ ابن مَندَه رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعدَّةُ شُيُوخه الَّذينَ سمعَ وأخذَ عنهم: أَلْفٌ وسبعُمائةِ شَيخ... وما بلَغَنا أنَّ أحدًا مِن هذه الأُمَّة سمعَ ما سمعَ، ولا جمعَ ما جمعَ!».

واعلَمْ أنَّ أَخْذ العِلْم من الكُتُب حسنٌ، ولكن في الاقتِصَارِ علَيه قُصورٌ ظاهرٌ، والمأثُورُ عن السَّلَف هو التَّحْذيرُ من طلبِ العِلْم علىٰ مَن بضاعتُه العِلْميَّةُ مقصُورةٌ علىٰ المَرْقومِ في الصُّحُف.

فروَىٰ أبو أحمد العَسْكري فِي «أَخْبار المُصحِّفِين» (ص٣٢) بإسنَادِهِ إلىٰ سعيد بنِ عبدِ العَزيز التَّنُوخي يقُولُ: «كانَ يُقالُ: لَا تحمِلوا العِلْمَ عن صَحَفيٍّ، ولَا تأخُذوا القُرْآنَ عن مُصْحَفِيٍّ».

وسببُ ذلكَ: أنَّ فَهْمك للكِتابِ قد يَقْصرُ بك عن مُرَاد صاحبِه، كما أنَّه يَقصُرُ بكَ عن أدَبِ صاحبِهِ، بل الحقُّ أنَّك ما سيَّرْتَ طَرْفَك في دعَواتِ بعضِ الرِّجالِ الذينَ عُرِفوا بالغُلوِّ في الاستِقْلاليَّة والشُّذوذِ في الاستِنباطِ والإقذَاع في أعرَاضِ أهلِ العِلْم إلَّا وجدتَ مَنشأَ غلطِهم من الزُّهْد في مجالسِ العُلَماء، ومن تحسِين الظَّنِّ بالنَّفْس.

أمَّا أنَّ ذلكَ قد يكُونُ سببًا في سُوء الفَهْم فوَاضحٌ، ولذلكَ ارتبطَت كثرةُ

أخطَاء المُخْطئِينَ بالصّحفيِّينَ، كما في «ميزَان الاعتدَال» للذَّهَبيِّ (٢/ ٦٥٢)، حيثُ قالَ في ترجمَةِ عبدِ الملِك بن حَبِيب: «أحدُ الأئمَّة ومصنِّف الوَاضحَة، كثيرُ الوَهْم، **صَحَفيٌّ**».

وأمَّا أنَّ صاحبَه يُحْرَم أَدَب أهلِ العِلْم؛ فلأنَّ مِن العِلْم ما لَا يُفْهَم علىٰ حقيقتِه إلَّا بالمِثالِ الحيِّ كما يُقال، ولذلكَ روَىٰ الخَطيبُ في «الجَامع لأخلَاق الرَّاوي وآدَاب السَّامع» (١٠) عن إبرَاهيم بن حَبيب بن الشَّهيدِ أنَّه قالَ: «قالَ لي أبي: يا بُنيَّ! إيتِ الفُقَهاءَ والعُلَماءَ، وتعلَّمْ منهم، وخُذْ مِن أَدَبهم وأخلَاقهم وهَدْيهم؛ فإنَّ ذاكَ أَحبُّ إليَّ مِن كثيرٍ من الحَديثِ».

وذلكَ لأنَّ المرءَ قد يَحْدُوه الاستِكثَارُ من العِلْم واستِعْجالُ تحصِيلِه إلىٰ تَركِ مجالسَة العُلَماء، فيَتوهَّمُ أنَّ انقِطَاعَه عن أهلِهِ يُغْزرُ علَيْه منه.

وأمَّا أنَّه سببٌ في الزَّهْو بالنَّفْس والتِّيه والغُرُور؛ فلأنَّ هذه الأَدْواءَ يَكْسرُها التَّواضعُ، والتَّواضعُ لَا يُؤْتاه مَن لم يَعْرف الفَضْلَ لأَهْله ولم يَثْنِ رُكْبتَيْه بَيْن أيدِيهم، وقد قالَ ابنُ حجَرٍ في «لسان الميزَان» (٤/ ٣٢٦) عندَ ترجمةِ عمرو بن محمَّد بنِ إسحَاق العطَّار: «...لَا يَعدُّه أحدٌ شيئًا ولَا يكترثُ به؛ **لإعجَابِهِ بنَفْسه**، وكانَ أكبر مَن يذكرُ له من الحفَّاظِ يَقولُ: **صَحفيٌّ!**».

الثَّانيةُ: الإجماعُ علىٰ هَذا المُعتقَدِ الَّذي سيَذكرونَه، وهذا له شأنٌ عَظيمٌ؛ لأنَّ هذهِ الأمَّةَ لَا تجتمعُ علىٰ ضلالةٍ، بل تَبقَىٰ في كلِّ زَمانٍ طائفةٌ منها قائمةً علىٰ الحقِّ؛ كما قالَ الرَّسولُ ﷺ: «**لَا تزالُ طائفةٌ من أمَّتي ظاهِرِينَ**

علىٰ الحقِّ...» الحَديثَ أخرجَه الشَّيخان.

والله تعالىٰ يقول: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وهذه العقيدة التي سيَذكُرونها هيَ سَبيلُ المُؤمنينَ، والعُدوانُ علىٰ سَبيل المُؤْمنين بمُخالفتِه يَنتجُ عنه ما ذكَرَتْه الآيةُ: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾.

وقد استدلَّ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذِه الآية علىٰ الإجماع، والإجماعُ يجبُ المصيرُ إلَيه، لَاسيَّما وهو في مُعتقدٍ، فكيفَ ساغَ للطَّوائفِ الأُخرَىٰ أن تُفارِق جَماعةَ المُسلمِين وتَخرجَ عن عَقيدةِ أهل السُّنَّة والجَماعةِ وتَنتحلَ غيرَ مَذهبِ السَّلفِ منذُ ذلكَ الوقتِ إلىٰ يَومِنا هَذا؟!، والمعتقَدُ جميعُه لَا يَختلفُ فيه السَّلف.

وقد رددتُ علىٰ الشُّبهاتِ المُثارةِ حولَ اختلَافِ الصَّحابةِ في العَقيدةِ فيما كَتبتُه في كتابي «من كلِّ سُورةٍ فائدة» عندَ سورةِ القلَم.

الثَّالثةُ: أنَّ السُّؤالَ يُطرَح علىٰ العُلماءِ لَا غيرِهم؛ لأنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، لَاسيَّما ما كانَ في الأُمورِ الكَبيرةِ كالعَقائدِ؛ لأنَّ اللهَ أمرَ بهَذا الأَمر وهو يتكلَّمُ عن نبوَّةِ أَنبيائِه.

فإنَّ قَبْله قولَه ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ﴾ الآيةَ.

وكذلكَ قَوله ﷻ في جملةٍ من العَقائدِ الَّتي قرَّرَها في سورةِ يونس: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [يونس:٩٤]، فالمَسئولُ عنه هنا: هو مَسائلُ عقديَّةٌ؛ لأنَّ السُّورةَ مكيَّةٌ ومَوضوعاتُها عَقديَّةٌ كما هو مَعلومٌ، والمَسئُولُ هنا: هُم الَّذينَ يَقرءُون الكِتابَ من قَبلِه ﷺ وهُم عُلماءُ بني إسرائيلَ؛ بدَليل قولِه ﷻ في سورةِ الشُّعراءِ: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، والمُرادُ: «العُدولُ مِنهم الَّذينَ يَعترِفونَ بما في أَيدِيهم مِن صِفةِ محمَّدٍ ﷺ ومَبعثِه وأمَّتِه كما أَخبرَ بذلكَ مَن آمَنَ مِنهم كعَبدِ الله بن سلام وسَلمانَ الفارِسيِّ عمَّن أَدركَه مِنهم ومَن شاكَلَهم.

قالَ اللهُ تَعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ﴾ [الأعراف:١٥٧] الآيةَ». كذا قالَ ابنُ كَثيرٍ عندَ آيةِ الشُّعراءِ.

إذن فالمَسئولُ جمَعَ بين أَمرَين، هما: العِلم والعَدالة، وهذه هي:

الفَائدةُ الرَّابعةُ: ألَّا يَسألَ المرءُ إلَّا العُدولَ من أَهل العِلم؛ حتَّىٰ يَأمنَ علىٰ دينِه من الجَوابِ المُحرَّف، ولَا أَعدلَ مِن أَهل السُّنَّة والجَماعةِ؛ لأنَّهم لَا يَرِدون إلَّا علىٰ عَقيدةِ أَعدَل عُدولِ هَذه الأمَّة بعدَ نبيِّها: المُهاجِرين والأَنصارِ، ولَا يَصدُرون إلَّا عَنهم.

روَىٰ اللالكَائيُّ فِي «شرح أصول الاعتقاد» (٣٠) عن أيُّوبَ السَّختِيانِي رَحِمَهُ اللهُ أنَّه قالَ: «إنَّ مِن سَعادةِ الحَدَث والأَعجميِّ أن يُوفِّقهما اللهُ لعالِمٍ مِن أَهْل السُّنَّة».

وروَىٰ أيضًا (٣٣) عن عمارة بن زاذان قالَ: قالَ لي أيُّوبُ: «يَا عمارةَ! إذَا كانَ الرَّجلُ صاحبَ سُنَّةٍ وجَماعةٍ فلَا تَسأَل عن أيِّ حالٍ كانَ فيه»؛ وذلكَ لأنَّه لَا يدلُّك إلَّا علىٰ السُّنَّة.

وروَىٰ أيضًا (٣١) عن ابن شَوذَب رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ: «إنَّ مِن نِعمةِ الله علىٰ الشَّابِّ إذَا نسَكَ أن يُواخِيَ صاحبَ سُنَّةٍ يَحملُه علَيها».

وأمَّا صاحبُ البدعةِ فإنَّ النَّجاةَ ممَّا هو فيه من أكبرِ الحِفظِ من الله سُبحانَه.

كما روَىٰ أيضًا (٣٢) عن يوسُف بن أَسْباط رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ: «كانَ أَبي قدَريًّا وأَخوَالي رَوافضَ، فأَنقذَني اللهُ بسُفيانَ».

ولذلكَ روَىٰ مسلم فِي «مقدِّمة صحيحه» عن ابن سِيرين رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه كانَ يَقولُ: «إنَّ هَذا العِلمَ دِينٌ، فانظُرُوا عمَّن تَأخُذون دينكم».

ثمَّ أَخذَ ابنُ أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ في سَردِ عَقيدةِ شَيخَيه الَّتي هي عَقيدةُ جَميع عُلماءِ السُّنَّة في أَمصارِ المُسلمِين.

❊❊❊

* قالَا: «فكانَ مِن مَذهبِهم أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ».

الشَّرح

الإيمانُ قولٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعالىٰ قالَ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وهو عملٌ؛ لأنَّ اللهَ قالَ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، فجعلَ وجَلَ القَلب والتَّوكُّلَ علىٰ الله وإقامَ الصَّلاةِ والإنفاقَ من الإيمانِ، وهذه كلُّها من الأَعمالِ.

وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، فذكر الجهاد من الإيمانِ.

وقال: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

ثم عرَّفهم بأعمال الإيمان فقال: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَإِنَّهُمۡ غَيۡرُ

مَلُومِينَ ۞ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢ - ٩].

وقالَ ﷺ: «الإيمَانُ بِضْعٌ وسَبْعُونَ -أو: بِضعٌ وسِتُّونَ شُعْبَةً-، فأَفْضَلُها قَولُ لَا إلَهَ إلَّا اللهُ، وأَدْناهَا إمَاطَةُ الأَذَىٰ عن الطَّرِيقِ، والحَياءُ شُعْبَةٌ مِن شُعَبِ الإِيمَانِ» رواه البخاري ومسلم.

۞۞۞

* قالَ الرَّازيَّان: يَزيدُ ويَنقصُ.

الشَّرح

أي: الإيمانُ يَزيدُ ويَنقصُ، قال الله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وقالَ: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡأَحۡزَابَ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥۚ وَمَا زَادَهُمۡ إِلَّآ إِيمَٰنٗا وَتَسۡلِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٢٢].

وقالَ سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾ [الفتح: ٤].

وقال -تبارك وتعالىٰ-: ﴿لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾ [المدثر: ٣١].

وجاء في السنَّة ما يدلُّ علىٰ أنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقصُ:

فقد روىٰ مسلم في «صحيحه» عن حَنْظَلَةَ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ، فَوَعَظَنَا فَذَكَرَ النَّارَ، قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ إِلَىٰ البَيْتِ فَضَاحَكْتُ الصِّبْيَانَ ولَاعَبْتُ المَرْأَةَ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: وأَنا قَدْ فَعَلْتُ مِثْلَ مَا تَذْكُرُ؟ فَلَقِينَا رَسُولَ الله ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! نَافَقَ حَنْظَلَةُ! فَقَالَ:

مَهْ؟، فَحَدَّثْتُهُ بِالحدِيثِ، فَقَالَ أبو بَكْرٍ: وأَنا قَدْ فَعَلْتُ مِثْلَ مَا فعَلَ؟

فَقَالَ: يَا حَنْظَلَةُ! سَاعَةً وسَاعَةً، وَلَوْ كَانَتْ تكُونُ قلُوبُكُمْ كَمَا تكُونُ عِنْدَ الذِّكْرِ لَصَافَحَتْكُمُ الملائِكَةُ حَتَّىٰ تُسَلِّمَ عَلَيْكُمْ فِي الطُّرُقِ».

وممَّا يدلُّ أيضًا علىٰ أنَّ الإيمانَ يَنقصُ:

ما رواه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه» عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ فِي أَضْحَىٰ أَوْ فِطْرٍ إِلَىٰ المُصَلَّىٰ، فَمَرَّ عَلَىٰ النِّسَاءِ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنِّي أُرِيتكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ.

فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ الله؟

قَالَ: تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وتَكْفُرْنَ العَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ!.

قُلْنَ: ومَا نُقْصَانُ دِينِنَا وعَقلِنَا يَا رَسُولَ الله؟

قَالَ: أَلَيْسَ شَهَادَةُ المَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟

قُلْنَ: بَلَىٰ!

قَالَ: فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا؛ أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟

قُلْنَ: بَلَىٰ!

قَالَ: فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا».

بل ذكر بعض أهل العلم أنَّ التَّصديق نفسَه يَزيدُ ويَنقصُ، ما هو الدَّليل علىٰ ذلك؟

قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠].

روَىٰ الآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» أنَّ سعيدَ بن جُبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ قالَ عند هذه الآية: «لِيزدادَ إيمانًا».

يعني: ثَمَّ إيمان، وثَمَّ زيادةٌ فيها اطمئنان، كما أن ثمَّ عِلمَ اليقين وعينَ اليقين، كما جاء في سورة التَّكاثر، وثمَّ حقُّ اليقين كما في أواخر سورة الحاقَّة.

وإذا دخلَت الأعمالُ في الإيمان سهُلَ علينا أن نفهم أنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقصُ؛ لأنَّ الأعمالَ نفسَها تَزيدُ وتَنقصُ، كلُّ إنسانٍ له عملٌ صالحٌ، وكلُّ إنسانٍ يَضعف عن بعض الأعمالِ الصَّالحةِ، وهَذا من أوضح الأدلَّة علىٰ أنَّ الإيمان يزيد بزيادة الأعمال وينقصُ بنُقصانِها، وإلَّا كيف يقولُ الصَّحابةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم: «تَعالَوا نَجلس نؤمن ساعةً».

ما معنىٰ: «نؤمنُ ساعة»؟.

هل يعني يَكفُرون ساعاتٍ أُخرىٰ؟!!

ليس هذا هو المقصود، وإنَّما يَعنونَ: نَزدادُ إيمانًا ساعة، فيأمر عمرُ بنُ الخطَّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ رجلًا أن يقرأ القرآن، فيقرأ وهم يَستمِعون، فتَغْشاهم الرَّحمةُ

وتَنزلُ علَيهم السَّكينةُ وتحسُّ قلوبُهم بالتغيُّر والجنوح إلىٰ الخير، هذا زيادة الإيمان، وقبله ضَعفُه.

ويدلُّ علَيه: ما رَواه ابن أبي شيبة بإسنادٍ صَحيحٍ عن ابن سابط قالَ: «كانَ عبدُ الله بنُ رَواحَة يَأخذُ بيدِ النَّفرِ مِن أَصحابِه فيَقولُ: تَعالَوا نُؤمِن ساعةً، تَعالَوا فَلْنذكرِ الله ونَزدَدْ إيمانًا، تَعالَوا نَذكُره بطاعتِه لعلَّه يَذْكُرنا بمَغفرتِه»، وَهذه الحقيقةُ الَّتي كابرَ فيها المرجئةُ.

فكلُّ إنسان يحسُّ في نفسه أنَّ إيمانَه يَزيدُ أو يَنقصُ، إذَا عاشرَ أهلَ الإيمان وباشرَ أسبابَ الإيمانِ، فقَرأَ كتابَ الله وقرأَ السُّنَّة، وطالعَ كتبَ العِلم الشَّرعي النَّافعة؛ يَزدادُ إيمانًا، ويَستمعُ إلىٰ مَوعظةٍ أو درسٍ ويَذهبُ إلىٰ صلاةِ الجمُعة؛ يَزدادُ إيمانًا، وبقَدْرِ ما يَعملُ بعِلمِه يَزدادُ إيمانًا.

وإذَا ابتعدَ عن هَذه الأَسبابِ يَضعفُ إيمانُه؛ فالَّذي يأتي صلاةَ الجَماعةِ يَزدادُ إيمانُه، ومَن يَتركُ صلاةَ الجَماعةِ يَضعفُ إيمانُه، بل إذَا أرادَ الشَّيطانُ أن يَحرِفه وأن يُضعِف إيمانَه زهَّدَه في صلاةِ الجَماعةِ، ولَا شكَّ أنَّه لن يذُمَّ صلاةَ الجَماعةِ بعدَ أن عرفَها وامتثلَ أمرَ الله فيها وحضرَها مدَّةً، لكن يأتِيه الشَّيطانُ ويقولُ له: في المسجد فلان وفلان، فأنت لَا تَتَّفقُ مع عقليَّاتِهم مثلًا، فيترك المسجدَ، وربَّما أتىٰ إلىٰ مسجد أبعدَ ثمَّ قد لَا يكونُ لدَيه مِن الإيمانِ ما يَدفعُه للمُحافظة علىٰ الصَّلاة فيه نَظرًا لبُعدِه، فإذَا به يَتركُ الجَماعةَ ويقول: أنا معذورٌ؛ لأنَّ المسجدَ بعيدٌ فلَستُ مُطالبًا شرعًا بحُضورِه، وهكذا...

إذَن الإيمانُ يَزيدُ بطاعةِ الرَّحمنِ، ويَنقصُ بطاعةِ الشَّيطانِ.

قالَ سُبحانَه: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦].

وقالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد: ١٧].

بدَأَ الكلامُ عن الإيمانِ، وقد ذكَرَ الرَّازيَّان تَعريفَ الإيمانِ وما يَتبعُه؛ لأنَّ مَسألةَ الإيمانِ مسألةٌ عظيمةٌ، والأمَّة أوَّلَ ما اختلفَت اختلفَت في أسماءِ الإيمان، ما يسمَّىٰ به المرء مؤمنًا أو كافرًا.

وقد خالفَ فِي هَذا طَوائفُ من أَهل البدَع: مِنهم المُرجئةُ الَّذينَ كانَ فيهم مِن الجفاءِ حتَّىٰ أَخرَجوا العملَ عن مسمَّىٰ الإيمانِ، وقالوا: العملُ ليسَ مِن الإيمانِ؛ لأنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ.

واستدلُّوا بقَولِه تَعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بمصدِّقِنا، ومن هذا الفَهم الفاسد أَنكَروا أن يَكونَ في الإيمانِ زِيادةٌ ونُقصانٌ؛ لأنَّ الإيمان عندَهم هو التَّصديقُ، والتَّصديقُ عندَهم شيءٌ واحدٌ، ولذلك لم يتصوَّروا كيفَ يَزيدُ ويَنقصُ؟!

وكانَ مِن أعجب ما عندهم أنهم قالوا في إيمانِ الفاسقِ -شارب الخَمر-: إنَّ إيمانَه كإيمان جبريل!!

مع أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ لغةً، وإن كان بعض العلماء لم يُسلِّم بأن الإيمان هو التصديق لغةً، لكن لا بأس، فإن أمر اللُّغةِ سهلٌ، حتىٰ لو قيلَ:

الإيمانُ في أَصلِه التَّصديق مِن النَّاحيةِ الشَّرعيَّة لَا بأسَ في الكلام علىٰ أصلِه، يَعنون أنَّ الإيمانَ في أصلِه في القَلب، هَذا المبعثُ الأوَّل، يَنبعثُ من القَلب ويَظهرُ علىٰ الجَوارح، ويُعلَم هذا خاصةً من الآيات التي فيها اجتماع الإيمانِ والعَمل الصَّالح؛ إذ عَطفُ الشَّيء علىٰ الشَّيء يُفيدُ تَغايرَهما، لكن لَا يَمنع هَذا دُخول الأعمالِ فيه عندَ ذِكرِ كلٍّ منهما علىٰ حِدَة؛ كما يدلُّ عليه قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

❀❀❀

* قالَا -رحمهما الله-: والقُرآنُ كلَامُ الله غيرُ مَخلوقٍ بجَمِيع جِهاتِهِ.



هنا ثلَاثُ جُمَل:

الأُولىٰ: القُرآنُ كلامُ الله:

خلَافًا للمُعتزلةِ الزَّاعمِين بأنَّه عِبارةٌ عن كلَام الله!

وخلَافًا للأَشاعِرةِ الزَّاعمِين بأنَّه الكلَامُ النَّفسيُّ؛ أي: الَّذي في نَفْس الله، وليسَ هَذا الَّذي في المَصاحفِ؛ لأنَّ الَّذي في المَصاحفِ عندَهم مَخلوقٌ لكَونِه نزَلَ مُنجَّما مُحْدَثًا!

ويَكفي في الرَّدِّ عليهم جميعًا قولُ الله تَعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦]، فسمَّىٰ القُرآنَ الَّذي يَتلوه علىٰ المُشركِين: (كلامَ الله).

وفرَّقَ اللهُ بين أمرِه الَّذي يَدخلُ فيه القرآنُ وبين خَلْقه، فقال سُبحانَه: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فدلَّ هَذا علىٰ أنَّ القُرآنَ غيرُ خَلْقه كما ذكَرَ البخاري في «صَحيحه» عن سُفيان بن عُيَيْنَةَ أنَّه قالَ: بيَّنَ اللهُ الخَلْقَ مِن الأَمْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعالَىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾.

الثَّانية: أنَّ القرآنَ غيرُ مخلوقٍ؛ كما مرَّ، وكيف يكون القرآنُ مخلوقًا وهو من الله؟!

وليس شيءٌ من الله مَخلوقًا؛ لأنَّ القرآن كلامُ الله، وكلامُه صفةٌ من صِفاته، ولذَلكَ قالَ عبدُ الله بن إدريس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن قالَ: القُرآنُ مَخلوقٌ، فقد أَماتَ مِن الله شيئًا» رواه ابن بطَّة فِي «الإبانة/ الرَّد علىٰ الجهميَّة» (٢٣٦).

وهذا محل إجماع عند السَّلف، لم يُخالف في هذا أحدٌ من عُلماءِ السَّلف، كلُّهم أجمعوا عليه.

ذكَر ذلك الآجريُّ في «الشَّريعة» -رحمةُ الله علَيه- وغيرُه، كلُّهم قرَّرُوا أنَّ القُرآنَ غيرُ مخلوقٍ، وأَجمَعوا علىٰ أنَّ مَن قالَ: القُرآنُ مَخلوقٌ؛ كافرٌ خارجٌ من الملَّة.

والثَّالثةُ: ❊ قولُهما في القُرآنِ: **غيرُ مَخلوقٍ بجَميع جِهاتِه.**

يَعنيانِ الرَّدَّ علىٰ مَن قالَ بالوقف في هذه المسألةِ، لقَد ظهر في عهد الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ امتِحانُ النَّاس بهذه المسألةِ -مَسألة خَلق القرآن-، وحدَث فيها فتنةٌ عظيمةٌ، حتَّىٰ كان الثَّابتون علىٰ عقيدة أهل السُّنة الَّذينَ أَظهَروا المُخالفةَ لهذه البدعةِ ولمن يَمتحنُ النَّاسَ بها -كالمأمونِ وغَيره-، ونافَحوا في ذلك عن السُّنة وعن العقيدة الصَّحيحة، كانوا قليلينَ بالنِّسبة للَّذينَ استَسلَموا ولو مُكرَهين، كانت فتنةً عظيمةً عُذِّب فيها العلماءُ وقُتلوا وسُجنوا ونُكِّل بهم.

لكن -سُبحانَ الله!-، أَبىٰ اللهُ إلَّا أن يظهرَ نوره؛ لأنَّ الحقَّ لا يُمكن أن

يخفَىٰ ويَنمحِي ولو قلَّ أهلُه، بل يَبقَىٰ قائمٌ بالحجَّة يبيِّن الحقَّ والحمدُ لله.

لذلكَ فقد نصَرَ اللهُ دينَه وأظهرَ الحقَّ وأهلَه في هَذه المسألةِ، فانقلبت الصَّولة لأهل السُّنة، وانقمع أهل البدعة، فكان بعض أهل البِدَع بعدَها لَا يَستطيعُ أن يصرِّحَ بمذهبه في القول بخلق القرآن، فيتستَّر ويقولُ: أنا لَا أَقولُ القرآنُ مخلوقٌ ولَا غيرُ مَخلوقٍ؛ بل أتوقَّف، فإذا قيل له: ما هو دليلُك؟ قال: (لأنَّه لم يكن من كلام مَن سبقَني!!).

وهذا صَحيحٌ؛ ما نعرف أن الصَّحابة قالوا: القرآن مخلوق أو غير مخلوق، ما تكلَّمُوا في هذا؛ لأنَّهم لم يكونوا بحاجة إلىٰ التَّنصيص عليه لعدم وجودِ بِدعةِ القَولِ بخَلقِه.

لَكنَّ هَذا القائلَ لم يَكن يُريدُ مُوافقةَ الصَّحابةِ، وإنَّما أرادَ ألَّا يُفطَن لمذهبه، ولذلك ردَّ عليه العُلماءُ، فقالوا: مَن قالَ بالوَقفِ، كان شرًّا ممَّن قال بالخَلْق؛ لأنَّ فيه تعميةً متعمَّدةً للحقِّ في صورة تورُّع عن مخالفة الصَّحابة!

كما يَعنيان الردَّ علىٰ من يقولُ: القرآنُ مخلوقٌ من وجه، وغير مخلوق من وجه، لماذا؟

ردًّا علىٰ بعض المتكلِّمينَ المتسلِّلينَ في صفوف أهل السُّنة ممَّن ليسوا من أهل السُّنة، الَّذين يجبُنون عن بيان عقيدتهم؛ لأنَّ فيهم تَجهُّمًا يَستُرونه بليِّ ألسنتِهم خوفًا من سيفِ أهل السُّنة، فيكونُ أحدُهم يَعتقدُ في نفسه أنَّ القرآنَ مخلوق، فيستعمِل لفظةً حمَّالةً لمعنيَين متضادَّين، فيقول: لفظي بالقرآن

مخلوق، يُفهِم أهلَ السُّنة أنَّه معهم في أنَّ القرآنَ غيرُ مخلوق؛ لأنَّ كلمةَ (لفظي) تحتملُ صوتَ القارئ لا القرآن، وهو معنىٰ صحيحٌ؛ كما قالوا: الصَّوتُ صوتُ القَاري، واللَّفظُ لفظُ الباري، كما تحتمل المَلفوظَ الَّذي هو القرآن نفسه، وهو معتقدٌ باطلٌ قبيحٌ، وهو يَقصدُ في نفسه الثَّاني ويوهِم المعنىٰ الأوَّل.

وقد فطن لهم السَّلفُ فردُّوا عليهم قولَهم كلَّه وسدُّوا عنهم بابًا يَتسلَّلون منه إلىٰ بدعتهم.

قالوا -وعلىٰ رأسهم الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «مَن قالَ: لَفظِي بالقُرآنِ مَخلوقٌ فهو جَهميٌّ»، وهذا مِن فِقه أحمدَ ومَن معه من أهل السُّنة وفطنتِهم.

هذا يُشبه اليوم من يردِّد في كلِّ مجلس كلمة: «توحيد الحاكميَّة!»، وهي كلمةُ حقٍّ، ولكن أرادوا بها شيئًا آخر، ألا وهو التوصُّل إلىٰ تسويق مذهبهم في التَّكفير بلا ضوابطَ شرعيَّة، تمامًا كما قالت الخوارجُ قديمًا: «لَا حُكمَ إلَّا لله»، فقالَ عليٌّ رضي الله عنه: «كَلمةُ حقٍّ أُريد بها بَاطل!» رواه مسلم.

ولذلكَ كانَ مِن أَماراتِ سُوء فِعالهم: أنَّهم جعلوه توحيدًا رابعًا، وجعلوه علىٰ الاستقلال، وقامَ بعضُ المُلبِّسين منهم باختراع عذرٍ لهذا التَّقسيم بادِّعاءِ أنَّه ما ألجأهُم إليه إلَّا التَّقصير في جنب الحاكميَّة في هذا العصر!!.

فإذا فرضنا أنَّ الأمرَ كما زعمُوا: فلِماذا قصَروا جُلَّ حديثهم فيه أو كلَّه علىٰ الحكَّام، ولم يكادوا يتعرَّضون فيه لعامَّة المسلمين مع أنَّ التَّقصيرَ الفاحشَ حاصلٌ من الجميع؟!

ولماذا لم يُحْدثوا أيضًا توحيد الرَّازقيَّةِ -جَريًا علىٰ تعبيرهم-، مع أنَّ الخوف من قلَّة الرِّزق حمل كثيرًا من المسلمين علىٰ ارتكاب الكبائر -فضلًا عن الصَّغائر-؛ بل حملهُم علىٰ التَّعلُّق فيه بالمخلوق.

وكذا الكلام عن تَوحيدِ النَّاصريَّة، علىٰ أَساس أنَّه انتشرَ في النَّاس تَعليقُ انتِصارِهم بغيرِ الله، وتعلُّقُهم فيه بطَواغيتِ الظُّلم والغَطرسةِ.

وعن تَوحيدِ الجَبروتِ، علىٰ أَساس أنَّ أَكثرَ المُتسلِّطِين اليومَ تجبَّروا وطغَوا، وهلُمَّ جرًّا...

وحقيقةُ الأمر: أنَّ لدَىٰ هَؤلاءِ عُقدةً تجاهَ الحكَّام وتجاهَ موضوع السِّياسة؛ لأنَّهم سِياسيُّون في صورةِ دُعاةٍ إسلاميِّين، فأرادوا المحافظة علىٰ هذه العقدة، وتعقيد الناس بها.

وهذه العقدةُ ما هي إلَّا الحرصُ علىٰ الرِّئاسةِ والمُلك، ثمَّ يتَّهمُون من لا يختارُون اختيارَهم في الإثارة السياسيَّة بأنَّهم لا يعرفون توحيد الحاكميَّة، أو يعرِفونه لكنَّهم يَسكُتونَ عنه خوفًا من الحكَّام، بمِثل هذا وذاك يتَّهمون أتباعَ السَّلفِ الصَّالح ثمَّ يَرمونهم في الأخير بالإرجاءِ؛ زاعِمين أنَّ الَّذي دفعَهم إلىٰ التَّحذيرِ من هذا المذهبِ الأخيرِ هو أنَّه يحملُ النَّاسَ علىٰ التَّقصير في الطَّاعات!!

وكيف يصحُّ شيءٌ من هذا وأتباعُ السَّلف أكثرُ النَّاس تحاكمًا إلىٰ الكتاب والسُّنة؟!

وأولئكَ لَا يَقفون عند حدٍّ، بل لديهم جرأةٌ علىٰ العلماءِ أيضًا.

لقد قلتُ لبَعض مَن يَرمي الشَّيخ ناصر الدِّين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإرجاء: كيف يكون مُرجئًا وهو من أشدِّ النَّاس تمسُّكًا بالسنَّة؟!

إنَّه لَا يَكادُ يَطَّلع علىٰ شيءٍ من السُّنة إلَّا تَمسَّكَ به وعضَّ علَيه بالنَّواجذِ حتَّىٰ رُميَ بالتَّشدُّد!

وفي المقابل رأينا الَّذين يُدندنُون حول الحاكميَّةِ بمناسبةٍ وبغير مُناسبةٍ أعمالهم أقصَر ممَّا تلُوكُه أَفواهُهم!

فأيُّهما أولىٰ بأثر الإرجاءِ عليه؟!!

كيف يكون من المرجئة، والمرجئة قد عُرف عنهم ترخُّصٌ في الدِّين بالتَّشهي والهوَىٰ؟!!

إنَّ هؤلاء الَّذين يُدنْدنُون حول الإرجاء من جهة التَّنديد، ويُدندنُون حول توحيد الحاكميَّة من جهة التَّنويه والتَّوكيدِ، وجَدْناهم مِن أَزهدِ النَّاس في السُّنة، أو يرون السُّنة قُشورًا ولا يَدْعون إليهَا، ويُزهِّدون النَّاسَ فيها، هذا غالبُ حالهم.

وعندهم أمَارةٌ أُخرىٰ: وهي أنَّهم لا يكادون يُنكرون علىٰ المبتدعة!

وكيف يكونُ لدىٰ المسلم ولاءٌ وبراءٌ علىٰ السُّنة وهو لا يتبرَّأ من البدعة؟!

والنَّبيُّ ﷺ كان يقول في خُطبِه ويكرِّر: «**إنَّ أَصْدقَ الحَديثِ كِتابُ الله،**

وخَيرَ الهَدي هدي محمَّد ﷺ، وشرَّ الأُمورِ مُحْدَثاتُها» رواه مسلم.

مع أنَّه لم تكن هناكَ بدعةٌ ظاهرةٌ في وَقتِه -علَيه الصَّلاةُ والسَّلام-، ويُحذِّر، ويتبرَّأ، ويُحذِّر حتَّىٰ ممَّن لم يَكُن بعدُ ظَهَر، وهُم الخوارج، ويُشدِّدُ في ذلك، ويُكرِّر ويُبدئُ ويُعيدُ.

لماذا لا نتأسَّىٰ بالنَّبيِّ ﷺ في مِثلِ هذا، وبالصَّحابة وبالسَّلف الصَّالح؟!

هؤلاء المردود عليهم كلَّما ذكرتَ مُبتدعًا وجِئت تُبيِّن للنَّاس حالهُ وتُحذِّرهم من شرِّه حتَّىٰ لا يُقتدَىٰ به، قالُوا: اسكُت عنه؛ فإنَّ مواجهةَ العلمانيِّين واليهودِ أَوْلىٰ!

أو قالوا: لَا تتعرَّض له؛ لأنَّ فيه خيرًا، ويأتُونَ بالموازنة بين حسناته وسيِّئاتِه.

وإذا قلتَ: نردُّ علىٰ الأَشاعِرة.

قالُوا: كيفَ تَردُّ علىٰ الأَشاعرةِ وهُم واقِفونَ في وَجْه العلمانيَّة، والشُّيوعيَّة...؟!

وإذا قلت: نردُّ علىٰ جماعة التَّبليغ.

قالوا: كيف تردُّ علىٰ جماعة التَّبليغ؛ وهناك من هم أشرُّ منهم كالصُّوفية؟!

وإذا جئت تردُّ علىٰ الصُّوفية، قالُوا: لَا تردَّ عليهم؛ فإنَّهم حفظوا الدِّين أيَّام الاستعمار في زواياهُم وتَكايَاهم!

فإذا جئت تردُّ علىٰ الصُّوفية قالوا: لا؛ فإنَّ هناك من هو شرٌّ منهم: الرَّوافض!

وإذا جئت تردُّ علىٰ الرَّوافض، قالوا: إذن أقررتَ عينَ أمريكا!!

قُلنا: إذن نردُّ علىٰ مَن، ودينُ أكثر المسلمين اليوم مُثخَنٌ بالجراح؟!

وأينَ المبتدعة الَّذين كانَ النَّبيُّ ﷺ يُحذِّر منهم؟!

وأين المقتدون به في الرَّدِّ علَيهم؟!

هذا يدلُّكم علىٰ أنَّ قولَهم: «نتعاوُن فيما اتَّفقنا عليه ويعذُر بعضُنا بعضًا فيما اختلفنا فيه» لَا يُريدون به فقط الخلاف الفِقهي، وإنَّما يُريدون به أيضًا الخلافَ العقديَّ بين الطَّوائف المسلمة.

والغريبُ: أنَّ هذه الموازنة بين الحسنات والسيِّئات الَّتي يتبرَّعون بها لأبعد النَّاس عن دين الله الصَّحيح باسم الإنصاف؛ لا يُطبقونها مع أهل السُّنة أتباع السَّلف، إذ لا يكادون يذكرونَهم بخير، بل ينسَون خيرَهم ولا يسمحون بمحاضراتهم ولا بالتَّعلم عليهم ولا بنشر كتبهم، بل ليس لهؤلاء حقٌّ في إنصافهم!

الأمر الَّذي يدلُّك علىٰ أنَّ لهم مقصدًا في السَّتر علىٰ أولئك المخالفين بمِثل تلكَ القاعدة، ولم يقصدوا الإنصاف، والغالب أنَّهم يكونون قد تبوَّءوا من قلوبهم منزلًا يصعب عليهم معه الرُّجوع عنهم.

فإذا كانَ النَّقدُ قويًّا في أدلَّته وكان وارد التَّعلُّق بهم أقوىٰ؛ سعَوا إلىٰ المحافظة علىٰ إمامةِ المَردودِ علَيهم بمِثل ذاك التَّقعيد، والله الهادي.

والمصيبةُ العُظمىٰ: أنَّ هذه القاعدة الآن تطوَّرت؛ حيثُ وَصلوا فيها إلىٰ حدِّ المُوازنةِ في الأديان نفسها!

فقالوا: لَا نَردُّ علىٰ النَّصارىٰ؛ لأنَّ المواجهةَ اليومَ مع اليهود!!

بل قال بعضُهم: «دعُوا أهلَ الكِتابِ جميعًا؛ لأنَّ الإلحادَ شرٌّ ممَّا عليه أهل الكتاب، وبيننا وبين أهل الكتاب قَواسم مشتركة، ولا مانع لدينا من أن ينضمَّ إلينا اليهودُ في حربنا ضدَّ مبادئ الإلحاد!! ولَابُدَّ أن نتناسىٰ الفوارقَ ونُذيبَها لنَصِل إلىٰ الهدفِ المَنشودِ: وِحدةِ الأَديانِ»!!

وأيُّ نشدان لوحدة مع أديانٍ تصرِّح بالشِّرك الواضح؟!

قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]، فالله يُقاتلهُم بنصِّ الآية، وهؤلاء يتَّحدُون معهُم!!

ولذلك أمر الله نبيَّه ﷺ أن يأمُرهم بترك الشِّرك إن هُم أرادوا الاتِّحاد فقال: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟

﴿ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ٦٤﴾ [آل عمران: ٦٤].

علىٰ كلِّ حالٍ: أنا كتبتُ هذا لتشبيه تلبيس الحركيِّين المتظاهِرين بالسنة كتلبيس الواقفة في القرآن، أو اللفظية المُتظاهِرين بمُوافقةِ أهل السُّنةِ في القُرآنِ، وكفِعل بعض الجمعيَّاتِ الخَيريَّة المشبُوهةِ في بَعض مناهجِها، إذا حُوصِرَت قامَت بكتابة عقيدتِها فيما وافقت فيه أهلَ السنة، وسكتت عن مواطن الاشتباه أو أجملَت فيه الكلام بطريقةٍ ماكرةٍ، فمن يقرأُ منشورها يسلِّم بسلامته ولا يَشعرُ بما أُخفي، والله المستعان.

ولذلك فإنَّ الفطنَ يقولُ لهم: هذا الذي كتبتموه ما يفيدنا كثيرًا، لأنكم تعرَّضتُم لمَا هو محلُّ وِفاقٍ بينَنا وبَينكم، وأمَّا محلُّ الخلافِ بينَنا وبَينكم فسترتُموه بالسُّكوتِ عنه!

ثمَّ الكلامُ هنا ليس مُنصَبًّا علىٰ الخلافِ الَّذي يمكن تحمُّله، إنَّما الكلام عن التأصيلات التي لا يمكن غضُّ الطَّرْف عنها، كالأصول التي تكونُ أماراتٍ علىٰ فرقٍ منحرفةٍ، والمخالفُ في هذا نُحاجِجُه بالخوارج الأُول.

الخوارج الأُول لم يَكن عندَهم من المفارقات لأهل السنة ما كان عند الخوارج المتأخرين، فالأوَّلون كان عندَهم ثلاثُ أو أربعُ بدَع، كالتَّكفير بالكَبيرة، والخُروج علىٰ السُّلطان، ونَفي الشَّفاعة...

لَا نَعلمُ أنَّه كان عندهم انحرافٌ ظاهرٌ في الأسماء والصِّفاتِ، بل يَعرفون التَّوحيدَ بأَنواعِه الثَّلاثةِ علىٰ فِطرتهم، ومع ذلك فبمجرد ما انحرفوا

عن سبيل المؤمنين في مِثل ما ذُكر رشَقَتهم سهامُ أهل السُّنَّة، ولم يتأخر الصحابةُ عن وَصفِهم بما وصفَهم به الرسولُ ﷺ، وسمَّوهم خوارج كما سمعوا الرَّسولَ ﷺ يسمِّيهم.

إذن فلا يُنتظر من المخالف لأهل السنة أن يُخالِفهم من كلِّ وجهٍ، أو أن يوافقَ أهلَ البدع من كلِّ وجه.

لقد قرأتُ بيانًا لحزب «الإخوان المسلمين» في مصر، ونُشر هذا في مجلَّتهم «المجتمع» المجلة الكويتية ذات الرحم المشترك معهم، إذَا قَرَأه المسلمُ العاميُّ صَاحبُ الولاءِ والبراءِ يقشعر جلده ويَستغرب مما جاءَ فيه!

قالوا عن الأقباط الَّذينَ عندَهم: «هُم إخوانُنا!! ولهم الحقُّ في الوُصولِ إلىٰ الحُكم: في السِّياسةِ والاقتِصاد والاجتِماع، في الوِزارةِ إلىٰ آخرِه!».

وقالُوا: «هُم إخوانُنا، ولَا نَقولُ هَذا مُناوَرةً سياسيَّةً، وإنَّما هو دِينٌ نَدينُ اللهَ به يومَ لَا يَنفعُ مالٌ ولَا بَنونَ إلَّا من أتىٰ اللهَ بقَلبٍ سَليمٍ»!!

هَذا مُختصرُ مَا في البَيانِ، يَعتبِرونَهم إخوانًا لهم!، نَسألُ اللهَ العافيةَ.

واللهُ يَقولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١].

بل يقولُ في أَخصِّ ذَوي الرَّحِم مِنهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [التوبة: ٢٣].

ويَقولُ لنُوح عليه السلام عن ولَدِه مِن صُلبه لمَّا كانَ كافرًا: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾.

ثمَّ هم يَسدُّون عنَّا أَبوابَ الاعتِذارِ لهم فيَقولونَ: «لَا نَقولُ هَذا مُناورةً سياسيَّةً»؛ لأنَّهم يَعرفون مِن أَنفسِهم أنَّ عادتَهم الَّتي عَرفَهم بها النَّاسُ أنَّهم مُناوِرونَ سِياسيُّون!!

فليتأمَّل النَّاصحُ لنفسِه أين وصلَت الحال بهؤلَاءِ الَّذينَ كانوا يتبجَّحونَ طولَ عُمر دعوتهم بالحديث عن الحاكميَّةِ والدَّولة الإسلَاميَّةِ!!

لقد انحرفوا في دعوتِهم عن سنة النبي ﷺ وعن دعوته، فألقاهم اللهُ تَعالىٰ بين أَحضانِ شرِّ البدَع، وما شَعروا إلَّا وهم ينطقونَ بالكلمات التي لو كانوا في حال صَحْوهم لعَلموا أنَّها كَلماتُ كفرٍ، والعياذ بالله.

هم يَعرفون كيف يخاطبون غيرَهم الخطاب السياسيَّ حتىٰ لا يُتَّهموا بأنهم طلَّابُ سلطةٍ، فـ «الإخوان المسلمون» أرادوا أن يسدوا الطريق علىٰ مُخالفيهم من هذه الجهة، وأن يبقىٰ الوصال بينهم وبين الحكومة، وأن يبقىٰ الجسر ممدودًا بينهم وبينها بأيِّ سَبيل!

هذه طريقتهم ولو بكلمة الكفر، هم عندهم رقة في الدين، وقالوا هذه الكلمات حتىٰ يتمكنوا من البقاء في المجالس النيابية، وتحت نظام التَّطبيع الدِّيمقراطيِّ والتَّطميع السِّياسيِّ، فذاكَ قالُوه مِن أَجْل هَذا، واللهُ المُستعان.

* ثمَّ قالَا: والقَدَرُ خيرُه وشرُّه مِن الله ﷻ.

الشَّرح

كلُّ شيءٍ خلَقَه اللهُ وقعَ بقَدَر الله.

قالَ اللهُ سُبحانَه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]. وقالَ ﷻ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾ [التوبة:٥٢]. وقالَ أيضًا: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]. وقال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

وروىٰ مسلم في «صحيحه» أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ لجبريل حِينما أتَاه يَسأَله عن الإيمان: «أن تُؤْمِنَ بالله وملَائكَتِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ واليَوم الآخِرِ، وتُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ».

وروَىٰ رَحِمَهُ اللهُ عن طاوس أنَّه قالَ: «أَدْرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصحَابِ رَسُولِ الله ﷺ يَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، قَالَ: وسَمِعْتُ عَبدَ الله بنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّىٰ العَجْزُ والكَيْسُ -أَو: الكَيْسُ والعَجْزُ-».

وَفِي «صحيحه» أيضًا عن عليٍّ رضي الله عنه في دُعاءِ الرَّسول ﷺ أنَّه كانَ يقولُ: «والخَيرُ كلُّه في يدَيكَ، والشَّرُّ ليسَ إليكَ».

فاللهُ خالقُ كلِّ شيءٍ: الخير والشَّر، لكن الشَّرُّ شرٌّ بالنِّسبةِ للمَفعولِ لا الفاعِلِ؛ لأنَّ الفاعلَ هو اللهُ، وليسَ في فِعل الله ما هو شرٌّ قطُّ.

وللإيمانِ بالقدَرِ أَربعُ مِراتِب:

١- **العِلم**: وهو عِلمُ الله الأزَليِّ في كلِّ ما هوَ كائنٌ؛ عَلِم ما كانَ وما يَكونُ وما لم يَكُن أن لو كانَ كيفَ يَكونُ.

قالَ اللهُ -تَبارَكَ وتَعالىٰ-: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧-٢٨].

فأخبرَ عن عِلمِه اللَّاحقِ بأهل النَّارِ، وهو واقعٌ لَا مَحالة وهو سُؤالُهم الرَّدَّ إلىٰ الدُّنيا، كما أَخبرَ عن عِلمِه اللَّاحقِ أيضًا بأَنَّهم لو رُدُّوا لعادُوا إلىٰ كُفرِهم، مع أنَّه غيرُ واقعٍ؛ لأنَّه أَخبرَ سُبحانَه أنَّه لَا يَردُّهم.

٢- **الكِتابةُ**: وهيَ كِتابةُ كلِّ ما هو كائنٌ في اللَّوح المَحفوظِ.

جاءَ في الحَديثِ عنه ﷺ أنه قال: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ. قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَىٰ الماءِ**» رواه مسلمٌ.

٣ - **المشيئةُ**: فكلُّ مَا حصَل فبمَشيئةِ الله، ولَا يقَع شيءٌ في السَّمواتِ والأَرض إلَّا بإِذن الله.

قال الله ﷻ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

٤- **الخَلْق**: قالَ اللهُ ﷻ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦].

❀ ❀ ❀

* ثمَّ قالَا: وخيرُ هَذه الأمَّة بعدَ نبيِّها أبو بَكرٍ الصِّدِّيق، ثمَّ عُمرُ بن الخطَّاب، ثمَّ عُثمانُ بن عفَّان، ثمَّ عليُّ بن أبي طالبٍ ﷺ، وهُم الخُلفاءُ الرَّاشدونَ المَهديُّون.

الشَّرح

هَذه هيَ عَقيدةُ أهل السُّنَّة في تَرتيبِ الخُلفاءِ بعدَ رَسولِ الله ﷺ؛ لِما روَاه البخاري (٣٦٥٥) عن عبد الله بن عُمر رضي الله عنهما أنَّه قالَ: «**كنَّا نُخيِّر بين الناس فِي زمن النَّبيِّ ﷺ، فنخيِّر أبا بكر، ثمَّ عمر، ثمَّ عُثمان بن عفَّان رضي الله عنهم**».

وهذه العقيدة كان يربِّي علَيها عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه نفسُهُ أصحابَه:

روَىٰ الإمامُ أحمد في مسنده (٨٣٥) -بإسنادٍ صحيحٍ- عن أبي جُحيفة قالَ: قالَ لي عليٌّ: «يَا أبا جُحيفة! ألَا أُخبرُك بأَفضَل هَذه الأمَّةِ بعدَ نَبيِّها؟ قالَ: قلتُ: بلىٰ، قالَ: ولم أَكُن أرَىٰ أنَّ أحدًا أَفضل منه.

قالَ: أَفضلُ هذهِ الأمَّة بعدَ نَبيِّها: أبو بكر، وبعد أبي بكر عُمرُ، وبعدَهما آخرُ ثالثٌ، ولم يُسمِّه».

وقالَه أيضًا لأَحدِ أَبنائِه؛ فقد روَىٰ البخاري (٣٦٧١) عن محمَّد بن الحَنفيَّة -وهو محمَّد بن عليِّ بن أبي طالبٍ- قالَ: «قلتُ لأبي: أيُّ النَّاس خَيرٌ بعدَ رَسولِ الله ﷺ؟

قالَ: أبو بكرٍ، قلتُ: ثمَّ مَن؟ قالَ: عُمر، وخَشيتُ أن يَقولَ: عُثمان،

قلتُ: ثمَّ أنتَ؟ قالَ: مَا أنَا إلَّا رَجلٌ مِن المُسلمِين».

وقد استدلَّ علىٰ ذلكَ باستِنباطٍ بارعٍ دلَّ علىٰ ذكائِه واستسلَامِه لشَريعةِ ربِّه، فقالَ ﷺ في الصِّدِّيق: «رَضيَه نبيُّنا ﷺ لدينِنا، فكيفَ لَا نَرضاه لدُنيانَا؟!».

ويَقصدُ: تَقديمَ النَّبيِّ ﷺ لأبي بكر في الصلاة لمَّا أمَرَه أن يُصلِّيَ بالنَّاس حينَ عجَز النَّبيُّ ﷺ عن الصَّلاةِ بهم بسبَب مرضِه، فكانَ أبو بكرٍ هو الَّذي يصلِّي بالنَّاس، والصلاةُ هي أعظم ما في هذا الدِّين بعدَ التَّوحيدِ، فلذلكَ أمَره النَّبيُّ ﷺ أن يصلِّيَ بالنَّاس، فكانَ هذَا كالإشارةِ لتَقديمِه علىٰ سائر النَّاس في الخلَافةِ.

والحقيقةُ: أنَّه لم يختلف النَّاسُ يَومئذٍ في تَفضيل أبي بكر وعمر علىٰ سائرِ الصَّحابةِ، لم يَختلف النَّاسُ في ذلك أبدًا، هذا محلُّ إجماعٍ، ذكر ذلك أئمة عظام؛ كالذهبي وابن تيمية وغيرهم -رحمة الله عليهم جميعًا-.

كلهم ذكر بأن هذا هو الذي أجمع عليه أهل السنَّة والجماعة، ألَا وهو تقديم أبي بكر وعمر علىٰ سائر الناس.

ولذلك جاء في البخاري (٦٧٩٣) عن أَنس بن مَالكٍ ﷺ «أَنَّهُ سَمِعَ خُطْبَةَ عُمَرَ الآخِرَةَ حِينَ جَلَسَ عَلىٰ المِنبَرِ، وذَلِكَ الغَد مِنْ يَوْم تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَشَهَّدَ وأَبُو بَكْرٍ صَامِتٌ لَا يَتكَلَّمُ، قَالَ: كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَعِيشَ رَسُول الله ﷺ حَتَّىٰ يَدْبُرَنَا -يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ آخِرَهُمْ-، فَإِنْ يَكُ مُحَمَّدٌ ﷺ قَدْ مَاتَ،

فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قَدْ جَعَلَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ نُورًا تَهْتَدُونَ بِهِ بِمَا هَدَىٰ اللهُ مُحَمَّدًا ﷺ، وإِنَّ أَبَا بَكْرٍ صَاحِب رَسُولِ اللهِ ﷺ ثَانِي اثْنَيْنِ، فَإِنَّهُ أَوْلَىٰ المُسلِمِينَ بِأُمُورِكُمْ، فَقُومُوا فَبَايِعُوهُ، وكَانَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ قَد بَايَعُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ في سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وكَانتْ بَيْعَةُ العَامَّةِ عَلَىٰ المِنْبَرِ، قَالَ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَنسِ بنِ مَالِكٍ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ لأَبِىٰ بَكْرٍ يَوْمَئِذٍ: اصْعَدِ المِنْبَرَ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّىٰ صَعِدَ المِنْبَرَ، فَبَايَعَهُ النَّاسُ عَامَّةً».

وقد فعَلَ هذا عمرُ لمَّا تَواضعَ أبو بكر رضي الله عنه وأَرادَ أن يَنسلَّ من الخلافةِ، ثمَّ بقيَ بعضُ الصَّحابةِ رضي الله عنهم ممَّن لم يَكن حاضرًا، فأتَوا مِن الغدِ لأنَّ البيعةَ كانَت مرَّتَين: بَيعة في المسجدِ النَّبويِّ، وبَيعة يومَ السَّقيفة خارجَ المسجدِ النَّبويِّ، فمَن لم يُبايع أوَّلًا بايَع ثانيًا، وأجمعَ الصَّحابةُ جميعًا علىٰ مبايعة أبي بكر رضي الله عنه، ثمَّ كانت لعُمر باختِيارٍ مِن أبي بكر رضي الله عنه ونُصحٍ منه للأُمَّة، ثمَّ كانت لعُثمان عن طَريقِ الشُّورىٰ بين السِّتَّة الَّذين تَركَ الأمرَ بينَهم عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه، ثمَّ كانت لعليٍّ -رضي الله عنهم جميعًا-.

لكن قالَ العلماءُ: تَفضيلُ عُثمان علىٰ عليٍّ رضي الله عنهما هو الجادَّةُ والَّذي عليه الأَكثر، وتَفضيلُ عليٍّ علىٰ عثمانَ هو الَّذي عليه الأقلُّ؛ أي: بعضُ السَّلف؛ كسُفيان الثَّوري، وقيل: رَجَع عنه.

وهذا فِي الحقيقةِ لا يَقدحُ في دِين المرءِ إذَا كان مجرَّد التَّفضيل بين عُثمان وعليٍّ رضي الله عنهما، بشَرطِ عدم القَدْح في أَحدِهما، ومَن وُصفَ بالتَّشيُّع في

العَصر الأوَّل فإنَّه يُقصدُ منه هَذا المعنَىٰ.

قالُوا: أمَّا لو قالَ إنسانٌ: إنَّ عليًّا أحقُّ بالخلافةِ مِن عُثمانَ فهو أضلُّ مِن حمارِ أهلِه، كما أُثِرَ ذلكَ عن بَعض السَّلفِ -رحمةُ الله عليهم-، ولذلكَ كانوا يضلِّلون مَن يُقدِّم عليًّا علىٰ عُثمان رضي الله عنهما في الخلافة.

قالَ ابن تَيمية فِي «الواسطيَّة» (ص٢٦): «لَكِن استَقرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلىٰ تَقدِيم عُثْمَانَ وإِنْ كَانَتْ هَذِهِ المَسْأَلَةُ -مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وعَلِيٍّ- لَيْسَت مِن الأُصُولِ الَّتِي يُضَلَّلُ المُخَالِفُ فِيهَا عِندَ جُمهُورِ أَهْلِ السُّنَّة، لَكِنَّ المَسْأَلَةَ الَّتِي يُضَلَّلُ المُخَالِفُ فِيهَا هِيَ مَسْأَلَةُ الخِلافَةِ، وذَلِكَ أَنَّهُمْ يُؤمِنُونَ بِأَنَّ الخَلِيفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ أَبو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ، ومَنْ طَعَنَ فِي خِلافَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلاءِ الأَئِمَّةِ فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ».

❊❊❊

*** قالَا: وأنَّ العشَرةَ الَّذين سمَّاهم رسولُ الله ﷺ وشَهدَ لهم بالجنَّةِ ونَشهدُ علىٰ ما شَهد به وقولُه حقٌّ.**

الشَّرح

نَشهدُ بالجنَّة لمَن شَهد له رَسولُ الله ﷺ؛ مِنهم: العَشرة المبشَّرون بالجنَّة، فيُذكَرون بأَعيانِهم، وهُم المقدَّمون علىٰ سائر الصحابةِ رضي الله عنهم.

للحديث الصَّحيح الَّذي رواه أصحابُ السُّنن إلَّا النسائيَّ عن سَعِيد بن زَيدٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَىٰ رَسُولِ الله ﷺ أَنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ: «**عَشرَةٌ فِي الجَنَّةِ: النَّبِيُّ فِي الجَنَةِ، وأَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وعُثْمَانُ فِي الجَنَّةِ، وعَلِيٌّ فِي الجَنَّةِ، وطَلْحَةُ فِي الجَنَّةِ، والزُّبَيرُ بنُ العَوَّامِ فِي الجَنَّةِ، وسَعْدُ بنُ مَالِكٍ فِي الجَنَّةِ، وعَبْدُ الرَّحمَنِ بنُ عَوْفٍ فِي الجَنَّةِ، ولَوْ شِئْتُ لَسَمَّيْتُ العَاشِرَ**، قَالَ: فَقَالُوا: مَنْ هُوَ؟ فَسَكَتَ، قَالَ: فَقَالُوا: مَنْ هُوَ؟ فَقَالَ: هُوَ سَعِيدُ بنُ زَيدٍ».

وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوفٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**أَبُو بَكْرٍ في الجَنَّةِ، وعُمَرُ في الجَنَّةِ، وعُثْمانُ في الجَنَّةِ، وعَلِيٌّ في الجَنَّةِ، وطَلْحَةُ في الجَنَّةِ، والزُّبَيْرُ في الجَنَّةِ، وعَبدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ في الجَنَّةِ، وسَعْدٌ في الجَنَّةِ، وسَعِيدٌ في الجَنَّةِ، وأَبُو عُبَيدَةَ بنُ الجَرَّاحِ في الجَنَّةِ**» رواه الترمذي، وابن ماجه، وهو صَحيحٌ.

* قالا: والتَّرحُّم على جَميع أَصحابِ محمَّدٍ ﷺ.

الشَّرح

نوَّهَ اللهُ ﷻ بفَضل أصحاب نبيِّه ﷺ في آياتٍ كَثيرةٍ من كتابِه، ومدَحهم بصِنفَيهم المَعروفين المُهاجرين والأنصارِ، فقالَ تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

كما مدَحَ مَن جاءَ مِنهم بَعدَ هذَين الصِّنفَين، فقال سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

كما مدَحَ جَميعَ أَصحابِه بلَفظٍ يَجمعُهم جَميعًا، فقالَ تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ [الفتح: ٢٩].

وشهِدَ اللهُ تعالىٰ لأَصحابِ النَّبيِّ ﷺ بالخَير وبأَنَّهم خَيرُ هَذه الأمَّة، فقالَ ﷻ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وأصحابُ النَّبيِّ ﷺ هم أفضلُ مَن عمِلَ بالدِّين وفَهِمه، وهم خير من اتَّقىٰ الله مِن هذه الأمة بعد نبيِّها -عليه الصَّلاة والسَّلام-، فكانَ المغبونُ مَن غُبن في عَقيدتِه فيهم فلم يَعرِف لهم قَدرَهم أو طَعنَ علىٰ بَعضِهم، واللهُ المُستعانُ.

* قالَا: والكَفُّ عمَّا شَجَرَ بَيْنَهُم.

الشَّرح

لَا ريبَ أنَّ أَصحابَ رَسولِ الله ﷺ خيرُ هذه الأمَّة بعدَ نبيِّها ﷺ، لكنَّهم بَشرٌ من البشَر، فحصَلَ بين بَعضِهم ما يَحصلُ بين النَّاس من الاختلَافِ في الرَّأي الَّذي ربَّما أدَّىٰ إلىٰ المُشاجرةِ الَّتي ندِموا علَيها فيما بعدُ، لكنَّه ليسَ بالأمرِ الَّذي يَقدَح في عَدالةِ صاحبِه.

ولمَّا علِمَ ذلكَ النَّبيُّ ﷺ مِنهم نصَحَ لأمَّته؛ فحذَّرَها من الطَّعن علَيهم وأمَرَ بكفِّ الألَسنِ عنهم، فقَالَ ﷺ: **«لَا تَسُبُّوا أَصْحابِي، فوالَّذي نَفْسي بيَدِهِ! لَوْ أَنفقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِم ولَا نَصِيفَه»** رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠).

وقَالَ ﷺ: **«مَن سَبَّ أَصْحابِي فعَلَيْه لَعْنَةُ الله والمَلَائِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعِين»** رواه الطبراني (١٢/ ١٤٢)، وحسَّنَه الألبانيُّ فِي «السِّلسلة الصَّحيحة» (٢٣٤٠).

وقالَ ﷺ: **«إذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وإذَا ذُكِرَت النُّجومُ فأَمْسِكُوا، وإذَا ذُكِرَ القَدَرُ فَأَمْسِكُوا»** رواه الطبراني (٢/ ٩٦)، وصحَّحَه الألبانيُّ أيضًا في السلسلة الصحيحة (٣٤).

والإمساكُ عن أصحاب النبي ﷺ هو الإمساكُ عمَّا شجر بينهم من

الخُصوماتِ -رضي الله تعالىٰ عنهم-؛ لأنَّهم قد يَختلِفونَ فيما بَينَهم كسائرِ النَّاس، لكن لَا يَتكلَّم المُسلمُ فيهم بسُوءٍ؛ لأنَّ تلكَ الخُصوماتِ إن كانَ فيها سيِّئاتٌ فهيَ مَغمورةٌ في بِحارِ حسناتِهم العَظيمةِ، وهم بشر يخطئون ويصيبونَ.

ولكن لمَّا كانَ الكلامُ فيهم ذَريعةً إلىٰ الطَّعنِ في الدِّين، نُهينَا عن الكلام في أَصحابِ النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّهم حمَلةُ الشَّريعةِ، بل أمرَنا اللهُ بالاستِغفارِ لهم، فقالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلࣰّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفࣱ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠].

ولذَلكَ فلَا يَجوزُ أبدًا لرجلٍ أن يَقولَ: أنَا أُريدُ أن أَعرفَ التَّاريخَ، ويَبدأُ يَقرأُ التَّاريخَ ويُدرِّسُه للنَّاس، ويأتي علىٰ تاريخ الصَّحابةِ وهو حاطبُ ليلٍ لَا يَدري ما صحَّ منه مما لم يصحَّ، وكَثيرٌ ممَّا ورَدَ فيما شجرَ بين الصحابة رضي الله عنهم مَكذوبٌ عليهم، وما صحَّ منه فهو يُتأوَّل علىٰ إحسانِ الظنِّ بهم علىٰ ما أُمرنا به في الكتاب والسنة.

فلَابُدَّ أن يُحسن الظن بهم وأن تُحمل أعمالهم التي ظهر فيها شيء من المخالفة علىٰ المحامل الحسنة، هذا الَّذي تَطيب به أفئدةُ أهل السنة والجماعة فيمَن جاهَدوا في الله حقَّ جِهادِه حتَّىٰ نقلوا إلَينا شريعةَ ربِّنا كاملةً صافيةً.

هذا الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعةِ، أنَّهم يَعتقِدون أنَّ لكلِّ نبيٍّ حَوارِيِّين، وحَوارِيُّو النَّبيِّ ﷺ هم أصحابُه، وهُم الَّذين اقتدَوا به واهتدَوا

بهديِه، ولم يبدِّلوا ولم يغيِّروا في دِين الله شيئًا، وكانوا على الميثاقِ الَّذي تركَهم عليه رَسولُ الله ﷺ إلَّا مَا قالَه شِرذمةٌ لَا مُبالاةَ بهم كالرَّافضةِ؛ حيثُ تكلَّموا في الصَّحابةِ جميعًا إلَّا القليلَ القليلَ، فلم يَصْفُ لهم بحِقدِهم على أَصحابِ رَسولِ الله إلَّا المقدادُ بن أَسود وأبو ذرٍّ وسَلمانُ الفارسيُّ وفاطمةُ وعليٌّ وذُريَّتُه رضي الله عنهم، بل بَعض ذريَّتِه، وهُم الَّذينَ مِن سلالة فاطمة فقط.

وهُم لَا يَكتَفونَ بالطَّعن على أَصحاب رَسول الله ﷺ، بل يُكفِّرونَهم والعِياذُ بالله.

❀❀❀

* **قالَا: وأنَّ اللهَ ﷻ علىٰ عرشِهِ، بائِنٌ مِن خَلْقِه، كما وَصَف به نَفسَه في كِتابِه وعلىٰ لِسانِ رَسولِه ﷺ بلَا كَيفٍ.**

الشَّرح

يَعنيانِ -رَحمهما اللهُ-: أنَّ اللهَ ﷻ عالٍ مُستوٍ علىٰ عَرشِه، وذكَرا أنَّه بائنٌ مِن خَلقِه؛ للدَّلالةِ علىٰ أنَّه لَا شيءَ مِن ذاتِه في خَلْقه، ولَا خَلْقُه في شيءٍ مِن ذاتِه.

والآياتُ الَّتي وَصفَ فيها ﷻ نَفسَه بهَذا كَثيرةٌ مَعروفةٌ، منها:

قولُه ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس:٣].

وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤].

* وأمَّا قولُهما: «وعلىٰ لِسانِ رَسولِه ﷺ»؛ فكمِثل ما رَواه البخاري ومسلم عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لمَّا قَضَىٰ اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**».

وما رواه مسلم في حَديثٍ طَويلٍ وفيه قولُ الصَّحابيِّ مُعاويةَ بن الحكَم: «وكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَىٰ غنمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ والجوَّانِيَّةِ، فاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا وأنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأسَفُونَ؛ لَكِنِّيٰ صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! أفَلَا أُعْتِقُهَا، قَالَ: **ائْتِنِي بِهَا**.

فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَها: **أَيْنَ اللهُ**؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ.

قَالَ: **مَنْ أنَا**؟ قَالَتْ: أَنتَ رَسُولُ اللهِ.

قَالَ: **اعْتِقْهَا فَإِنَّها مُؤْمِنَةٌ**».

فشَهِدَ لها رَسولُ الله ﷺ بالإيمانِ لمَّا عرفَت أنَّ ربَّها في السَّماءِ وليسَ مُمتزجًا بخَلْقه -كما هو مَذهبُ من يَزعمُ أنَّ اللهَ في كلِّ مَكانٍ-.

ولَا هو بحاجةٍ إلىٰ شيءٍ من خَلْقه لَا العَرش ولَا غيره -كما هو مَذهبُ المُجسِّمةِ-؛ بل هو مُستوٍ علىٰ عرشِه بلَا كيف كما قالَ الرَّازيان.

ومِن الكلِماتِ العَظيمةِ الَّتي استَحسنَها العُلماءُ وردَّدوها كَثيرًا قولُ إمام دارِ الهِجرةِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ: «الاستواءُ مَعلومٌ، والكَيفُ مَجهولٌ، والإيمانُ به وَاجبٌ، والسُّؤالُ عنه بِدْعةٌ».

وذلكَ جَريًا علىٰ قاعدةِ التَّنزيهِ مع الإثباتِ؛ كما قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١].

* قالَا: أَحاطَ بكلِّ شيءٍ عِلمًا، ليس كمثله شيءٌ وهو السَّميعُ البصيرُ.

الشَّرح

لمَّا بيَّنَا -رحمَهما اللهُ- أنَّ اللهَ مُستوٍ علىٰ عَرشِه، وأنَّه لَا يُقالُ: هو في كلِّ مكانٍ، ذَكَرَا أنَّ عِلمَه ﷻ في كلِّ مَكانٍ، وأنَّ ذلكَ لَا يُنافِي عُلوَّه.

قالَ ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

واجتِماعُ الاستِواءِ بعِلم الله المُحيطِ بكلِّ شيءٍ ورَدَ به الكِتابُ الكَريمُ؛ كما في قولِه ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٥ - ٧].

فبدأَ بالإخبارِ عن استِوائِه، وختمَ بالإخبارِ عن عِلمِه بالجَهرِ من القَولِ وخَفيِّه، وهذا هو إحاطتُه بكلِّ شيءٍ عِلمًا.

وقالَ ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وقال: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١].

وسُورةُ الأَعلىٰ هَذه وآيةُ الكُرسيِّ تلكَ ممَّا كانَ رَسولُ الله ﷺ يخصُّه

بالقراءةِ في مُناسباتٍ كَثيرةٍ كما هو مَعلومٌ؛ لأنَّه قد انتَظمَ فيها الأُصولُ العَقديَّةُ الكَبيرةُ الَّتي منها صِفةُ العلوِّ لله سُبحانَه، وهيَ من الفَوارقِ الجليَّةِ بين أَهل السُّنَّة وأَهل البدعةِ.

ولذلكَ إذَا طالعتُم خلَافَ الفِرَق في هذه المسألةِ لم تَجدوا من وُفِّق للإيمانِ بهَذه الصِّفةِ علىٰ ما في كتابِ الله دونَ تَحريفٍ إلَّا أَهل السُّنَّة والجماعةِ، وجميع الفرق قد انحرفوا عنها.

منهم من يقول: استوَىٰ؛ أي: استَولىٰ!

ولَا يَدرونَ بأنَّ اللهَ لم يَكُن مُلبِّسًا علىٰ الخَلق حينَ حذفَ اللَّامَ الَّتي أضافُوها!

ومِنهم مَن يقولُ: استوَىٰ؛ أي: قصدَ، ولَا يُفرِّقونَ بين: (استوَىٰ إلىٰ) و: (استوىٰ علىٰ)!

وهذا كلُّه من ضلالهم وانحرافهم عن هَدي السَّلف، ولو أَنَّهم اتَّهَموا فُهومَهم وعظَّموا فهومَ السَّلفِ الصَّالح واتَّبَعوهم؛ لأَزالوا عن أنفسِهم كثيرًا من الشُّبهات، ولكنَّهم احتقَروهم ورأَوا أنفسَهم أولَىٰ بفَهم القُرآنِ منهم وحسَّنوا ظنَّهم بأنفسهم، وأساءوا الظنَّ بالسَّلفِ الصَّالح، ولذلكَ جَنح بهم الشَّيطانُ إلىٰ هَذه المهالكِ، والعِياذُ بالله.

واستدلَّ الرَّازيَّان هنا بقَولِه تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١].

فقَولُه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ تَنزيهٌ.

وقولُه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ إثباتٌ.

أي: إنَّ اللهَ تَعالىٰ يُنزَّهَ عن أن يُشبِهَ شَيئًا مِن خَلْقه، أو أن يُشْبهه شَيءٌ مِن خَلقِه، ففي الآيةِ تَنزيهٌ وإثباتٌ، هَذا الَّذي عليه أَهلُ السُّنَّة، لَا يَفرُّون مِن مُشابهةِ الخَلقِ إلىٰ التَّنزيهِ حتَّىٰ يَنقُضوا الإثباتَ كلَّه فيَعبدونَ إلهًا بلَا صِفاتٍ، ولَا يُثبتونَ صِفاتِه حتَّىٰ يَنقُضوا التَّنزيهَ كلَّه، بحيثُ يكونُ إثباتُ صِفاتِ الله كإثباتِ صِفات المخلوقِين؛ فيَقعونَ في التَّجسيم، والعِياذُ بالله.

ولذلكَ جمعَت الآيةُ بين التَّنزيهِ والإثباتِ، إنَّما التَّشابهُ في الأَسماءِ، فيُقالُ: سمْعُ الله، وسمْعُ خَلقِه، وبينَهما من الفَوارقِ كما بينَ الله وخَلقِه، ويُقالُ: بصَرُ الله، وبصَرُ خَلقِه، وبينَهما كما بينَ الله وخَلقِه، وهَكذا...

والأَمرُ في هَذا واضحٌ -والحَمدُ لله-، ويَفهمُه عَجائزُنا وأَطفالُنا وكلُّ مَن بقيَ علىٰ فِطرتِه، ومَا يَعترِينا في ذلكَ شُبهةٌ قطُّ من الشُّبهاتِ الَّتي يُعذِّب بها المتكلِّمون والمُتفلسِفةُ.

وهَذه السَّماحةُ الَّتي منَّ اللهُ بها علىٰ أهل السُّنَّة في عَقيدتِهم هيَ من سَماحةِ هَذا الدِّين ويُسرِه، والحَمدُ لله.

❊ ❊ ❊

* قالَا: والله -تبارك وتعالى- يُرَىٰ في الآخِرةِ.

الشَّرح

لقوله ﷻ في المُؤمنين: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣].

وقوله ﷻ في الكافرين: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

فما أَهانَ اللهُ الكفَّارَ بالاحتِجابِ عنهم إلَّا وهو مُكرِمٌ المؤمِنين برُؤيتِه؛ لأنَّه لَا يُحجَب عنه إلَّا مَن حجَبَته سيِّئاتُه.

قالَ الشَّافعي -كَما في «أحكام القُرْآن» للبَيهَقي (ص٥٠)-: «فلمَّا حجَبَهم في السَّخَط، كانَ في هَذا دَليلٌ علىٰ أنَّهم يَرَونه في الرِّضا».

وفي «صحيح مسلم» عَن صُهَيْبٍ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ يقُولُ اللهُ -تبارَكَ وتَعالَىٰ-: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟

فَيقُولُونَ: أَلَمْ تُبيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟

قَالَ: فَيكْشِفُ الحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِم مِنَ النَّظَرِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ﷻ».

وزَادَ في روايةٍ له: «ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]».

وتَقييدُهما رُؤيةَ الله بالآخرةِ سببُه أنَّ اللهَ أَرادَ ألَّا يُرَىٰ إلَّا في الآخرةِ؛ لِما في الآيتَين الأُولَيَين في قَولِه تعالىٰ: ﴿يَوۡمَئِذٖ﴾.

ولما رواه مسلم في «صحيحه» عنه ﷺ أنه قال: «تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَن يَرَىٰ أَحَدٌ مِنكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّىٰ يَمُوتَ».

***

* قالَا: ويَراه أهلُ الجنَّةِ بأَبْصارِهم.

الشَّرح

بيَّنَا -رحمَهما اللهُ- أنَّ أهلَ الجنَّةِ يرَونَ ربَّهم بأَبصارِهم؛ ردًّا علىٰ بَعض المُبتدعةِ كالأشاعرةِ ومَن سأَذكرُهم، الَّذين أَثبَتوا الرُّؤيةَ لكن زَعموا بأنَّ اللهَ لَا يُرَىٰ بالبصَر؛ لأنَّ ذلكَ يَستلزِم عندَهم أن يَكونَ اللهُ في حيِّز، والحيِّزُ: المكانُ.

قالُوا: «فإذَا أَثبَتنا رؤيةَ الله بالبصَر؛ فقد زَعَمنا أنَّ اللهَ مُتحيِّزٌ في مكانٍ، وهَذا هو التَّشبيهُ»!!

ففرُّوا من التَّشبيهِ الَّذي توَهَّموه حتَّىٰ أَنكَروا ما جاءَ في الكِتابِ والسُّنَّة وما أَجمعَ علَيه سلفُ الأُمَّة.

وقد بيَّنَ النَّبيُّ ﷺ أنَّ اللهَ يُرَىٰ بالأَبصارِ كما يُرَىٰ القمرُ؛ تَشبيهًا للرُّؤيةِ بالرُّؤيةِ لَا المَرئِيِّ للمَرئِيِّ، ولِدَفْع توَهُّم أنَّ الرُّؤيةَ مَقصورةٌ علىٰ الرُّؤيةِ القَلبيَّةِ.

فعن جَرِير بن عَبدِ الله قالَ: «كُنَّا جُلُوسًا عِندَ رَسُولِ الله ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَىٰ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، فَقَالَ: **أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَىٰ صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا** -يَعْنِي العَصرَ والفَجْرَ-، ثُمَّ قَرَأَ جَرِيرٌ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]». رواه مسلم.

وكان النبيُّ ﷺ يتشوَّقُ إلىٰ أن يُمتَّع بالنَّظرِ إلىٰ وَجه ربِّه، فقد كانَ مِن

دُعائِه ﷺ: «**وأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إلىٰ وَجْهِكَ، والشَّوقَ إلىٰ لِقائِكَ، فِي غَيرِ ضَرَّاءَ مُضرَّةٍ ولَا فِتْنةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَّا بزِينَةِ الإِيمانِ، واجْعَلْنَا هُداةً مُهْتَدِين**».

رواه النسائي، وصحَّحَه الألباني.

وهذا الَّذي تَتُوق إِلَيه أَنفسُ مَن بقِيَت أَفئدتُهم حيَّةً بذِكْر الله ﷻ، والله تعالىٰ يقولُ: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

وأمَّا الَّذين بلغَ الجفاءُ مِن قُلوبِهم مَبلغَه، وكانُوا عَلىٰ غَير إيمانِ المتقدِّمِين وعَلىٰ غَيرِ عَقيدتِهم، فهؤلَاء هم الَّذينَ يُنكِرون رؤيةَ الله ﷻ كالمُعتزلةِ والخَوارج والباطنيَّةِ وغَيرهم.

وقد ذكرَ ابنُ القيِّم كَلامًا طويلًا نافعًا جدًّا في كتابه «حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح» في مَسألةِ الرُّؤيةِ، وأَثبتَ إجماعَ السَّلف علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ يُرىٰ في الآخرةِ، وجاءَ هُناك بنصوصٍ لَا يَقرَؤها إنسانٌ إلَّا دخل في عَقيدة أهل السُّنة.

وقالَ الإِمامُ أَحمَد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **فِي «الرَّدِّ علىٰ الجَهميَّة والزَّنادِقة» (ص١٢٩):** «وإنَّا لنَرجُو أن يَكونَ الجَهمُ وشِيعتُه ممَّن لَا يَنظُرونَ إلىٰ ربِّهم ويُحجَبونَ عن الله؛ لأنَّ اللهَ قالَ للكفَّار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فإِذَا كانَ الكافِرُ يُحجَبُ عن الله، والمُؤمنُ يُحجَبُ عن الله، فمَا فَضلُ المُؤمنِ علىٰ الكافر؟!

والحمدُ لله الَّذي لم يَجعَلْنا مِثلَ جَهْم وشِيعتِه، وجعَلَنا ممَّن اتَّبعَ، ولم يَجعَلْنا ممَّن ابتَدَع، والحَمدُ لله وَحدَه».

* قالَا: ويَسمَعون كلامَه كيفَ شاءَ وكما شاءَ.

الشَّرح

لقَولِ النَّبيِّ ﷺ: «مَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ إلَّا سَيُكَلِّمُه اللهُ يَومَ القِيامَةِ لَيسَ بَينَه وبَينَهُ ترجُمَان». أخرجَه البخاري ومسلم.

هَذا إثباتٌ لكلام الله ﷻ؛ لأنَّه يدلُّ بصَريح لَفظِه علىٰ أنَّ الله -تبارَك وتعالىٰ- هو الَّذي يتكلَّم بنفسِه يومَ القِيامةِ، وليسَ عن طَريقِ تَبليغ غيرِه، فهو تَكلَّم ويتكلَّمُ متىٰ شاءَ.

فكلامُه ﷻ قَديمٌ؛ لأنَّه لم يَزل ولَا يَزالُ مُتكلِّما، ولَا يُقالُ: أَصبحَ متكلِّمًا بعدَ أن لم يكُن، وتنزُّلُه حادثٌ وتكلُّمُه ﷻ أيضًا حادثٌ بمعنىٰ أنَّه يتكلَّمُ متىٰ يَشاءَ، ولَا يُقال: كيف؟

ولَا يُقالُ: ما دامَ هو حادِثًا وجَديدًا فهو مَخلوقٌ، لذلكَ يُقالُ: كلَامُ الله حادثُ الآحادِ قديمُ النَّوع.

قديم النَّوع: لأنَّ اللهَ ﷻ متكلِّمٌ، فكلامُه قَديمٌ بقدَمه سُبحانَه.

وحادِثُ الآحادِ: أي يتكلَّمُ سُبحانَه متَىٰ شاءَ وكيف شاءَ، وليسَ هو -كما زعمَت الأَشاعرةُ- مِن أنَّ كلامَ الله لَا يَتجدَّد؛ إنَّما هو عندَهم حَديثُ نَفْس، بمَعنىٰ أنَّ الله ﷻ تكلَّمَ بهذا القرآنِ وبالتَّوراةِ والإنجيل وغيرِها في نفسه ولم يتجدَّد له كلامٌ؛ لأنَّهم يرَون أنَّ نُزولَ كلام الله ﷻ آحادًا حادثًا، ونِسبة هذا

المنزَّل إلىٰ كلام الله مِن نِسبةِ الشَّيء المُحْدَث المخلوقِ إلىٰ الله!! فقالوا: إذن هو لم يتكلَّم وقتَ نزولِه، إنما كان كلامًا في نفسِه!

وهذه الفلسفة خطأٌ عظيمٌ؛ لأنَّ مؤدَّاها أنَّ هذا القرآنَ المتجدِّد نزوله في عهد النبوَّة والذي هو بين أيدينا الآن مخلوقٌ!!

علىٰ أنَّ كونَه سبحانَه متكلِّمًا متىٰ شاء صفةُ كمالٍ -كما سبقَ-، فهل يَسوغ أن تتصوَّر أنك تتكلَّم متىٰ شئت، والله يعجز عن ذلك؟!

وقد قالَ أحمد بن الحسَن الأُرمَوي: «والعجَبُ أنَّ كتبَ الأَشاعرةِ مَشحونةٌ بأنَّ كلاَمَ الله منزَّلٌ علىٰ نبيِّه، ومَكتوبٌ فِي المَصاحفِ، ومتلوٌّ بالألسنةِ علىٰ الحَقيقةِ، ثمَّ يَقولونَ: المنزَّلُ هو العِبارةُ، والمَكتوبُ غيرُ الكِتابةِ، والمَتلوُّ غيرُ التِّلاوةِ، ويَشْرعون في مُناقَضاتٍ ظاهرةٍ وتَعقُّباتٍ باردةٍ رَكيكةٍ». نقلَه عنه الإمامُ النَّووي مُوافقًا له فِي كِتابِه «جُزءٌ فيه ذِكرُ اعتِقادِ السَّلفِ فِي الحُروف والأَصواتِ» (ص٥١ - تحقيق محمد الجمل).

وفيه ردٌّ واضحٌ علىٰ الأَشاعرةِ، وقد تعمَّدتُ نقلَه هنا؛ لأنَّ النَّووي كتبَه قبلَ أن يَموتَ بثلاَثةِ أَشهرٍ وكَسْر، وهو دَليلٌ صَريحٌ علىٰ مُخالفتِه للأشاعرةِ ومُوافقتِه أهلَ السُّنة في آخِر أمرَيه، وذكرَ فيه أيضًا نَقلَ الأُرمَوي (ص٧٦) فِي ردِّه علىٰ المشبِّهةِ والمُعطِّلةِ معًا عن الإمام أحمَد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قولَه: «مَذهبُنا بينَ مَذهبَين، وهدًىٰ بين ضلالتَين: إثباتُ الأَسماءِ والصِّفاتِ مع نَفي التَّشبيهِ والأَدَواتِ، لاَ نُغالي فِي الصِّفاتِ فنَجعلُها أَجسامًا فنُشبِّه اللهَ بخَلْقه -تَعالىٰ

اللهُ عن ذلكَ علوًّا كَبيرًا-، ولاَ نُقصِّر فنَمحُو عنه ما أَثبتَه لنَفسِه، بل نَقولُ كما سَمِعنا، ونَشهدُ بما عَلِمنا».

ثمَّ نقلَ عن الإمام الشَّافعيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه قالَ: «نُثبتُ هَذه الصِّفاتِ الَّتي جاءَ بها القُرآنُ، ونُثبتُ الصِّفاتِ الَّتي جاءَت بها السُّنَّةُ، ونَنفي التَّشبيهَ كما نفىٰ ذلكَ عن نَفسِه، فقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورىٰ:١١]، فنحنُ نصِفُ ولاَ نُشبِّه، ونُثبتُ ولاَ نُجسِّمُ، ونَعرفُ ولاَ نُكيِّفُ، مَذهبُنا بين باطلَين، وهدًىٰ بين ضلاَلتَين، وسنَّةٌ بين بِدعتَين، وقد تفرَّدَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بحَقائقِ صِفاتِه ومَعانِيها عن العالَم، فنحنُ بها مُؤمِنون، وبحَقائقِها مُوقِنون، وبِمَعرفة كَيفيَّتها جاهِلونَ».

ثمَّ قالَ: «فَانظُروا -رَحمَكم اللهُ- إلىٰ لَفظِ هذَين الإمامَين وكيفَ اتَّحدَا واتَّفقَا والتَّبرِّي ما وَراءَه أَحرَىٰ».

وفصَّلَ فِي (ص٨٠) مُعتقدَ أَهل السُّنَّة، ولنَفاستِه أَنقلُه، فقد قالَ: «فَصلٌ فِي أَحاديثَ تُؤكِّد القولَ بهَذا المُعتقَد وتؤيِّدُه علىٰ هَذا التَّنزيهِ الَّذي علَيه أئمَّةُ الإِسلاَم -حشَرَنا اللهُ علىٰ مُعتقدِهم، وأَماتَنا علىٰ محبَّةِ السَّلفِ الصَّالحِين والأَئمَّةِ المَهديِّين رضي الله عنهم أَجمعِين-».

ثمَّ قالَ بعدَ مقدِّمةٍ قَصيرةٍ: «ونحنُ مِن دِينِنا التَّمسُّكُ بكِتابِ الله عَزَّوَجَلَّ وسُنَّة نبيِّنا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما رُويَ عن الصَّحابةِ والتَّابِعين وأئمَّةِ الحَديثِ المَشهورِين، ونُؤمنُ بجَميع أَحاديثِ الصِّفاتِ لاَ نَزيدُ علىٰ ذلكَ شيئًا ولاَ نَنقصُ منه شيئًا،

كحَديثِ قصَّة الدَّجَّالِ وقَولِه فيه: «**وإنَّ ربَّكُم لَيسَ بأَعْوَر**»، وكحَديثِ النُّزولِ إلىٰ سَماءِ الدُّنيا، وكحَديثِ الاستِواءِ علىٰ العَرش، وإنَّ القُلوبَ بينَ أصبعَين من أَصابعِه، وإنَّه يَضعُ السَّمواتِ علىٰ إِصبعٍ والأَرضِين علىٰ إِصبعٍ، ونَقولُ بتَصديقِ حَديثِ المِعراج، وبصَحيح ما فيهِ من الرِّواياتِ، ونَدِينُ أنَّ الله مُقلِّبُ القُلوبِ، وما أَشبهَ هَذه الأَحاديثِ جَميعِها، كما جاءَت بها الرِّوايةُ من غيرِ كَشفٍ عن تَأويلِها وأن نُمرَّها كما جاءَت.

وأنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، يَزيدُ بالطَّاعةِ ويَنقصُ بالمَعصيةِ، ونَقولُ: إنَّ الله يَجيءُ يومَ القِيامةِ كما قالَ تَعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر:٢٢]، وإنَّ الله يَقربُ من عِبادِه كيفَ يَشاءُ؛ لقَولِه تَعالىٰ: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ١٦﴾ [ق: ١٦]، وقولِه: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ٨ فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ٩﴾ [النجم: ٨-٩]، وأَشباهِ ذَلكَ من آياتِ الصِّفاتِ، ولاَ نَتأوَّلها وَلاَ نكشفُ عنها، بل نكفُّ عن ذلكَ كما كفَّ عنه السَّلفُ الصَّالحُ، ونؤمِنُ بأنَّ الله علىٰ عَرشِه كما أَخبرَ في كِتابه العَزيز، ولاَ نَقولُ: هوَ في كلِّ مَكانٍ، بل هو في السَّماءِ وعِلمُه في كلِّ مَكانٍ، لاَ يَخلُو منه مَكانٌ، كما قالَ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، وكما قالَ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وكما جاءَ في حَديثِ الإِسراءِ إلىٰ السَّماءِ السَّابعةِ: «**ثمَّ دَنا مِن ربِّه**»، وكما في حَديثِ سَوداء أُريدَت أن تُعتَق، فقالَ لها النَّبيُّ ﷺ: «**أينَ ربُّكَ؟** فقالَت: **فِي السَّماءِ**، فقالَ: **أَعْتِقْها؛ فإنَّها مُؤْمِنةٌ**»، وأَمثال ذلكَ كَثيرٌ فِي الكِتابِ والسُّنَّة.

نُؤمِن بذَلك ولاَ نَجحدُ شَيئًا من ذلكَ، وقد روَت الثِّقاتُ عن مالِك بن أَنسٍ أنَّ سائلًا سأَله عن قَولِه تَعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، فقالَ: «الاستِواءُ غيرُ مَجهولٍ، والكيفُ غيرُ مَعقولٍ، والإِيمانُ به واجبٌ، والسُّؤالُ عنه بِدعةٌ».

فيَا إِلهَ السَّمواتِ والأَرضِين! ويا خالقَ الخَلقِ أَجمعِين! أنتَ المُطَّلِع علىٰ البَواطنِ، وأنتَ الرَّقيبُ علىٰ كلِّ خافقٍ وساكنٍ، أَسأَلُك أن تَغفرَ لنا ولإِخوانِنا الَّذينَ سبَقونا بالإِيمانِ، ولَا تَجعل في قُلوبِنا غلًّا للَّذين آمَنوا ربَّنا إنَّك رَءوفٌ رَحيمٌ.

فهَذا آخِر ما أَردنا ذِكرَه من هَذا المُختصَر من مُعتقَد مُصنِّفِه، ممَّا ذكَرَه فِي كتابِه «غاية المَرام فِي مَسألةِ الكلاَم» للشَّيخ أبي العبَّاس أحمد بن الحسَن الأُرمَوي الشَّافعيِّ، وهو الَّذي علَيه الجُمهورُ من السَّلف والخلَف».

فتأمَّلْ هَذا الكلامَ ما أجملَه! وتأمَّلْ نِسبةَ الإمام النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ له إلىٰ الجُمهورِ من السَّلفِ والخلَف، ثمَّ قالَ في آخرِ كِتابه: «هَذا الَّذي ذكَرتُه مَذهبُ أَصحابِنا المُحقِّقين والمُعتمَدِ علَيهم في التَّقليدِ والنَّقل أَصحابِ الجَرح والتَّعديل -رضي الله عنهم أَجمعِين-»، وهو دَليلٌ علىٰ أنَّ ما نقلَه عن الأُرمَوي نقلَه نقْلَ المؤيِّد، لاَسيما وأنَّه ذكَرَ فِي مَطلع كِتابه هَذا أنَّه كتبَه جَوابًا لمَن سأَله عن بَعض المَسائل العَقَديَّة، فأجابَه «رَغبةً في إِظهارِ الحقِّ ونُصرةً لِما سلفَ علَيه الصَّحابةُ والتَّابعونَ -رضي الله عنهم أَجمعِين-».

كذا قالَ النَّوويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ص٢٨)، ودَعا في آخرِه، فكانَ ممَّا دعَا به قَوله:** «أَمِتْنا علىٰ هَذا المُعتقَد مُعتقَدِ الصَّحابةِ والتَّابعِين والمَشايخ الصَّالحِين...».

ثمَّ قالَ: «فَرَغتُ مِن نَسخِه الخَميس الثَّالث من شَهرِ رَبيع الآخرِ سنةَ ستٍّ وسَبعِين وسِتِّمائة»، وكانت وَفاتُه: فِي الرَّابع والعِشرين من رجب سنةَ ستٍّ وسَبعِين وسِتِّمائة كما في «البداية والنهاية» لابن كَثير.

۞۞۞

* قالا: والجنَّةُ والنَّارُ حقٌّ.

الشَّرح

لقوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠].

❊ ❊ ❊

* قَالَا: وَهُمَا مَخْلُوقَتَانِ.

الشَّرح

مَعلومٌ أنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا أُعرِجَ به رأىٰ بَعضَ ما في الجنَّةِ والنَّارِ، وهَذا من الأدلَّةِ علىٰ أنَّ الجنَّةَ وَالنَّار مَخلوقتانِ الآن.

قالَ تَعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣ - ١٥].

وقد ثبتَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ رأىٰ بَعضَ ما في الجنَّة وبَعضَ ما في النَّارِ يَقظةً أيضًا في صلاةِ الكُسوفِ، ممَّا يدلُّ علىٰ أنَّهما مَخلوقَتانِ الآن.

فعَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وُعِدْتُمْ، حَتَّىٰ لقَدْ رَأَيْتُنِي أُرِيدُ أَنْ آخُذَ قِطْفًا مِنَ الجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ أَتَقدَّمُ، ولقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ، ورَأَيْتُ فِيهَا ابنَ لُحَيٍّ وهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَائِبَ**». رواه البخاري ومُسلم.

❊❊❊

* قالا: لا يفْنيانِ أبدًا.

الشَّرح

لقَولِه تَعالىٰ في الجنَّة: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد: ٣٥].

وقولِه تَعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص: ٥٤].

وقولِه تَعالىٰ: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨].

وقولِه تَعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

وقولِه تَعالىٰ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر: ٣٦].

وقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان:٦٥]؛ أي: مُلازمًا دائمًا.

وقولِه تَعالىٰ: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧].

وجاء في السُّنَّة: عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يُؤْتَىٰ بِالمَوْتِ يَوْمَ القِيامَةِ، فَيُوقَفُ عَلَىٰ الصِّراطِ، فيُقَالُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَطَّلِعُونَ خَائِفِينَ وَجِلِينَ أَنْ يُخْرَجُوا. -وَقَالَ يَزِيدُ: أَنْ يُخْرَجُوا مِنْ مَكَانِهِمْ الَّذِي هُمْ فِيهِ-.

فَيُقَالُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ رَبَّنَا، هَذَا المَوْتُ!

ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَطَّلِعُونَ فَرِحِينَ مُسْتَبْشِرِينَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنْ مَكَانِهِمْ الَّذِي هُمْ فِيهِ.

فَيُقَالُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ هَذَا المَوْتُ.

فَيَأْمُرُ بِهِ فَيُذْبَحُ عَلَىٰ الصِّرَاطِ، ثُمَّ يُقَالُ لِلفَرِيقَيْنِ كِلَاهُمَا: خُلُودٌ فِيمَا تَجِدُونَ لَا مَوْتَ فِيهَا أَبَدًا» رواه أحمد وابن ماجه، وهو صَحيحٌ.

❊❊❊

* قَالَا: فَالجَنَّةُ ثَوَابٌ لِأَولِيَائِهِ.

الشَّرح

لقوله تعالىٰ: ﴿ لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْۖ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٧].

٭٭٭

* قَالَا: والنَّارُ عِقَابٌ لِأَهْلِ مَعْصِيَتِهِ إِلَّا مَنْ رَحِم.

الشَّرح

الدَّليلُ المُناسبُ لهَذا الوَصفِ هو قولُه تَعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

❀❀❀

* قَالَا: وَالصِّرَاطُ حَقٌّ.

الشَّرح

الصِّراطُ: جسرٌ علىٰ مَتن جهنَّم يمرُّ عليه النَّاسُ يومَ القِيامةِ وهو أَحَدُّ من السَّيفِ.

قال تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم:٧١].

وعَنْ عَبْدِ الله بن مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «يُوضَعُ الصِّرَاطُ عَلَىٰ سَوَاءِ جَهَنَّمَ مِثْلَ حَدِّ السَّيْفِ المُرْهفِ، مَدحَضَةٌ مَزِلَّةٌ، عَلَيْهِ كَلالِيبُ مِنْ نَارٍ يُخْتَطَفُ بِهَا؛ فَمُمْسكٌ يَهْوِي فِيهَا، وَمَصْرُوعٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالبَرْقِ فَلا يَنْشَبُ ذَاكَ أَنْ يَنْجُوَ، ثُمَّ كَالرِّيحِ وَلا يَنْشَبُ ذَاكَ أَنْ يَنْجُوَ، ثُمَّ كَجَرْيِ الفَرَسِ، ثُمَّ كَسَعْيِ الرَّجُلِ، ثُمَّ كَرَمَلِ الرَّجُلِ، ثُمَّ كَمَشْيِ الرَّجُلِ، حَتَّىٰ يَكُونَ آخِرهُمْ إِنْسَانًا رَجُلٌ قَدْ لَوَّحَتْهُ النَّارُ ولَقِيَ فِيهَا شَرًّا حَتَّىٰ يُدْخِلَهُ اللهُ الجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ، فَيُقَالُ لَهُ: تَمَنَّ وَسَلْ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ! أَتَهْزَأُ مِنِّي، وأَنْتَ رَبُّ العِزَّةِ، فَيُقَالُ لَهُ: تَمَنَّ وَسَلْ، قَالَ: حَتَّىٰ إِذَا انْقَطَعَتِ الأَمَانِيُّ قَالَ: لَكَ مَا سَأَلْتَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»، قَالَ الرَّاوي: وحدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «وعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ».

أخرجَه الطَّبراني، وصحَّحَه الألبانيُّ فِي صحيح التَّرغيب والتَّرهيب (٣٦٢٧).

والنَّاسُ يمرُّونَ علَيه فِي سُرعةٍ مُختلفةٍ بحسَب سُرعتِهم فِي الخَير أو

إبطائِهم، حتَّىٰ إنَّ منهم مَن يتعلَّق بشيءٍ ممَّا فيه مِن الكلاليبِ المُهلكةِ، فمَخدوشٌ مكلَّمٌ ومُكردسٌ في النَّار، نسألُ اللهَ العافيةَ.

وعن أَبي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: «يَا رَسُولَ الله! هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟

قَالَ: هَلْ تُمَارُونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟

قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ الله!

قَالَ: فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟

قَالُوا: لَا.

قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ.

يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ القَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَىٰ هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمْ اللهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا رَبُّنَا فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمْ اللهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَيَدْعُوهُمْ فَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ.

فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنْ الرُّسُلِ بِأُمَّتِهِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ.

وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ! وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ». رواه البخَاريُّ.

* قَالَا: وَالمِيزَانُ الَّذي لَهُ كِفَّتَانِ، يُوزَنُ فِيهِ أَعْمَالُ العِبَادِ -حَسَنُهَا وَسَيِّئُهَا- حقٌّ.

الشَّرح

لقول الله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

❊ ❊ ❊

* قَالَا: الَّذي لَهُ كِفَّتَانِ.

الشَّرح

للمِيزانِ كِفَّتانِ؛ لحديث البطاقة:

عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُبُلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بنَ عَمْرِو بنِ العَاصِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ سيُخلِّصُ رجُلًا مِنْ أمَّتِي علىٰ رُءوسِ الخَلائقِ يومَ القيامةِ، فينشرُ عليه تسعةً وتِسعينَ سجِلًّا، كلُّ سجِلٍّ مثلُ مدِّ البصَر، ثمَّ يقولُ: أتُنكرُ مِن هذا شيئًا؟ أظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحافِظون؟

فيَقولُ: لَا يا ربِّ!

فيقولُ: أفَلَكَ عُذرٌ؟

فيقولُ: لَا يا ربِّ!

فيقولُ: بَلىٰ، إنَّ لكَ عِندنَا حَسنة؛ فإنَّه لَا ظُلمَ عليكَ اليَوم، فتخرجُ بطاقةٌ فيها: أَشهدُ أن لَا إلهَ إلَّا اللهُ وأَشهدُ أنَّ محمدًا عبدُ الله ورسولُه.

فيقولُ: احضُرْ وزنَك.

فيقولُ: يا ربِّ! ما هذه البطاقةُ أمامَ السِّجِلَّات؟!

فقالَ: إنَّك لَا تُظلَم.

قال: فتُوضَع السِّجِلَّات في كِفَّةٍ والبطاقةُ في كِفَّةٍ، فطاشَت السِّجِلَّات وثقلَتِ البطاقةُ، فلا يثقُلُ مع اسم الله شيء». أخرجه الترمذي (٢٦٣٩) وحسَّنه، والحاكم (١/ ٦) وصحَّحه علىٰ شرط مسلم، ووافقهُ الذَّهبي، وانظر: «السلسلة الصَّحيحة» للألباني (١٣٥).

꧁ ❁ ❁ ❁ ꧂

* قَالَا: يُوزَنُ فِيهِ أَعْمَالُ العِبَادِ حَسَنُهَا وَسَيِّئُهَا.

الشَّرح

لحَديثِ أَبِي هُرَيرَةَ: عَن النَّبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَىٰ اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَىٰ الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ الله العَظِيمِ، سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ» رواه البخاري ومسلم.

وجاء أنَّ العاملَ نفسَه يوزَنُ، كما قال رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ الله جَنَاحَ بَعُوضَةٍ.

وَقَالَ: اقْرَءُوا ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾». رواه البخاري.

وجاءَ أيضًا أنَّ صَحائفَ الأَعمالِ تُوزَن، كما في حديث البطاقة السَّابق ذِكرُه.

وكلمةُ (حقٌّ) الَّتي جاءَت في كلَام الرَّازيَّينِ عائدةٌ علىٰ المِيزانِ؛ أي: المِيزانُ حقٌّ بوَصفِه كذَا وكذَا.

❊❊❊

* قَالَا: وَالحَوْضُ المُكَرَّمُ بِهِ نَبِيُّنَا ﷺ حَقٌّ.

الشَّرح

عن عَبدِ الله بن عَمْرٍو قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، ورِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، وكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا». رواه البخاري.

❊❊❊

* قالَا: والشَّفَاعَةُ حَقٌّ.

الشَّرح

قالَ الشَّيخ محمَّد بن صالح بن عُثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ١٢٣]: «الشفاعةُ: هي التَّوسُّط للغَير بجَلْب مَنفعةٍ أو دَفْع مَضرَّةٍ، فشَفاعةُ النَّبيِّ ﷺ لأهل الجنَّة أن يَدخُلوا الجنَّةَ مِن جَلبِ المَنفعةِ، وشَفاعتُه فيمَن استَحقَّ النَّارَ ألَّا يَدخلَها، وفيمَن دخلَها أن يَخرجَ منها مِن دَفْع المضرَّة».

وهيَ حقٌّ؛ لقوله تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقوله تعالىٰ: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

ففي هاتَين الآيتَين ذِكرٌ لشُروطِ الشَّفاعةِ.

ففي الأولىٰ: دَليلٌ علىٰ أنَّ الشَّفاعةَ لَا تَصدرُ إلَّا ممَّن أَذِن اللهُ له أن يَشفعَ.

وفي الثَّانيةِ: دليلٌ علىٰ أنَّها لَا تقعُ إلَّا لمَن ارتَضَىٰ اللهُ له أن يُشفَع له، وهو الموَحِّد الَّذي أتىٰ ربَّه بقلبٍ سَليمٍ من الشِّركِ.

ففي الصَّحيحَين عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِالله شَيْئًا»**.

* قَالَا: وَأَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ حَقٌّ.

الشَّرح

دليلُ هذا ما جاءَ في الصَّحيحَين عن مَعْبَدِ بن هِلالٍ العَنَزِي قَالَ: «اجتَمَعْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ، فَذهَبْنَا إِلَىٰ أنَسِ بنِ مَالِكٍ وذهَبْنَا معَنَا بِثَابِتٍ البُنَانِيِّ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ، فَوافَقْنَاهُ يُصَلِّي الضُّحَىٰ، فَاسْتَأْذَنَّا فَأذِنَ لَنَا وهُوَ قَاعِدٌ عَلَىٰ فِرَاشِهِ، فَقُلْنَا لِثَابِتٍ: لَا تَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ! هَؤُلاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ جَاءُوكَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا ولَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُم بِمُوسَىٰ فَإِنَّهُ كَلِيمُ الله، فَيَأْتُونَ مُوسَىٰ فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَىٰ فَإِنَّهُ رُوحُ الله وَكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَىٰ فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ فَيَأْتُونِي فَأَقُولُ: أَنا لَهَا، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَىٰ رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي ويُلْهِمُنِي مَحامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي!

فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ،

فأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ! ارْفَعْ رَأْسَكَ، وقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وسَلْ تُعْطَ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ، فأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي!

فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فيقُولُ: يَا مُحَمَّدُ! ارْفَعْ رَأْسَكَ، وقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وسَلْ تُعْطَ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي!

فَيقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَىٰ أَدْنَىٰ أَدْنَىٰ مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِن النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ.

فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنسٍ قُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: لَوْ مَرَرْنَا بِالحَسَنِ وهُوَ مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ فَحدَّثْنَاهُ بِمَا حَدَّثَنا أَنَسُ بنُ مَالِكٍ، فَأَتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنا عَلَيْهِ فأَذِنَ لَنَا، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ! جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنسِ بنِ مَالِكٍ فلَم نَرَ مِثْلَ مَا حَدَّثَنا فِي الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: هِيهْ، فَحَدَّثْنَاهُ بِالحَدِيثِ فَانْتَهَىٰ إِلَىٰ هَذَا المَوْضِعِ، فَقَالَ: هِيه، فَقُلْنَا: لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَىٰ هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ حدَّثَنِي وهُوَ جَمِيعٌ مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً فَلا أَدْرِي أَنسِيَ أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَّكِلُوا، قُلْنَا: يَا أَبا سَعِيدٍ! فَحدِّثْنَا، فَضَحِكَ وقَالَ: خُلِقَ الإِنْسَانُ عَجُولًا، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وأَنا أُرِيدُ أَن أُحدِّثَكُمْ، حدَّثَنِي كَمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ قَالَ: ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعةَ فأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ! ارْفَعْ رَأْسَكَ، وقُلْ يُسْمَعْ، وسَلْ تُعْطَهْ، واشفَعْ

تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! ائذَنْ لِي فِيمَن قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

فَيَقُولُ: وعِزَّتِي وجَلالِي وكِبرِيَائِي وعَظَمَتِي! لَأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا الله».

٭٭٭

* قالَا: وعَذَابُ القَبْرِ حَقٌّ، وَمُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ حَقٌّ.

الشَّرح

النَّاسُ يُمتَحَنون في قُبورِهم فيُثبِّتُ الله الذين آمنُوا بالقَولِ الثَّابتِ في الحَياةِ الدُّنيا وفي الآخرةِ ويُضلُّ اللهُ الظَّالِمين.

فقد أَخبرَ اللهُ تَعالىٰ عن عذابِ آل فِرعَونَ بالغدوِّ والعشيِّ قبلَ يوم القِيامةِ وهو عذابُ القبرِ فقالَ: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٦].

وقد وردَ في السُّنَّة ما يدلُّ علىٰ فِتنةِ القَبر، فروَىٰ البخاري (٨٦) عن عائشة في قصَّة صلاةِ الكُسوفِ، وفيه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «**مَا مِن شَيءٍ لم أَكُن أُريتُه إلَّا رَأَيتُه في مَقامِي، حتَّىٰ الجنَّة والنَّار، فأُوحِيَ إليَّ أنَّكُم تُفتَنونَ في قُبورِكُم مِثلَ أو قَريبًا** -لَا أدرِي أيَّ ذلكَ قالَت أَسماءُ- **مِن فِتْنةِ المَسِيح الدَّجَّالِ، يُقال: مَا عِلمُك بهذا الرَّجُل؟ فأمَّا المؤمِنُ أو المُوقِنُ** -لَا أَدرِي بأَيِّهما قالَت أَسماءُ- **فيَقولُ: هو محمَّدٌ هوَ رَسولُ الله، جاءَنَا بالبَيِّناتِ والهُدَىٰ، فأَجَبْنا واتَّبَعْنا، هو محمَّدٌ** -ثلَاثًا-.

فيُقالُ: نَمْ صَالِحًا، قد عَلِمْنا إن كُنتَ لَمُوقنًا به.

وأمَّا المُنافِقُ أو المُرتابُ -لَا أَدرِي أيَّ ذلكَ قالَت أسماءُ- **فيَقولُ: لَا أدرِي، سَمِعتُ النَّاسَ يَقولونَ شَيئًا فقُلتُه**».

وروى أيضا (٤٦٩٩) عن البَراء بن عازِب أنَّ رَسولَ الله ﷺ قالَ: «**المُسْلمُ إذَا سُئلَ في القَبر يَشْهدُ أن لَا إِلَهَ إلَّا اللهُ وأنَّ مُحمَّدًا رَسولُ الله، فذلكَ قولُه: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْآخِرَةِ ﴾**[إبراهيم: ٢٧]».

وفي «مسند الإمام أحمد» -بإسناد حَسَن- عن البراء بن عازب في الحديث الطَّويل (١٨٥٣٤)، وفيه: «**فيَأْتِيهِ** -أي: المؤمن- **مَلَكانِ فيُجْلِسَانِهِ، فيَقُولَانِ له: مَن رَبُّك؟ فيَقولُ: رَبِّيَ اللهُ، فيَقُولَانِ له: مَا دِينُك؟ فيَقولُ: دِينِي الإِسْلَام، فيَقُولَانِ له: مَا هَذا الرَّجلُ الَّذي بُعِثَ فيكُم؟ فيَقُولُ: هوَ رَسولُ الله ﷺ**».

وفيه: «**ويَأْتِيهِ** -أي: الكافر- **مَلَكانِ فيُجْلِسانِهِ، فيَقولَانِ له: مَن رَبُّك؟ فيَقولُ: هَاه هَاه لَا أَدْري! فيَقولَانِ له: مَا دِينُك؟ فيَقولُ: هَاه هَاه لَا أَدْري! فيَقولَانِ له: مَا هَذا الرَّجلُ الَّذي بُعِثَ فيكُم؟ فَيقولُ: هَاه هَاه لَا أَدْري!**».

وأمَّا تَسميةُ الملَكَين بمُنكرٍ ونكيرٍ فقد وردَ في أَحاديثَ، منها ما رواه ابن أبي عاصم في السُّنة (٨٦٤) -بسندٍ حسَّنَه الشَّيخ الألبانيُّ فيه- عن أبي هريرة: أنَّ رَسولَ الله ﷺ قالَ: «**إذَا قُبِرَ أَحَدُكُم أَتَاه مَلَكانِ أَسْوَدانِ أَزْرَقانِ يُقالُ لأَحَدِهما: مُنكَرٌ، والآخَر: نَكِيرٌ، فيقولَانِ: مَا كُنتَ تَقولُ في هَذا الرَّجل مُحمَّد؟ فهوَ قائلٌ مَا كانَ مُؤمنًا، قالَ: هوَ عبدُ الله ورَسولُه، أَشْهدُ أن لَا إلهَ إلَّا اللهُ وأَشْهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورَسولُه.**

قالَ: فيَقولَان: إنْ كنَّا لَنَعْلم أنَّكَ تقولُ ذلكَ، ثمَّ يُفسَحُ له في قَبرِه

سَبعونَ ذِراعًا في سَبْعينَ ذِراعًا ويُنَوَّر له فيهِ، فيُقالُ له: نَمْ، فيَقولُ: دَعُوني أَرْجع إلىٰ أَهْلي أُخبرهم، فيُقال له: نَمْ، فيَنامُ كنَومَةِ العَرُوس الَّذي لَا يُوقِظُه إلَّا أَحَبُّ أَهلِه إلَيهِ حتَّىٰ يَبعَثَه اللهُ مِن مَضْجعِه ذلكَ.

وإن كانَ مُنافِقًا قالَ: لَا أَدْرِي! كُنتُ أَسمَعُ النَّاسَ يَقولُونَ كذلكَ فكُنتُ أَقولُ مَا يَقولُونَ، فَيَلْتامُ علَيه حتَّىٰ يَختلفَ مَضجَعه فيها أَضْلَاعُه، فلَا يَزالُ فيها مُعذَّبًا حتَّىٰ يَبعثَه اللهُ مِن مَضجَعِه ذلكَ».

❊ ❊ ❊

* قالا: وَالكِرَامُ الكَاتِبُونَ حَقٌّ.

الشَّرح

الكِرامُ الكاتِبونَ هم الملائكةُ الَّذين يَكتُبون أقوالَ العبادِ وأفعالَهم، بل ويَكتُبونَ الهمَّ بالحسَنةِ والسَّيِّئةِ؛ كما قال الله ﷻ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ - ١٢].

وقالَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٦ - ١٨].

وأمَّا كِتابتُهم الهَمَّ؛ فلِما روَىٰ البخاري (٧٥٠١)، ومسلم (٢٠٣) عن أبي هريرة ﵁: أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «**يقولُ اللهُ: إِذَا أَرادَ عَبدِي أن يَعْملَ سَيِّئةً فلَا تَكْتُبوهَا عليهِ حتَّىٰ يَعْملَها، فإن عَمِلَها فاكتُبُوها بمِثْلِها، وإن تركَها مِن أَجْلي فاكْتُبُوها له حَسنةً.**

وإِذَا أَرادَ أن يَعملَ حَسنةً فلَم يَعْمَلها فاكْتُبوهَا له حَسنةً، فإن عَمِلَها فاكْتُبُوهَا له بعَشْر أَمْثالها إلىٰ سَبْعِمائة».

وقالَ اللهُ ﷻ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١].

والمَعنىٰ: أنَّ حفظَ الملائكةِ للإنسانِ هو مِمَّا أمرَهم اللهُ به، والله بكلِّ

شيء عليمٌ، وهو يَعْلم أقوالَ العبادِ وأَفعالَهم كُتبَت أو لم تُكتَب، والكتابةُ إنَّما هي لإحصاءِ أَعمالِ العبادِ وأَقوالِهم وإيقافِهم علَيها وإِظهارِ عَدلِ الله ﷻ فيهم، وأنَّه يُثيبُهم علىٰ أعمالِهم الحَسنةِ، ويُعاقبُهم علىٰ أعمالهم السيِّئة.

كما قال اللهُ ﷻ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧ - ٨].

وانظُرْ: «قَطْف الجنَىٰ الدَّاني شرح مقدِّمة رسالة ابن أبي زيد القَيرواني» لشَيخنا الشَّيخ عبد المُحسن بن حمد العبَّاد البدر.

❊❊❊

* قالَا: وَالبَعْثُ مِنْ بَعْدِ المَوْتِ حَقٌّ.

الشَّرح

هَذا أصلٌ من أُصولِ الإيمانِ السِّتَّة وهو الإيمانُ باليَوم الآخِر.

قال الله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [التغابن: ٧].

وقال الله تعالى: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٣٨].

وعِبارةُ الرَّازيَّينِ: «والبَعْثُ مِنْ بَعْدِ المَوْتِ» تَشملُ كلَّ مَن ماتَ، قُبر أو لَم يُقبَر، ولعلَّهما اختارَا هذهِ العبارةَ لشمولِها.

وكَثيرًا ما يأتي في القرآن تقريرُ أمر البعث ببيان ثلاثة أمور:

الأمر الأوَّل: التَّنبيهُ بخلق الإنسان أوَّل مرَّة.

قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ٧٧ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٧ - ٧٩].

وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧].

وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ ﴾ [الحج: ٥].

وقال سُبحانَه: ﴿ يَوۡمَ نَطۡوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلۡكُتُبِۚ كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

وقال: ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ بَلۡ هُمۡ فِي لَبۡسٖ مِّنۡ خَلۡقٖ جَدِيدٖ ﴾ [ق: ١٥].

وقال تعالى: ﴿ أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى ٣٦ أَلَمۡ يَكُ نُطۡفَةٗ مِّن مَّنِيّٖ يُمۡنَىٰ ٣٧ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةٗ فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ٣٨ فَجَعَلَ مِنۡهُ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ٣٩ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ [القيامة: ٣٦ – ٤٠].

الأمر الثَّاني: التَّنبيه بإحياءِ الأَرض بعدَ مَوتِها.

قالَ اللهُ ﷻ: ﴿ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۢ بَهِيجٖ ٥ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٦ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ ﴾ [الحج: ٤ – ٧].

وقالَ سُبحانَه: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡۚ إِنَّ ٱلَّذِيٓ أَحۡيَاهَا لَمُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰٓۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾ [فصلت: ٣٩].

وقالَ: ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَيُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ ﴾ [الروم: ١٩].

وقالَ تَعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١].

وقال ﷻ: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾ [ق: ٩ - ١١].

وقالَ تَعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٧].

وقالَ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾ [فاطر: ٩].

الأمر الثَّالث: التَّنبيهُ بخلق السَّموات والأرض وهو أعظم من خلق النَّاس.

قال الله ﷻ: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧].

وقال تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٣٣].

وقال تعالىٰ: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١].

وقال تعالىٰ: ﴿ ۞ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الإسراء:٩٩].

وقال: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا (٢٧) رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا (٢٨) وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا (٢٩) وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَاهَا (٣٠) أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا (٣١) وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧ - ٣٢].

والبعثُ يومَ القيامةِ يَكونُ بإعادةِ الأَجسادِ الَّتي كانَت في الدُّنيا لتَلقىٰ مع الأَرْواح الثَّوابَ والعقابَ؛ ويدلُّ علَيه ما رواه البخاري ومسلم عَنْ أَبِىٰ هُرَيرةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَىٰ نَفْسِهِ، فَلمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ أَوْصَىٰ بَنِيهِ فَقَالَ: إِذَا أَنا مُتُّ فأَحْرِقُوني ثُمَّ اسْحَقُونِي ثُمَّ اذْرُونِي في الرِّيحِ في البَحْرِ، فَوَاللهِ! لَئِنْ قَدرَ عَليَّ رَبِّي لَيُعَذِّبُنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ بِهِ أَحَدًا، قَالَ: فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ، فَقَالَ لِلأَرْضِ: أَدِّي مَا أَخَذْتِ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ لَهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ: خَشْيَتُكَ يَا رَبِّ - أَوْ قَالَ: مَخَافَتُكَ-، فَغَفَرَ لَهُ بِذَلِكَ»، فذكَرَ أنَّ الأَرضَ أَرجعَت من جسدِه ما كانَت أخذَته، وليسَ هو جسدًا جَديدًا.

❊ ❊ ❊

* قالَا: وَأَهْلُ الكَبَائِرِ فِي مَشِيئَةِ الله ﷻ.

الشَّرح

قيلَ: الكَبائرُ: كلُّ ذَنبٍ رُتِّب علَيه حدٌّ أو تُوُعِّد عليه بالنَّار أو اللَّعنة أو الغضَب ونحو ذلكَ، وأَصحابُها تحتَ مَشيئَةِ الله؛ أي: إن شاءَ غفرَ لهم وإن شاءَ عذَّبَهم؛ لقَولِه تَعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

* * *

* قالَا: لَا نُكَفِّرُ أَهْلَ القِبْلَةِ بِذُنُوبِهِمْ، وَنَكِلُ سَرَائِرَهُمْ إِلَىٰ الله ﷻ.

الشَّرح

لَا يُكفَّر أحدٌ من المُسلِمين بذَنبٍ ما لم يَبلغ الشِّركَ؛ للآيةِ السَّابقةِ، ولما في «الصَّحيحَين» أنَّ ابنَ عُمرَ قالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**أَيُّما امْرِئٍ قَالَ لأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا؛ إِنْ كَانَ كَما قَالَ وإِلَّا رَجعَتْ عَلَيْهِ**».

كما لَا يَجوزُ أن نَحكُمَ علىٰ صاحبِ الذَّنبِ بغَيرِ ما أَظهرَ؛ لأنَّ ما في القُلوبِ لَا يَعلمُه إلَّا الله؛ لقَولِ الله تَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [هود: ٣١].

وفي «الصَّحيحَين» عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ يَقُولُ: «بَعَثَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِن اليَمَنِ بِذُهَيبَةٍ فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ لَمْ تُحَصَّلْ مِنْ تُرَابِهَا، قَالَ: فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: بَينَ عُيَيْنَةَ بنِ بَدرٍ وأَقْرَعَ بنِ حابِسٍ وزَيْدِ الخَيْلِ والرَّابعُ إِمَّا عَلْقَمَةُ وإِمَّا عَامِرُ بنُ الطُّفَيلِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: كُنَّا نَحْنُ أَحَقَّ بِهذَا مِنْ هَؤُلَاءِ، قَالَ: فَبلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: **أَلَا تَأْمَنُونِي وأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ يَأتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صباحًا ومَسَاءً؟!**

قَالَ: فقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ العَيْنَينِ مُشْرِفُ الوَجْنتَينِ نَاشِزُ الجَبْهَةِ كَثُّ اللِّحْيَةِ مَحْلُوقُ الرَّأسِ مُشَمَّرُ الإِزَار، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اتَّقِ اللهَ!

قَالَ: وَيْلَكَ! **أَوَلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللهَ؟!**

قَالَ: ثُمَّ وَلَّىٰ الرَّجُلُ، قَال خَالِدُ بنُ الوَلِيدِ: يَا رَسُولَ الله! أَلَا أَضْرِبُ

عُنُقَهُ؟ قَالَ: لَا؛ لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي، فَقَالَ خَالِدٌ: وكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ ما لَيْسَ فِي قَلْبِهِ.

قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أنقبَ عَن قُلُوبِ النَّاسِ ولَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ.

قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وهُوَ مُقَفٍّ، فَقَالَ: إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِ هذَا قَوْمٌ يَتْلونَ كِتَابَ الله رَطْبًا لَا يُجاوِزُ حنَاجِرَهُم، يَمْرُقونَ مِن الدِّينِ كَما يَمْرُقُ السَّهْمُ مِن الرَّمِيَّةِ، وأَظُنُّهُ قَالَ: لَئِنْ أَدْرَكْتُهُم لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ».

٭٭٭

* قالَا: وَنُقِيمُ فَرْضَ الجِهَادِ وَالحَجِّ مَعَ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ فِي كُلِّ دَهْرٍ وَزَمَانٍ.

الشَّرح

الجِهادُ لَا يَكونُ إلَّا مع إمام المُسلِمِين الَّذي هو خَليفةُ المُسلِمِين أو ملكُهم أو أَميرُهم؛ لقولِ الله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

ولِما رواه البخاري ومسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّما الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَىٰ بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَىٰ الله** ﷻ **وعَدَلَ كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وإِنْ يَأْمُرْ بِغَيْرِهِ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ**».

والحجُّ نوعُ جِهادٍ؛ كما روىٰ البخاري عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤمنِينَ رضي الله عنها قَالَتْ: «اسْتَأْذَنتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الجِهادِ، فقَالَ: **جِهادُكُنَّ الحَجُّ**».

ولَا يَزالُ الخُلفاءُ يَحجُّون مع أُمرائِهم مِن يَوم أن أَرسلَ النَّبيُّ ﷺ أبا بَكرٍ الصِّدِّيقَ يَحجُّ بالنَّاس إلىٰ يوم النَّاس هَذا.

ففي «الصَّحيحَين» -واللَّفظُ للبُخاري-، عن أبي هُرَيرَةَ «أَنَّ أَبا بَكْرٍ

الصِّدِّيقَ رضي الله عنه بَعَثَهُ فِي الحَجَّةِ الَّتِي أَمَّرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم قَبْلَ حَجَّةِ الوَدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ فِي رَهْطٍ يُؤَذِّنُ فِي النَّاسِ: أَلَا لَا يَحجُّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ، ولَا يطُوفُ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ».

٭٭٭

* قالَا: ولَا نَرَىٰ الخُرُوجَ عَلَىٰ الأَئِمَّةِ.

الشَّرح

الخُروجُ علىٰ الأئمَّةِ هو السَّعيُ في عَزلِ السَّلَاطين المُسلمِين بقِتالِهم، أو التَّحزُّب ضدَّهم وتأليبِ الرَّعيَّة عليهم بالكَلمةِ المُفرِّقةِ وتَشجيع الخارجِين علَيهم.

روَىٰ مُسلم (١٨٤٦) عن وائل بن حُجْر قالَ: «سَأَلَ سَلمةُ بنُ يَزيدَ الجُعفي رَسولَ الله ﷺ فقالَ: «يَا نَبيَّ الله! أرَأيتَ إن قامَتْ علَينا أُمراءُ يَسأَلُونا حَقَّهم ويَمنَعونا حقَّنا؟

فقالَ رَسولُ الله ﷺ: **اسْمَعُوا وأَطِيعُوا؛ فَإنَّما عَلَيهِم مَا حُمِّلوا وعَلَيكُم مَا حُمِّلتُم**».

وروَىٰ البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩) عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «**مَن رَأَىٰ مِنْ أَمِيرِه شَيْئًا يَكْرَهُه فَلْيَصْبِرْ عَلَيهِ؛ فإنَّه مَن فَارقَ الجَماعَةَ شِبرًا فماتَ إلَّا ماتَ مِيتةً جاهِليَّةً**».

قال الحافظُ ابنُ حَجَر في شرحِه في «الفتح» (١٣/ ٧): «قالَ ابنُ أبي جَمرة: المرادُ بالمفارَقةِ: السَّعيُ في حَلِّ عَقدِ البيعةِ الَّتي حصلَتْ لذلكَ الأمِير ولو بأدنَىٰ شيءٍ، فكنَّىٰ عنها بمِقدارِ الشِّبرِ؛ لأنَّ الأخذَ في ذلك يَئولُ إلىٰ سَفكِ الدِّماءِ بغَير حقٍّ».

وقالَ الإمامُ أحمدُ في «أصول السُّنَّة» كما في كتاب «شرحِ أصولِ الاعتقادِ» للالَكائي (١/ ١٦١): «ولَا يَحلُّ قتالُ السُّلطانِ ولَا الخُروجُ عليهِ لأَحدٍ مِنَ النَّاس، فمَن فَعَل ذلكَ فهوَ مُبتدِعٌ علىٰ غَير السُّنَّة والطَّريقِ».

* قالَا: وَلَا القِتَالَ فِي الفِتْنَةِ.

الشَّرح

الفِتنةُ هيَ -كما قالَ ابنُ حجَر في «الفتح» (١٣/ ٣١)-: «مَا يَنشأُ عن الاختلَافِ في طلَبِ المُلك حيثُ لَا يُعلَم المُحقُّ مِن المُبطِل».

ومَقصودُه من عدَم العِلم بالمُحقِّ من المُبطِل؛ أي: عندَ عامَّة النَّاس.

وأمَّا العُلماءُ والمُوَفَّقون ممَّن دونَهم فيَعلَمونَ ذَلكَ -إن شاءَ اللهُ-، فتُسمَّىٰ فِتنةً بالنَّظرِ إلىٰ اشتِباهِها، وإلىٰ أنَّها سببٌ في وُقوع الاختلَافِ العامِّ بينَ الأُمَّة.

ومِن صُوَر الفِتنةِ الَّتي لَا يَجوزُ القِتالُ فيها: البَيعةُ لخَليفتَين في إقليمٍ واحدٍ، أو أن يَغيبَ السُّلطانُ بمَوتٍ ونَحوِه فتَختلِف رعيَّته من بَعدِه في تَوليةِ واحدٍ مِنهم، أو تَمرُّدُ رِئاسةِ الحُكومةِ علىٰ رِئاسةِ الدَّولةِ كما في بَعض البلَاد الإسلَاميَّة الَّتي تأخذُ ببَعض الأنظمةِ الغربيَّةِ مع الأسَف، أو المُشاركةُ في قِتالٍ عامٍّ بينَ المُسلِمين لَا يُحسَم خلَافُهم إلَّا بفَسادٍ أكبَر، أو قِتالُ المُعاهَدِ والمُستأمِن مِن غَيرِ المُسلِمين، أو قِتالُ عامَّةِ النَّاس مِن غَيرِ تَمييزٍ بينَ مُستحقٍّ وغيرِ مُستحقٍّ، أو القِتالُ بلَا رايةٍ مُسلمةٍ، أو القِتالُ بغيرِ إذنِ الإمَام، أو الخُروجُ في مُظاهَراتٍ ضدَّ وليِّ الأَمر أو اعتِصامَاتٍ في السَّاحاتِ أو إضراباتٍ عن العمَل أو الطَّعام، وقد فصَّلتُ القَولَ علىٰ هَذه الصُّوَر وبيَّنتُ أدلَّتَها في كِتابي «تمييز ذَوي الفِطَن بين شرَف الجِهادِ وسرَف الفتَن» (ص ٣٢).

وأَكتفي هنا بحَديثٍ يَشملُ أكثرَ هَذه الصُّوَر: وهو ما رَواه مُسلم (١٨٤٨) عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِلْعَصَبَةِ وَيُقَاتِلُ لِلْعَصَبَةِ فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي، وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَىٰ أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا لَا يَتَحَاشَ مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَفِي بِذِي عَهْدِهَا فَلَيْسَ مِنِّي».

قالَ ابن المُناصف في «الإنجَاد في أبواب الجهاد» (١/ ٦٥٨): «وأمَّا الحالةُ الثَّانيةُ: حيثُ يَفترِقُ النَّاسُ علىٰ إمامَين، ويَكثرُ العددُ في كلٍّ من الجِهتَين ويُشكلُ الأَمرُ ويَجلُّ الخَطبُ، فذلكَ حينَ قَيح الفتَن، فالواجبُ عندَ ذلكَ الكفُّ والتَّوقُّفُ عن كلِّ فَريقٍ وطلبُ السَّلامةِ لدِينِه بالاعتِزالِ والفِرارِ عن الفِتنةِ والاستِسلَام لأَمْر الله ﷻ؛ كما صحَّ في مِثل ذلكَ عن رَسولِ الله ﷺ أنَّه أمَرَ وأَوصَىٰ، وكما فعَلَ السَّلفُ الصَّالحُ؛ وفي مِثل ذلكَ وشِبهِه يَكونُ مَوقعُ قولِه تَعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ [المائدة:١٠٥].

خرَّجَ مسلمٌ عن أبي بَكرةَ: سَمعتُ رَسولَ الله ﷺ يَقولُ: إذَا تَواجَهَ المُسْلِمانِ بسَيفَيهِما فالقاتِلُ والمَقتولُ في النَّار.

قالَ: قلتُ -أو: قيلَ-: يا رَسولَ الله! هَذا القاتِلُ، فمَا بالُ المَقتولِ؟!

قالَ: إنَّه قد أَرادَ قَتلَ صَاحِبِه».

* قالَا: ونَسْمعُ وَنُطِيعُ لمنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَنَا وَلَا نَنْزَعُ يَدًا مِنْ طَاعَة.

الشَّرح

دَليلُه قولُ الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾[النساء: ٥٩].

وهذِه الطَّاعةُ خاصَّةٌ بالأَمرِ الَّذي ليسَ فيه مُنكَرٌ؛ لقولِه ﷺ: «**إنَّما الطَّاعةُ في المَعْروفِ**». رواه البخاري (٧١٤٥)، ومسلم (١٨٤٠) من حديث عليٍّ رضي الله عنه.

ولَيسَت خاصَّةً بالأُمراءِ العادلِين، بل يُطاعُون ولو كانُوا ظالمِين؛ ففي صحيح مسلم (١٨٤٧) في حديثٍ طويلٍ عن حذيفةَ قالَ له رسولُ الله ﷺ: «**تَسْمعُ وتُطيعُ للأَمِير، وإنْ ضُرِبَ ظَهرُكَ وأُخذَ مالُك فَاسْمَعْ وأَطِعْ**».

ورَوىٰ أيضًا (١٨٥٥) عن عوفِ بن مالك الأشجَعي قال: سمعت رسولَ الله ﷺ يَقولُ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكم الَّذينَ تُحبُّونَهم ويُحبُّونَكُم، وتُصَلُّون علَيهِم ويُصَلُّون علَيكُم، وشِرارُ أَئمَّتِكم الَّذينَ تُبغِضونَهم ويُبغِضونكم، وتَلْعَنونَهم ويَلْعَنونَكم.**

قالُوا: قُلنا: يَا رَسولَ الله! أفلَا نُنابِذُهم عندَ ذلك؟

قالَ: **لَا! مَا أَقَامُوا فيكُم الصَّلاةَ، لَا! مَا أَقَامُوا فيكم الصَّلاةَ.**

أَلَا مَن وَليَ علَيه وَالٍ فرآهُ يَأْتِي شَيئًا مِن مَعْصيةٍ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأتِي مِن

مَعصِيةِ الله ولَا ينزعَنَّ يَدًا مِن طاعَةٍ»، وذِكرُ اليدِ هنا سَببُه أنَّ البَيعةَ كانت تتمُّ باليدِ.

لقد أَسهَبتُ في هَذا البابِ؛ لأنَّ مِن النَّاس مَن يَشتغلُ بالدَّعوةِ لكنَّ في قَلبِه غِلًّا لأئمَّة المُسلمِين، وقد يَكونُ ممَّن يُدرِّس بعضَ كتبِ السَّلفِ؛ ليَظهرَ لأهلِ السُّنَّة بأنَّه مِنهم، فإذا وصلَ إلىٰ هذا الباب افتضَحَ؛ لأنَّه يَقفزُه بزَعم أنَّ أَحاديثَه تُخدِّر الشُّعوبَ وتُربِّيهم علىٰ الخُنوع للطَّواغيتِ علىٰ حدِّ تَعبيرِ أمثالِه، أو يَقرَؤها إذَا لم يكن بدٌّ من تَجاوزِها؛ لكنَّه يُعطِّل العملَ بها بزَعم أنَّهَا لَا تَنطبقُ علىٰ هَذا الزَّمانِ، وهم في الحَقيقةِ يُريدونَ أن يَستغلُّوا الشُّعوبَ ويَستَعملوهم لأغراضِهم كالوُصول بهم إلىٰ السُّلطةِ!!

وهَذه فِتنةُ أَكثرِ دُعاةِ هَذا العَصر، ولو أَرادُوا للمُسلمِين خيرًا للَزموا غَرزَ سلفِهم الصَّالح، وحكَّموا هَذه النُّصوصَ وتَركوا العَواطفَ جانبًا.

✿✿✿

* قالَا: وَأنَّ الجِهادَ ماضٍ منذُ بعثَ اللهُ نَبيَّهُ ﷺ إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ مَعَ أُولِي الأمرِ من أَئِمةِ المسلمينَ، لَا يُبطلهُ شيءٌ، والحجُّ كذَلِك.

الشَّرح

تقدَّمَ قَريبًا الاستِدلالُ لكَونِ الجِهادِ والحجِّ يَكونانِ مع أُولِي الأَمر.

ويَبقَىٰ التَّنبيهُ علىٰ أنَّ الرَّازيَّين -رحمَهما اللهُ- ذكَرَا أنَّ الجِهادَ والحجَّ لَا يُبطِلُ وُجوبَهما شيءٌ إذَا توفَّرَت الشُّروطُ وانتفَت المَوانعُ، ولعلَّهما يَقصِدانِ الرَّدَّ علىٰ بَعض الطَّوائفِ الَّتي أبطلَتهما؛ كالرَّوافض الَّذينَ عطَّلوهما وعطَّلوا الجَماعةَ والجمُعةَ وغيرَها مِن أحكام الشَّريعةِ المُحكَمةِ بزَعم انتِظارِ خُروج إمامِهم من سِردابِه الَّذي اختفَىٰ فيه قبلَ عَشرةِ قُرونٍ!!!

وكذلكَ الخَوارج الَّذين أَبطَلوا كَثيرًا من الأَحكام الشَّرعيَّةِ -كصلاةِ الجَماعةِ والجمُعةِ والحجِّ وغيرِها-؛ بدَعوَىٰ أنَّ الحكَّامَ كفَّارٌ؛ فلَا يصحُّ شيءٌ من هَذا معهم!!

والجهادُ ماضٍ علىٰ معنَىٰ توفُّر أسبابِه، فإن لم تَتوفَّر جاهَدَ المرءُ بأنواع الجِهادِ الأُخرَىٰ؛ كالجهادِ بالقَلبِ وبالدَّعوةِ، كما قالَ ابنُ تيمِيَّة كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/٧): «والجهادُ -وإن كان فرضًا علىٰ الكِفايةِ- فجَميعُ المؤمِنينَ مُخاطَبونَ به ابتداءً، فعلَيهم كلِّهم اعتقَاد وجوبِه والعَزم علىٰ فِعْله إذَا تعيَّن، ولهذا قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**مَن مَاتَ ولم يَغْزُ ولم يُحَدِّثْ نَفْسَه**

بغَزْوٍ ماتَ علىٰ شُعْبةٍ نِفاقٍ». رواه مسلم.

فأخبرَ أنَّه مَن لم يَهمَّ به كانَ علىٰ شُعبةٍ مِن نِفاقٍ.

وأيضًا فالجهادُ جنسٌ تحتَه أَنْواعٌ مُتعدِّدةٌ، ولَابُدَّ أن يجبَ علىٰ المؤمنِ نوعٌ مِن أنواعِه».

فقولُه ﷺ: «**ولم يُحدِّث نفسَه بغَزوٍ**» دَليلٌ علىٰ أنَّه قد لَا يَكون هناكَ غزوٌ في بَعض الأزمنةِ والأمكنَةِ لبَعض المَوانعِ الشَّرعيَّة، فيَعقدُ المرءُ النِّيَّة، فالمرءُ مجاهدٌ ما عقدَ النِّيَّة، كما قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**إنَّمَا الأَعْمالُ بالنِّيَّاتِ**»، كما يَبقَىٰ علَيه نوعٌ من أنواع الجِهادِ الأُخرَىٰ غير الغَزْو.

❊❊❊

* قالَا: ودفعُ الصَّدقاتِ منَ السَّوائِمِ إلىٰ أُولِي الأمرِ منْ أئمَّةِ المُسلمين.

الشَّرح

السَّوائمُ، جمعُ: (سائمَة)؛ وهي بَهيمةُ الأنعام الَّتي تَرعَىٰ أكثرَ السَّنةِ؛ فهيَ الَّتي فيها الزَّكاةُ دونَ الَّتي يَعلِفها صاحبُها.

وقد جاءَ ذِكرُ هذا الوَصفِ في حَديثِ الزَّكاةِ الطَّويلِ الَّذي كتبَه أبُو بكرٍ لأنسٍ رضي الله عنهما فيمَا أمرَ به رَسولُ الله صلى الله عليه وسلم من الزَّكاةِ، جاءَ فيه: «**فِي سَائِمَةِ الغَنَمِ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ فَفِيهَا شَاةٌ**» أخرجَه أبو داود، وهو صَحيحٌ.

وفي «سنن النَّسائي» -بإسنادٍ حسنٍ-: «**فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَربَعِين ابنةُ لَبُون**».

وقد ذكرَ الرَّازيَّانِ أنَّها تُدفعُ إلىٰ أُولي الأَمرِ؛ لأنَّ اللهَ قالَ: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة:١٠٣].

ولمَّا امتنعَ بَعضُ المُرتدِّين من أَداءِ الزَّكاةِ لخليفةِ المُسلِمينَ أبي بَكرٍ رضي الله عنه قاتلَهم.

كما روَىٰ البخاري ومسلم عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: «لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم واسْتُخلِفَ أَبو بَكرٍ بَعْدَهُ وكَفرَ مَنْ كَفرَ مِن العَرَبِ، قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وقَدْ قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: **أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ عَصَمَ مِنِّي مَالَه ونَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وحِسَابُهُ**

عَلىٰ الله، فَقَالَ: والله! لأُقاتِلَنَّ مَنْ فَرَّق بَيْنَ الصَّلاةِ والزَّكَاةِ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ المَالِ...» الحديث.

وقد ذكَرَا هَذه المَسألةَ في عَقيدةِ أَهل السُّنَّة؛ لأنَّ بَعضَ أَهل البِدع كالخَوارج؛ زعَموا أنَّه لَا يَجوزُ إعطاؤُها السُّلطانَ؛ لأنَّه لَا يَضعُها في مَواضِعِها المَشروعةِ!

ﮧ ❁❁❁ ﮦ

* قالَا: ونتبعُ السُّنَّةَ والجَماعةَ، ونَجتنبُ الشُّذوذَ والفُرقةَ والخلافَ.

الشَّرح

اتِّباعُ السُّنَّة والجَماعةِ جاءَ الأَمرُ به في حَديثِ العِرباض بن سارية عن النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنكُمْ بَعْدِي، فَسَيَرَىٰ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ المَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». رواه أهل السُّنن إلَّا النَّسائي، وهو صحيحٌ.

فأمرَ بسُنَّتِه ﷺ، وسنَّة خُلفائِه، ومِن هَذا الحَديثِ يَظهرُ أنَّ الأَمرَ باتِّباع الجَماعةِ في كلَام الرَّازيَّينِ يَتحقَّق باتِّباع فَهْم السَّلف -الَّذين علىٰ رَأسِهم الخُلفاءُ الرَّاشدونَ-؛ لنُصوص الكِتابِ والسُّنَّة وعدَم الخُروج عن ذلكَ؛ لأنَّ الخُروجَ عنه لن يَكونَ إلَّا بدعةً، لَاسيَّما ما كانَ منه في العَقيدةِ، ولذَلكَ حذَّرَ النَّبيُّ ﷺ هنا من البِدعةِ، وتأمَّل اجتِماعَ الأَمرَين في قولِه تعالىٰ: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا**﴾ [النساء: ١١٥].

فحذَّرَ من مُشاقَّة رَسولِه ﷺ، ومِن اتِّباع غيرِ سَبيل المُؤمنين.

ولَا ريبَ أنَّ أوَّلَ مَن يُمثِّل سَبيلَ المؤمنِين هنا هو أَصحابُ رَسولِ الله ﷺ؛

لأنَّه لم يَكُن يومَ نزَلَت هَذه الآيةُ مُؤمِنون سِواهم، فهُم يَدخُلونَ فيه دُخولًا أوَّليًّا، والمُؤمنونَ بعدَهم بالتَّبَع.

وقد ذكَرَ الرَّازيَّانِ -رحمهما اللهُ- اتِّباعَ الجَماعةِ عقبَ النَّهي عن الخُروج علىٰ ولَاةِ الأُمورِ؛ لأنَّ في الخُروج علَيهم خُروجًا عن جَماعةِ المُسلمِين المُرتبِطينَ بوليِّ أَمرِهم إلىٰ الفُرقةِ والخلَافِ.

ويدلُّ علىٰ هَذا المعنَىٰ ما رواه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩) عن ابن عباس ﷺ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**مَن رأىٰ مِن أميرِه شيئًا يَكرهُه فليَصبر عَليه؛ فإنَّه مَن فارقَ الجماعةَ شبرًا فمَاتَ إلَّا ماتَ مِيتةً جاهليَّةً**»، فعدَّ الخُروجَ علىٰ الأَميرِ مُفارَقةً للجَماعةِ.

إذن؛ فلكَلمةِ (الجَماعةِ) فِي هَذِهِ النُّصُوص مَعنَيانِ:

الأوَّل: هو البَقاءُ علىٰ الدِّين الَّذي كانَ علَيهِ الرَّعيلُ الأوَّلُ وعدمُ الانحِرافِ عنه ببدعَةٍ.

والثَّاني: هو البَقاءُ مع المُؤمنِين وعدمُ الانحِرافِ عنهم بحَمل السَّيفِ علىٰ الأمَّةِ، ولو باسم الإصلَاح السِّياسيِّ.

ومِن هَذَين التَّعريفَين يَظهرُ مُرادُ الرَّازيَّينِ منَ التَّحذيرِ من الشُّذوذِ، وقد أشارَ إلَيه ابنُ قُدامة في «روضة النَّاظر» (ص ١٣٣).

فانفِرادُ المرءِ برَأيٍ لم يَكن علَيه مَن تقدَّمَنا يُعدُّ شُذوذًا.

ولذَلكَ قالَ رَسولُ الله ﷺ: «عَليكُم بالجَماعة وإيَّاكُم والفُرقَة، فإنَّ الشَّيطانَ معَ الوَاحِد وهُو مِنَ الاثْنَين أبْعَد». رواهُ الترمذي، وهو صَحيحٌ.

بمِثل هَذا الشُّذوذِ تَحصلُ الفُرقةُ ويَقعُ الخلَافُ، ولذلكَ فإنَّ أَهْلَ السُّنَّة يَجمعونَ ولَا يُفرِّقون؛ لأنَّهم يَجعَلونَ هذه الأُصولَ من صَميم دَعوتِهم العقديَّةِ.

وقَد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ولِذلكَ قالَ ابنُ عبَّاس رضي الله عنه فيماَ صحَّ عَنهُ: «قَضمُ المِلح في جماعةٍ خيرٌ مِن أَكْل الفَالوذَج في فُرقةٍ». رواه أبو نُعيم (١٠/ ٣٠٥).

قَضمُ المِلح؛ أي: أن تَعيشَ في فَقرٍ مُدْقع بحيثُ لَا يكونُ لك من طَعام سوَىٰ المِلح، خيرٌ لك مِن أَن تأكُلَ الحَلوَىٰ والجماعةُ متفرِّقةٌ، يعني: يَخرجُون ويُثيرونَ الفِتن.

❊❊❊

* قالَا: والنَّاسُ مُؤمنونَ في أَحكامِهم ومَواريثِهم، ولَا يُدرَىٰ مَا هُم عندَ الله.

الشَّرح

هذَا الكَلامُ قالَه مِن قَبْلهِمَا سُفيانُ الثَّوري رَحِمَهُ اللَّهُ، كمَا روَىٰ ذلكَ الآجُري في «الشَّريعَة»، وغَيرُه.

ومعناهُ: أنَّهُم مؤمِنُونَ في أحْكَام الدُّنيا، فيُعامَلون مُعامَلةَ المؤمنِينَ؛ أي: المُسْلمِين.

ويَعنِيَان بذِكْرِ المَوارِيثِ: أنَّهُ يَرثُ أقْرِبَاءَهُ إذا ماتُوا، وإذا مَاتَ هُو فإنَّهُ يُورَث؛ لأنَّهم مُسلِمونَ جَميعًا، والمُسلمُ يَرثُ المُسلِم، بخلافِ الكفَّارِ.

فقد قالَ الرَّسولُ ﷺ: «**لَا يَرِثُ المُسلِمُ الكافِرَ، ولَا الكَافرُ المُسلِمَ**». متَّفقٌ عليه.

ولعلَّهُما خَصَّا المواريثَ بالذِّكر؛ لأنَّ أَحكامَها تَثْبُتُ بأَدْنَىٰ ما يَثْبُت به إسلامُ المَرءِ المُتوفَّىٰ، وكذا الوَارث.

* **وقولُهما**: «ولَا يُدرَىٰ ما هُم عندَ الله»، مَعناهُ: أنَّ الإسلَامَ الَّذي أَثبَتناهُ للنَّاس هو بحسَبِ مَا ظَهرَ لنا مِنهم؛ لأنَّنا مُطالَبون بأَنْ نأخُذَ النَّاسَ علىٰ ظَواهِرِهِم.

كما قالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالوَحْيِ فِي

عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، وَإِنَّ الوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُم الآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمِنَّاهُ وَقَرَّبْنَاهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، اللهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنْهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ». رواه البخاري.

وأمَّا حَقيقةُ أَمرِهِمْ فلَا يَعْلَمُها إلَّا اللهُ؛ فقَد يَكونُونَ عندَ الله غيرَ مُسلمِينَ ونَحسَبُهم مُسلمِين، أَو العَكْس، ويَظهرُ هذا للنَّاس يومَ القِيامةِ، لكِن نُعاملُهم في هذِه الدُّنيَا بحسَب ما أَظهرُوا لنَا.

وكذلك لَوْ قُلنَا: (هُم مُؤمنُونَ)، ليسَ المقصودُ بهِ الإيمانَ الكاملَ الَّذي دَرجتُه فوقَ دَرجةِ الإسلَام.

⁂ ⁂ ⁂

* قالَا: فمَن قالَ: إنَّه مُؤْمِنٌ حَقًّا فهوَ مُبتدِعٌ، ومَن قالَ: هو مُؤمنٌ عندَ الله فهوَ مِن الكاذبِينَ، ومَن قالَ: إنِّي مُؤمنٌ بالله فهوَ مُصِيبٌ.

الشَّرح

مَن قالَ: «إنَّه مُؤمنٌ حقًّا فهو مُبتَدع»؛ لأنَّ الَّذينَ يَزعُمون أنَّهم مُؤمِنون حقًّا هُم المُرجئةُ، يقولُ أحدُهم: (إيماني كإيمانِ جِبريل، أو يقولُ: إيمانُ السِّكِّيرِ الفاجِر كإيمانِ جبرِيل)!!

يقولونَ هذَا انطلاقًا مِن ضَلالِهم في تعريفِ الإيمَان بأنَّهُ التَّصديقُ كما تقدَّم، وهم بهذا يُزكُّون أنفسَهُم.

واللهُ تعالىٰ يَقولُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩].

ويقُول أيضًا: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢].

فحقيقةُ الإيمانِ بشُروطِه وواجباتِه في الحَقيقة لَا يَعلمُها إلَّا الله.

هَذا، والإيمانُ تَصديقٌ علَىٰ قَولِ بَعض أَئمَّةِ اللُّغةِ، وبعضُ أَهْلِ العِلم قالَ: هو التَّصديقُ من حَيثُ الأَصْلُ، ولَيسَ هُو المَعنَىٰ الشَّرعي الكَامِل كَما سَبَق؛ لأنَّ المَعنىٰ الشَرعيَّ هو: أنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، كما سبقَ في أوَّلِ الكِتَابِ.

* وأمَّا قَولُهما: «مَن قالَ: إنِّي مُؤمنٌ عندَ الله فهوَ مِن الكَاذِبين»: فيَعنِيان تَكذِيبَه في ادِّعاءِ الإيمانِ الكَامِلِ لِنَفسِه؛ لأنَّه يُقالُ لهُ كمَا قالَ تَعالىٰ: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٧٨].

* وقَولُهمَا: «ومَن قال: إنِّي مُؤمِنٌ بالله فهُو مُصيبٌ»: بمَعْنَىٰ أنَّهُ حقَّقَ أدْنَىٰ ما يَجبُ عَلَيْهِ مِنَ الإيمانِ بالله، لَا أنَّهُ مِمَّن اجتَمعَتْ فيهِ تِلْكَ الخِصالُ المَذكُورَةُ في مِثل قولِه ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

❊❊❊

* قالَا: والمُرجِئةُ مُبتدِعةٌ ضُلَّالٌ.

الشَّرح

سبق بيانُه.

❀ ❀ ❀

* قالَا: والقَدَريَّةُ ضُلَّالٌ.

الشَّرح

قَد يُتوهَّم مِن تَسْمِيَتِهم (قدريَّةً) أنَّهم المُثبِتةُ للقدَر، والمُغالونَ فيه بقَولهم: نحنُ مَجبُورونَ علىٰ أعمالِنا لَا خيرةَ لَنا فِيهَا، ولَيس كذلكَ؛ لأنَّ أصْحابَ هذه المقالةِ هُم: الجَبريَّة، وأمَّا القَدَريَّة: فهم نُفاةُ القَدَر يَقُولونَ: لا نَفْعَل إلَّا بمَحضِ اخْتيَارِنَا ولَا دَخْل لله في أفْعالِنَا، وَقَد ظهرَ ضَلالُهم والصَّحَابةُ مُتوافِرون كابن عمر رضي الله عنهما، فتبرَّأ منهُم كما في «صَحيح مُسلم».

وسَمِع ابنُ عباسٍ بمقَالتِهِمْ بعْدمَا عَمِيَ رضي الله عنهما، وأُخبِر بأنَّ قومًا يقُولُون: لَا قدَر، فقالَ لمُرافقِه: خُذْنِي إلَيْهم، وأَرادَ أَنْ يَأخُذَ بمَجامِعِ ثِيابِ واحدٍ مِنهُم ليَقضِمَ أنفَهُ. روىٰ ذلك الآجُري في «الشَّريعَة».

وكيف يَزعمُ القدريَّةُ أن لا قدَرَ والله تعالىٰ يقولُ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

وفي هَذا المَذهَبِ مَن يَزعمُ أنَّ اللهَ لَا يُقدِّر الأشياءَ قبلَ وُقوعِها؛ لأنَّهم يُنكرون أنَّ اللهَ يَعلمُ الشَّيءَ قبلَ أنْ يكُون، وهؤلاءِ كفَّرهمُ العُلماءُ؛ لأنَّ اللهَ -تَباركَ وتَعالىٰ- عَلِم ما كانَ وما يَكونُ وغيرَ ذلكَ كما سَبقَ، فعِلمُه غيرُ محدودٍ، عَلِمَ السَّابقَ وعَلِم اللَّاحقَ.

* قالَا: وأنَّ الجَهميَّةَ كفَّارٌ.

الشَّرح

الجَهميَّةُ يَنتسِبُونَ إلىٰ الجَهْمِ بنِ صَفْوَان، وهُم مُعطِّلةٌ نُفاةٌ للصِّفاتِ الإلهيَّةِ، ويَقولونَ بخَلْق القُرآن والجَبْر، وأنَّ الإيمانَ المَعرفةُ، وغير ذلِك منَ البدَع.

والمُعتزلةُ مِنهُم وإنْ لَم يَبلغُوا شأوَهُم في الغُلوِّ في التَّعطِيل، يَقولونَ بخَلق القُرآن، ويَزعُمون أنَّ اللهَ ﷻ لم يتَّخِذ إبراهيمَ خَليلًا، ولم يُكلِّم موسَىٰ -عليه الصَّلاةُ والسَّلام-.

فأنكَروا السُّنةَ في ذلك وحرَّفوا كتابَ الله.

فإنَّهم لمَّا جاءُوا إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤].

قالوا: (وكلَّم اللهَ موسىٰ تكليمًا)، جعلوا (الله) مفعولًا، وموسىٰ هو الفاعل، يعنون: أنَّ موسىٰ هو الذي كلَّم اللهَ؛ لأنَّ اللهَ في زعمهم لا يَتكلَّم.

فقال لهُم أهل السنة: وما قولُكم في آية الأعراف وهيَ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣].

أي: لمَّا ذهب موسىٰ -عليه الصلاة والسلام- إلىٰ الطور وكلَّمه ربُّه،

فلَا يُمكنُ أن يُنكرَ أحدٌ أنَّ المُكلِّم هو الله، وأنَّ المكلَّم هو موسىٰ -عليه الصلاة والسلام-.

فالضمير في قوله: ﴿وَكَلَّمَهُۥ﴾ يَرجعُ إلىٰ موسىٰ؛ لأنَّ الضَّميرَ إذا كان مع الفعل لن يكون إلا مفعولًا، والفاعلُ هنا الذي هو (رَبٌّ) ظاهرٌ غيرُ مُضمرٍ، هنالك خُصِموا ولم يَجدوا جوابًا.

مع أنهم لو تمعَّنوا في القرآنِ وسلِمَت عقولُهم من النَّقص وسلَّموا لله تسليمًا لا معارضةَ فيه لعَلموا من كتاب الله أنَّ مَن لَا يتكلَّم لَا يَجوزُ أن يَكونَ إلهًا يُعبد، فإنَّ بني إسرائيل عَبدوا العجلَ فأنكرَ عليهم موسىٰ -عليه الصلاة والسلام- ذلك.

وكان من بين الأدلة العقليَّة الَّتي جاءَ بها كتابُ الله أنَّه قيلَ لهم: كيف تَعبدونَ عِجلًا وفيه نقيصةٌ كبيرةٌ ظاهرةٌ ألَا وهي عَجزُه عن الكلَام.

قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف:١٤٨].

فعدم الكلام دليل علىٰ النقص، والناقصُ لا يستحق أن يكونَ مَعبودًا، إذن فالمعبودُ الحقُّ يتكلَّمُ؛ لأنَّ الكلامَ كمالٌ، وإنَّما يتكلَّم كما شاءَ، هذا ما بيَّناه مِن قبل، ولذَلك قالَ هارونُ بن مَعروفٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن قالَ: القُرآنُ مَخلوقٌ فقد عبدَ صنمًا» رواه عبد الله بن أحمد فِي «السُّنة» (٦٧) وغيرُه بإسنادٍ صَحيحٍ.

وبعضُ هذِه البدَع كافٍ في تكفيرِ الجهميَّة؛ كالقولِ بخَلق القرآن، وغلوِّهم في نفي الصِّفات؛ لأنَّ مؤدَّاه أنَّهم لَا يَعبدون إلَّا عدمًا.

ولذلك قالَ ابن عبدِ البرِّ: «أَهلُ السُّنَّة مُجمِعون علىٰ الإقرارِ بالصِّفاتِ الواردةِ في الكِتابِ والسُّنَّة، وحَملِها علىٰ الحقيقةِ لَا علىٰ المَجاز، إلَّا أنَّهم لم يكيِّفوا شيئًا من ذلكَ، وأمَّا الجهميَّةُ والمُعتزلةُ والخوارجُ فكلُّهم يُنكرُها ولَا يَحملُ منها شيئًا علىٰ الحَقيقةِ، ويَزعُمون أنَّ مَن أقرَّ بها مشبِّهٌ، وهم عند من أقرَّ بها نافون للمَعبودِ»، نقلَه عنه الذَّهبيُّ في «العلوّ للعليِّ الغفَّار» (ص٢٥٠)، وقالَ: «صدَقَ -والله!-؛ فإنَّ مَن تأوَّل سائرَ الصِّفاتِ وحمَلَ ما ورد منها علىٰ مجاز الكلام أدَّاه ذلك السلبُ إلىٰ تعطيل الربِّ وأن يُشابِه المعدومَ، كما نُقل عن حمَّاد بن زيد أنه قال: مثَل الجهميَّة كقَوم قالوا: في دارِنا نخلةٌ، قيل: لها سَعَفٌ؟ قالوا: لَا! قيل: فلها كَرب؟ قالوا: لَا! قيل: لها رطبٌ وقِنوٌ؟ قالوا: لَا! قيل: فلها ساقٌ؟ قالوا: لَا! قيل: فما في دارِكم نخلةٌ!!».

ثمَّ قالَ: «كَذلكَ هؤلَاء النُّفاة قالوا: إلهُنا اللهُ تَعالىٰ وهو لَا في زَمانٍ ولَا فِي مكانٍ ولَا يُرَىٰ ولَا يَسمع ولَا يُبصر ولَا يَتكلَّم ولَا يَرضَىٰ ولَا يَغضبُ ولَا يُريدُ ولَا.. ولَا..!! وقالُوا: سُبحانَ المنزَّه عن الصِّفاتِ.

بل نقولُ: سُبحانَ الله العليِّ العَظيم السَّميع البَصير المريد الذي كلم موسىٰ تكليمًا واتخذ إبراهيم خليلًا، ويُرَىٰ في الآخرة، المتَّصِف بما وَصف به نفسه، ووصفه به رسله، المنزَّه عن سمات المخلوقين، وعن جحد

الجاحدين، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾».

ولذلكَ لمَّا بالغَ غُلاتُهم في التَّنزيه عطَّلوا الرَّبَّ عن صِفاته وكانوا كعابدِ العدَم، وهؤلاء هم الَّذينَ كفَّرهم السَّلفُ بالإجماع، ولذَلكَ لمَّا نقَلَ اللالكائيُّ عن عُلماءِ المَدينةِ تَكفيرَ الجَهميَّة قالَ (٢/ ٣٠٢): «فهَذا إجماعُ أَهل المَدينةِ»، ثمَّ نقلَ فِي تَكفيرِ القائلِين بخَلق القُرآنِ عن عُلماءِ مكَّة والكوفةِ والبصرة وبَغداد وواسط والشَّام والثُّغورِ ومِصرَ والرَّيِّ وأَصبهان وخُراسان وبلخ ونَيسابور وبُخارَىٰ وسمَرقَند وغَيرِها يُسمِّي عُلماءَها واحدًا واحدًا.

وقالَ (٢/ ٣٤٤): «فهَؤلاَء خَمسُ مائةٍ وخَمسونَ نَفسًا أو أَكثر مِن التَّابعِين وأَتباع التَّابعِين والأئمَّة المَرضيِّين سِوَىٰ الصَّحابةِ الخيِّرين علىٰ اختلاَفِ الأَعصارِ ومُضيِّ السِّنينَ والأَعْوام، وفيهم نحوُ مائةِ إمامٍ ممَّن أَخذ النَّاسُ بقَولهم وتديَّنوا بمَذاهبِهم، ولو اشتغَلتُ بنَقل قولِ المحدِّثين لبلغَت أَسماؤُهم أُلوفًا كَثيرةً، لكنِّي اختصرتُ وحَذفتُ الأَسانيدَ للاختصارِ، ونقلتُ عن هؤلاَءِ عصرًا بعدَ عصرٍ لاَ يُنكِر علَيهم منكِرٌ، ومَن أنكَر قولَهم استَتابُوه أو أَمروا بقَتلِه أو نَفيه أو صَلبِه».

وقالَ البُخاري فِي «خَلْق أفعال العِباد» (ص٣٣ - عميرة): «نَظرتُ فِي كلام اليَهودِ والنَّصارَىٰ والمَجوس، فما رَأيتُ قَومًا أَضلَّ فِي كُفرِهم مِنهم، وإنِّي لأَسْتجهِلُ مَن لا يُكفِّرهم إلا مَن لا يَعرِف كُفرَهم، وقالَ: مَا أُبالي صلَّيتُ خَلفَ الجَهميِّ والرَّافضيِّ أم صَلَّيتُ خلفَ اليَهودِ والنَّصارَىٰ».

وحكَىٰ البغويُّ فِي «شرح السُّنة» (١/ ٢٢٧) تَكفيرَهم عن مَالكٍ والشَّافعيِّ وأحمَد وابن المُبارك وابن عُيَينة واللَّيث بن سَعد ووَكيعٍ وغَيرِهم.

هَذا، وقد حكَمَ أَهلُ العِلم علىٰ فِرقتَين بالخُروج من الإسلَام، هما الجَهميَّة كما مرَّ والرَّوافِض، وقالُوا: ليسَتا من الفِرقِ الثَّلاثِ والسَّبعِين؛ لأنَّه لَا دينَ لهما في حَقيقةِ الأَمر.

وقالَ محمَّد بن يوسف الفِريابي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما أرَىٰ الرَّافضةَ والجَهميَّةَ إلَّا زَنادقةً» رواه الخلال فِي «السنة» (٧٩٤) واللالكائي (٢٨١٢)، ولذلكَ:

٭٭٭

* قَالَ الرَّازيَّان: وأمَّا الرَّافِضةُ رَفَضوا الإسلَامَ.

الشَّرح

قال ابن تيميَّة في «منهاج السُّنة» (٣/ ٤٧٠): «قالَ الأشعريُّ وطائفةٌ: سُمُّوا رافِضةً لرَفضِهم إمامةَ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

قلتُ: الصَّحيح أنَّهم سُمُّوا رافضةً لمَّا رَفضوا زيدَ بن عليٍّ بن الحُسين بن علي بن أبي طالبٍ لمَّا خرَجَ بالكوفةِ أيَّام هِشام بن عبدِ الملِك، وقد ذَكر هذا أيضًا الأَشعريُّ وغيرُه.

قالوا: وإنَّما سُمُّوا الزَّيديَّة لتمسُّكِهم بقَول زَيد بن علي بن الحُسين بن علي ابن أبي طالب، وكانَ زيدٌ بويع له بالكوفةِ في أيَّام هِشام بن عبد الملِك، وكان أَميرُ الكوفةِ يوسُف بن عمر الثَّقفي، وكان زيدٌ يفضِّل عليَّ بن أبي طالب علىٰ سائر أصحابِ النَّبيِّ ﷺ ويتولَّىٰ أبا بَكر وعمرَ ويَرىٰ الخروجَ علىٰ أئمَّة الجَور.

فلمَّا ظهَر بالكوفةِ في أَصحابه الَّذين بايَعوه وسَمع مِن بَعضِهم الطَّعنَ علىٰ أبي بَكر وعُمر، فأَنكرَ ذلك علىٰ مَن سَمعَه منه؛ فتفرَّق عنه الَّذينَ بايَعوه، فقالَ لهم: رفَضتُموني، قالُوا: نعَمْ! فيُقال: إنَّهم سُمُّوا رافضةً لقَولِ زَيد بن عليٍّ لهم: رفضتموني...

قالوا: والرَّافضةُ مُجمِعون علىٰ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نصَّ علىٰ استِخلافِ عليٍّ ابن أبي طالب باسمه، وأظهرَ ذلك وأعلنَه، وأنَّ أكثرَ الصَّحابةِ ضلُّوا

بتَركِهم الاقتداءَ به بعدَ وَفاةِ النَّبيِّ ﷺ، وأنَّ الإمامةَ لَا تَكونُ إلَّا بنصٍّ وتَوقيفٍ...».

وقد وُصفوا هنا بأنَّهم رفَضوا الإسلامَ؛ لأنَّ مَن طعنَ علىٰ أبي بكر وعمر وأكثر الصحابةِ رضي الله عنهم فقد ردَّ الدِّينَ كلَّه أو جلَّه ورفضَه؛ إذ لم يَبلغنا الدِّينُ إلَّا عن طَريقِهم.

فمَن أدَّىٰ إلينا القرآنَ؟ أليس هم الصحابةُ الَّذين تلقَّوه عن رسول الله ﷺ ؟!

ومَن أدَّىٰ إلينا سُنةَ رسول الله ﷺ ؟ أليسَ هم الصَّحابة رضي الله عنهم؟!

ولذلكَ سمَّىٰ بعضُ السَّلف الطَّاعِنين علىٰ الصَّحابةِ زَنادقةً، منهم أبو زُرعَة صاحبُ هَذه العَقيدةِ الَّتي أَشرحُها هنا.

قالَ رَحِمَهُ اللهُ: «إذَا رأيتَ الرَّجلَ يَنتقصُ أحدًا مِن أَصحابِ رَسولِ الله ﷺ فاعلَمْ أنَّه زِنديقٌ؛ وذلكَ أنَّ الرَّسولَ ﷺ عندَنا حقٌّ والقرآنَ حقٌّ، وإنَّما أدَّىٰ إلَينا هذا القُرآنَ والسُّننَ أَصحابُ رَسولِ الله ﷺ، وإنَّما يُريدونَ أن يَجْرحوا شُهودَنا ليُبطِلوا الكِتابَ والسُّنةَ، والجَرحُ بهم أَولىٰ وهُم زَنادقةٌ».

وقالَ أحمد بنُ يونس رَحِمَهُ اللهُ: «أنَا لَا آكُل ذَبيحةَ رَجلٍ رافضيٍّ؛ فإنَّه عندي مُرتدٌّ»، رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٨١٧).

وروَىٰ الخلَّال في «السنة» (٧٧٩) وابن أبي زَمنين في «أصول السنة» (١٩٠) بإسناد صَحيح عن أبي بَكر المرُّوذي قالَ: «سَألتُ أبَا عبدِ الله -يعني

أحمد بن حَنبل- عمَّن يَشتمُ أبا بكرٍ وعُمرَ وعائشةَ؟ قالَ: مَا أراه علىٰ الإسلاَم، قالَ: وسَمعتُ أبا عبدِ الله يقولُ: قالَ مالكٌ: الَّذي يَشتمُ أَصحابَ النَّبيِّ ليسَ لهم سهمٌ أو قالَ نَصيبٌ في الإسلاَم».

وقد اشتهَرَ عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه استدلَّ علىٰ كُفر الرَّوافض بآخرِ آيةٍ من سورةِ الفَتح؛ لأنَّ اللهَ أَخبرَ فيها أنَّ الكفَّارَ هم الَّذينَ يَحمِلونَ الغَيظَ علىٰ أصحابِ رَسولِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالَ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح:٢٩].

وقد نقلَ عنه البغوي في «شرح السُّنة» (١/ ٢٢٩) أنَّه قالَ: «مَن أَصبَح مِن النَّاس في قَلبه غِلٌّ علىٰ أَحدٍ مِن أَصحابِ النَّبيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فقَد أَصابَتْه الآيةُ». وانظُرْ «تفسير ابن كَثير».

❀❀❀

* **قالَا: والخوارج مُرَّاق.**

الشَّرح

مرَّاقٌ: من المروق وهو الخُروج، وهذا تَعبيرٌ نبَويٌّ، كما جاءَ في «الصَّحيحَين» وغيرِهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ فيهم: «**يَمْرقونَ مِن الدِّينِ كما يَمرُقُ السَّهمُ مِن الرَّميَّة**»؛ وذلكَ لسُرعةِ خُروجِهم عن أَهل السُّنة والجماعةِ.

وقد كانوا أوَّلَ مَن خرجَ مِن هَذه الأمةِ، وفسَّره بَعضُ أهل العِلم بخُروجِهم عن الإسلَام وكفَّرَهم.

لكن قالَ ابنُ تيميَّة في «منهاج السُّنة» (٥/ ٢٤١): «وأصحابُ الرَّسولِ ﷺ عليُّ بن أبي طالبٍ وغَيرُه لم يُكفِّروا الخَوارجَ الَّذينَ قاتَلوهم، بل أوَّل ما خرَجوا عليه وتحيَّزوا بحَروراء وخرَجوا عن الطَّاعة والجَماعةِ، قالَ لهم عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه: إنَّ لَكم علَينا ألَّا نَمنعَكم مَساجدَنا، ولَا حقَّ لكم مِن الفَيء، ثمَّ أَرسلَ إلَيهم ابنَ عبَّاس فناظرَهم، فرجَعَ نحوُ نِصفِهم، ثمَّ قاتلَ الباقي وغلَبَهم؛ ومع هَذا لم يَسْبِ لهم ذُريَّة ولَا غَنِم لهم مالًا ولَا سارَ فيهم سيرةَ الصَّحابة في المرتدِّين كمُسَيلِمة الكذَّاب وأمثالِه، بل كانَت سيرةُ عليٍّ والصَّحابةِ في الخَوارج مخالفةً لسيرةِ الصَّحابةِ في أَهل الرِّدَّة، ولم يُنكِر أحدٌ علىٰ عليٍّ ذلكَ، فعُلِم اتِّفاقُ الصَّحابةِ علىٰ أنَّهم لم يَكونوا مُرتدِّين عن دِين الإسلَام.

قال الإمامُ محمَّد بن نَصر المَروَزي: وقد ولِيَ عليٌّ رضي الله عنه قتالَ أهلِ

البَغي، وروَىٰ عن النَّبيِّ ﷺ فيهم ما روَىٰ وسمَّاهم مؤمنينَ وحكَم فيهم بأَحكام المؤمنينَ وكذلكَ عمَّار بن ياسر.

وقال محمَّد بن نَصر أيضًا: حدَّثَنا إسحاقُ بن راهويه حدَّثَنا يحيىٰ بنُ آدم عن مفضَّل بن مُهَلهل عن الشَّيباني عن قَيس بن مُسلم عن طارق بن شِهاب قالَ: كنتُ عندَ عليٍّ حين فرَغ من قِتالِ أَهل النَّهرَوان، فقيلَ له: أمُشرِكون هُم؟ قالَ: مِن الشِّرك فرُّوا، فقيلَ: فمُنافِقون؟ قالَ: المنافِقونَ لَا يَذكُرون اللهَ إلَّا قَليلًا، قيلَ: فما هُم؟ قالَ: قَومٌ بغَوا علَينا فقاتَلْناهم».

❊❊❊

* قالَا: ومَن زعَمَ أن القرآنَ مَخلوقٌ فهو كافرٌ بالله العَظِيم كُفرًا يَنقلُ عن الملَّةِ، ومَن شكَّ في كُفرِه ممَّن يَفهمُ فهو كافرٌ.

الشَّرح

حكَموا علَيه بالكُفرِ؛ لأنَّ القرآنَ كلامُ الله ﷻ، وكلامُه صفةٌ منه، وما كانَ مِن الله ﷻ لَا يجوزُ القولُ فيه بالخَلْق؛ لأنَّك لو قُلتَ به فقد قلتَ حِينئذٍ بخَلق بَعض الله، والعِياذ بالله.

إنَّما كلَامُ الله قَديمُ النَّوعِ حادِثُ الآحادِ، كما قالَ أهلُ السُّنة، وقد مرَّ تَفصيلُه.

وأمَّا ما ذكَره المصنِّفانِ فيمَن وقفَ في القرآنِ شاكًّا فقد مضَىٰ شرحُه.

ويُلاحَظ في قولِ المصنِّفَين -رحمَهما اللهُ-: «ممَّن يَفهم»: التَّورُّع عن التَّكفير؛ لأنَّ بعضَ المسَائل قد لَا يَفهمُها كلُّ إنسانٍ، ولذلكَ يَنبغِي التَّفريقُ بين المسائل الواضحةِ الجليَّة في العِلم وبين المَسائل الدَّقيقةِ، فالمَسائلُ الدَّقيقةُ يُراعَىٰ فيها ما قد يَشتبه علىٰ النَّاس؛ لأنَّه قد لَا تُدركُها فُهومُهم، بخلَاف الأَمر الجليِّ الَّذي لَا يُخشَىٰ علَىٰ أَصحابِه من التَّأويل والاشتِباهِ؛ ثمَّ لأنَّ مَسائلَ التَّكفير مَأخوذةٌ بالاحتياطِ؛ بدَليل حديثِ أُسامةَ بنِ زيدٍ رضي الله عنهما حينَ قتلَ رجلًا مُشركًا قالَ (لَا إلهَ إلَّا اللهُ) تحت بارقةِ السَّيف، وهو في «الصَّحيحين» مَشهورٌ.

ويَزيدُه وُضوحًا قولُهما في الواقفِ في القرآنِ: «جاهلًا عُلِّم وبُدِّعَ ولم يُكفَّر».

فالجَهلُ وعدمُ الفَهم مؤثِّرانِ في الحُكم بالتَّكفيرِ؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

ولقوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥].

فقيَّده بتبيُّن الهدَىٰ له، وأمَّا الحُكم عليه بالبدعةِ؛ فلأنَّه حُكمٌ عليه بظاهرِ البدعةِ الَّتي انتسبَ إليها، ولم تأتِ النُّصوصُ بالاحتياطِ في التَّبديع بما أتَت به في التَّكفير.

وعلىٰ كلٍّ: فالاحتِياطُ في التَّكفيرِ عُمومًا مَطلوبٌ، ولَا يَخسَرُ المرءُ شيئًا إذَا تورَّع فيه عندَ وُجودِ رِيبةٍ أو عدم وُضوحٍ، ولذَلكَ نبَّهَ العُلماءُ علىٰ أنَّ السَّلفَ حكَموا علىٰ بَعض المقالَاتِ بالكُفر لكنَّهم لم يُكفِّروا بَعضَ القائلِين بها؛ لوُجودِ مَوانعَ من ذلكَ وانتِفاءِ شُروطٍ.

مِن ذلكَ: أنَّ الإمامَ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كانَ كغيرِه من السَّلفِ يُكفِّر القائلَ بخَلْق القُرآنِ؛ لكنَّه لم يُكفِّر بعضَ الخُلفاءِ العبَّاسيِّين الَّذينَ اعتقَدوا ذلكَ، بل دعَوا إلَيه وامتَحَنوا النَّاسَ به وعاقَبوا مَن خالفَهم فيهِ.

فقَد قالَ ابنُ تَيميَّة كمَا في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٣/ ٣٤٨) -وهو يردُّ عمَّن رمَىٰ الإمامَ أحمدَ بالتَّكفيرِ-: «وتَكْفِيرُ الجهمِيَّة مَشْهُورٌ عَن السَّلَفِ

والأئِمَّةِ، لكِنْ مَا كَانَ يَكفِّرُ أَعْيانَهُم، فإِنَّ الَّذي يَدعُو إلىٰ القَوْلِ أَعْظَمُ مِن الَّذِي يقُولُ بِهِ، والَّذِي يُعَاقِبُ مُخالِفَه أَعظَمُ مِن الَّذِي يَدعُو فَقطْ، والَّذِي يُكفِّرُ مُخالِفَهُ أَعظَمُ مِن الَّذِي يُعاقِبُه، ومعَ هَذَا فَالَّذِينَ كَانُوا مِنْ وُلاةِ الأُمورِ يَقُولُونَ بِقَوْلِ الجهمِيَّة: إنَّ القُرْآنَ مَخلُوقٌ وإِنَّ اللهَ لَا يُرَىٰ فِي الآخِرَةِ، وغَير ذَلِك، ويَدْعُونَ النَّاسَ إِلَىٰ ذَلِكَ ويَمتَحنونَهم ويُعَاقِبُونَهُمْ إذَا لَمْ يُجِيبُوهُم، ويُكفِّرُونَ مَن لَم يُجِبْهُم، حتَّىٰ إِنَّهُم كَانُوا إذَا أَمْسَكُوا الأَسِيرَ لَمْ يُطْلِقُوهُ حَتَّىٰ يُقِرَّ بِقَوْلِ الجَهمِيَّة: إنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وغَيْر ذَلِكَ!

ولَا يُوَلُّونَ مُتَوَلِّيًا ولَا يُعْطُونَ رِزْقًا مِن بَيْتِ المَالِ إلَّا لِمَن يَقُولُ ذَلِكَ، ومَعَ هَذَا فَالإِمَامُ أَحْمَد -رَحمه الله تَعَالىٰ- تَرَحَّمَ عَلَيْهِم واستَغْفَرَ لهُمْ؛ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُمْ لمن يبين[1] لهم أَنَّهُمْ مُكَذِّبُونَ لِلرَّسُولِ ولَا جَاحِدُونَ لِمَا جَاءَ بِهِ، ولَكِنْ تَأَوَّلُوا فأَخْطئوا، وقَلَّدُوا مَنْ قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ.

وكذَلِكَ الشَّافِعِيُّ لمَّا قَالَ لِحَفْصٍ الفَرْدِ -حِينَ قَالَ: القُرْآنُ مَخْلُوقٌ-: كَفَرْت بِالله العَظِيمِ، بيَّنَ لَهُ أَنَّ هَذَا القَوْلَ كُفْرٌ ولَمْ يَحْكُمْ بِردَّةِ حَفْصٍ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتبيَّنْ لَهُ الحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ بِهَا، ولَو اعْتَقَدَ أَنَّهُ مُرْتَدٌّ لَسَعَىٰ فِي قَتْلِهِ».

فليُتأمَّل هَذا؛ فإِنَّ الخَليفةَ الَّذي لم يُكفِره أحمدُ قامَ في حقِّه ما يَدرأُ عنه الكُفرَ؛ لأنَّه أَرادَ عقيدةَ أَهْلِ الإسلامِ فِي القُرآنِ؛ لكنَّه أَخطأَ باتِّباعِه بَعضَ

(١) هكذا فِي الأصل، ولعلَّها: «لعلمه بأنهم لم يَتبيَّن».

رُءوسِ المُعتزِلةِ واشتِباهِ حالِهم علَيه معَ ما كانَ علَيه مِن قلَّة العِلم بالنِّسبةِ لمَن قلَّدَهم.

وأمَّا حَشرُ المُصنِّفَين (اللَّفظيةَ) في الجهميَّة؛ فلأنَّ القولَ باللَّفظ كانَ ذريعةً لستر مَذهبِ هؤلاءِ، وقد سبقَ بيانُ أنَّهم تارةً يتستَّرون باللَّفظِ، وتارةً بالوَقفِ، وهم يُبطِنونَ في أنفسهم القولَ بخَلْق القرآنِ.

۞۞۞

* قالَ أبو محمَّدٍ: وسمعتُ أبي يقولُ: وعلامةُ أَهْلِ البِدَعِ الوَقيعةُ في أَهْلِ الأثَرِ.

الشَّرح

أهلُ الأثَرِ هُم أهلُ السَّنةِ، سمُّوا بأهلِ الأثَرِ؛ لأنَّ عُمدتَهم في الدِّين المأثورُ من أدلَّة الكِتابِ والسُّنةِ وفَهْم الصَّحابةِ لهمَا ومَن تبعَهم بإحسانٍ.

ويُقابلُهم أهلُ الرَّأي والنَّظرِ الَّذين عمدتُهم في ذلكَ الرَّأي البشَريُّ والنَّظرُ العَقليُّ، فإذَا تَعارضَ عندهم الأثرُ والنَّظرُ قدَّموا النَّظر، خلافًا لِمَا أمرَ اللهُ به حيثُ قالَ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وخلافًا للمأثورِ عن الصَّحابةِ رضي الله عنهم، فقد روَىٰ الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقِّه» -وصحَّحَه ابن القيِّم في «إعلام الموقِّعين» (١/ ٥٥)- عن عمرَ بنِ الخطاب رضي الله عنه أنَّه قالَ علىٰ المنبر: «ألَا إنَّ أَصحابَ الرَّأيِ أَعداءُ السُّنن، أَعْيَتهم الأَحاديثُ أن يَحفَظوها؛ فأفتَوا برَأيهم فضَلُّوا وأضَلُّوا، ألَا وإنَّا نَقتدِي ولَا نَبتدِي، ونتَّبع ولَا نَبتدِع، ما نضلُّ ما تمسَّكْنا بالأثَر».

وروَىٰ أبو داود -وصحَّحَه أهلُ العلم- عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه أنه قالَ: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الخُفِّ أَوْلَىٰ بِالمَسحِ مِنْ أَعْلَاه، وقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ علَىٰ ظَاهِرِ خُفَّيْهِ».

وروَىٰ البخاري عن سهل بن حُنيف ﷺ قالَ: «اتَّهِمُوا الرَّأْيَ؛ فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَمْرَهُ لَرَدَدْتُ، واللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ».

فأهلُ البدَع -لقلَّة يَقينهم في الكتاب والسنَّةِ- يَعتمِدون الرَّأيَ، فلذلكَ قابَلوا أهلَ الأثر بالطَّعن علَيهم والوَقيعةِ فيهم، وكانَ ذلكَ علامةً لهم؛ لأنَّهم يَطعَنُونَ عَلَىٰ عُلماءِ السُّنةِ الَّذينَ طبَقَ الأرضَ شُهرتُهم، وإذا ذُكروا ذُكرَت معهم السُّنةُ والآثارُ، وبذِكرِهم يُعرَف المحبُّون للسُّنةِ المُنتمون إلَيها من المُبغِضين لها الَّذين إذَا ذُكر عندَهم حاملُو السُّنة انزعَجوا وعندَها يَفتضِحون.

وكانَ النَّاسُ في زمنِ السَّلف يَعرِفون أهلَ السنةِ في كلِّ بلدٍ بالاطِّلاع علىٰ حبِّهم لشيوخِهم المشهورين بالسنةِ في كلِّ بلدٍ.

ففي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٢٥): عن عبد الرحمن بن مهدي يقولُ: «إذَا رأيتَ حِجازيًّا يُحبُّ مالكَ بنَ أنس فهو صاحبُ سُنَّة».

وفيه (١/ ٣٠٨): عن قتيبة بن سعيد يقولُ: «إذَا رأيتَ الرَّجلَ يحبُّ أحمدَ بن حنبل فاعلم أنَّه صاحبُ سنَّةٍ وجَماعةٍ».

وفيه (١/ ٢٨٤) عن عبد الرَّحمن بن مَهدي قالَ: «إذَا رَأيتَ شاميًّا يُحبُّ الأَوزاعي وأَبَا إسحاق الفَزاري فهوَ صاحبُ سنَّةٍ».

وفيه (١/ ١٨٣) أنَّه كانَ يَقولُ: «إذَا رأيتَ بَصريًّا يحبُّ حمَّاد بن زَيدٍ

فهو صاحبُ سنَّةٍ».

وكما يُعرف صاحبُ السُّنَّة بمُوالاتِه علماءَ السنَّة، فكذلكَ يُعرفُ المبتدعُ بمُعاداتِه أهلَ السُّنة.

ففي المصدر السَّابق: كانَ الفلَّاسُ يقولُ: «إذا رأيتَ الرَّجلَ يقعُ في أحمد بن حَنبل فاعلم أنَّه مُبتدعٌ ضالٌّ».

وفيه (١/ ٣١٦): عن محمد بن هارون المَخرمي يقولُ: «إذَا رأيتَ الرَّجلَ يقعُ في يحيىٰ بن مَعِين فاعلَمْ أنه كذَّابٌ يضَع الحَديثَ؛ وإنَّما يُبغضُه لما يُبيِّن أمرَ الكذَّابين».

وروىٰ اللالكائي فِي «شرح أصول الاعتقاد» (٥٨): عن أحمد بن عبد الله ابن يونس يقولُ: «امتَحِن أهلَ المَوصل بمُعافَىٰ بن عمران؛ فإن أحبُّوه فهُم أهل السُّنة، وإن أبغَضوه فهُم أهلُ بدعةٍ، كما يُمتحَن أهلُ الكوفةِ بيَحيىٰ».

قالَ ابن تيميَّة -كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٩٦)-: «ومِن المَعلُوم أَنَّ المُعظِّمينَ للفَلْسفَةِ والكَلامِ المُعْتَقِدِينَ لِمَضْمُونِهِمَا هُمْ أَبْعَدُ عَنْ مَعْرِفَةِ الحدِيثِ وأَبعَدُ عَن اتِّبَاعِه مِنْ هَؤُلاءِ، هَذَا أَمْرٌ مَحْسُوسٌ، بَلْ إذَا كَشَفتَ أَحْوالَهم وجَدتَهم مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِأَقوَالِهِ ﷺ وأَحْوالِه وبَوَاطِنِ أُمورِهِ وظَواهِرِهَا، حَتَّىٰ لَتجِدُ كَثِيرًا مِن العَامَّةِ أَعْلَمَ بِذَلِكَ مِنْهُمْ، ولَتَجِدهم لا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ مَا قَالَهُ الرَّسُولُ ومَا لَمْ يَقُلْهُ، بَلْ قَدْ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ حَدِيثٍ مُتَوَاتِرٍ عَنْهُ وَحَدِيثٍ مَكْذُوبٍ مَوْضُوعٍ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ فِي مُوَافَقَتِهِ عَلَىٰ مَا يُوَافِقُ قَوْلَهُمْ

سَواء كَانَ مَوْضُوعًا أَوْ غَيْرَ مَوْضُوعٍ فَيَعْدِلُونَ إِلَىٰ أَحَادِيث يَعْلَمُ خاصَّةُ الرَّسُولِ بِالضَّرُورَةِ اليقِينِيَّةِ أَنَّهَا مَكْذُوبَةٌ عَلَيْهِ عَنْ أَحَادِيث يَعْلَمُ خاصَّتُهُ بِالضَّرُورَةِ الْيَقِينِيَّةِ أَنَّهَا قَوْلُه، وهُمْ لَا يَعْلَمُونَ مُرَادَهُ بَلْ غَالِبُ هَؤُلَاءِ لَا يَعْلَمُونَ مَعَانِيَ القُرْآنِ فَضْلًا عَن الحدِيثِ، بَلْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ لا يَحْفَظُونَ القُرْآنَ أَصْلًا، فَمَنْ لَا يَحْفَظُ القُرْآنَ وَلَا يَعْرِفُ مَعَانِيَهُ وَلَا يَعْرِفُ الحدِيثَ وَلَا مَعَانِيَهُ مِنْ أَيْنَ يَكُونُ عَارِفًا بالحقَائِقِ المَأْخُوذَةِ عَن الرَّسُولِ، وَإِذَا تَدَبَّرَ العَاقِلُ وَجَدَ الطَّوَائِفَ كُلَّهَا كُلَّمَا كانَت الطَّائِفَةُ إِلَىٰ الله ورَسُولِهِ أَقْرَبَ كَانَت بِالقُرْآنِ والحدِيثِ أَعْرَفَ وَأَعْظَمَ عِنَايَةً، وَإِذَا كَانَتْ عَن الله وَعَنْ رَسُولِهِ أَبْعَدَ كَانَتْ عَنْهُمَا أَنْأَىٰ، حَتَّىٰ تَجِدَ فِي أَئِمَّةِ عُلَماءِ هَؤُلاءِ مَنْ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ القُرْآنِ وَغَيْرِهِ، بَلْ رُبَّما ذُكِرَتْ عِنْدَهُ آيَةٌ فقَالَ: لَا نُسَلِّمُ صِحَّةَ الحدِيثِ!!

وَرُبَّما قَالَ: لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَذَا، وَتكُونُ آيَةً مِنْ كِتَابِ الله!!

وقَدْ بَلَغنَا مِنْ ذَلِكَ عَجَائِبُ، وَمَا لَمْ يَبْلُغْنَا أَكْثَرُ.

وَحَدَّثَنِي ثِقَةٌ أَنَّهُ تَوَلَّىٰ مَدْرَسَةَ مَشْهَدِ الحُسَيْنِ بِمِصْرَ بَعْض أَئِمَّةِ المُتَكَلِّمِينَ رَجُلٌ يُسَمَّىٰ شَمْس الدِّينِ الأصبهاني شَيْخَ الأيكي، فَأَعْطَوْهُ جُزْءًا مِنْ الرَّبْعَةِ فَقَرَأَ: بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (المَصّ) حَتَّىٰ قِيلَ لَهُ: أَلِفٌ لَامٌ مِيمٌ صَادٌ.

فَتأَمَّلْ هَذِهِ الحكُومَةَ العَادِلَةَ لِيَتَبَيَّنَ لَك أَنَّ الَّذِينَ يَعِيبُونَ أَهْلَ الحدِيثِ ويَعدِلُونَ عَنْ مَذْهَبِهِم جَهَلَةٌ زَنادِقَةٌ مُنَافِقُونَ بِلَا رَيْبٍ.

ولِهذَا لمَّا بَلَغَ الإِمَامَ أَحْمَدَ عَن ابنِ أَبِي قتيلة أَنَّهُ ذُكِرَ عِنْدَهُ أَهْلُ الحدِيثِ بِمَكَّةَ فَقَالَ: قَوْمُ سَوْءٍ! فَقَامَ الإِمَامُ أَحْمَدُ -وهُوَ يَنْفُضُ ثَوْبَهُ- ويَقُولُ: زِنديقٌ زِنديقٌ زِندِيقٌ!! ودَخَلَ بَيْتَهُ، فَإِنَّهُ عَرَفَ مَغْزَاهُ.

وعَيْبُ المُنافِقِينَ للعُلَماءِ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ قَدِيمٌ مِنْ زَمَنِ المُنافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا عَلَىٰ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ».

والحقيقةُ أنَّ كثيرًا من المبتدِعَة لا يأتيك أحدُهم ببدعته صريحةً واضحة، وإنما يأتيك بشيءٍ من الحق الذي يشبه ما عليه أهل السنة، فيشبِّه به علىٰ أهل السنَّة ويُمرِّر به بدعتَه، ولو كان المبتدعُ يأتيكَ ببدعتِه لانكشفَ أمرُه، هكذا ذكَر بعضُ السَّلف، ولذلكَ يَنطلي أَمرُه علىٰ السُّذَّج من النَّاس ومَن لَا يَعرفون حالَه.

وكذلك من يطعن علىٰ أئمةِ السُّنةِ في هَذا الزَّمانِ، كمن يتكلم في الشيخ الألباني والشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين -رحمهم اللهُ- ويقولُ: هم الثَّالوث المُرجِئ!!

أو: هم أذنابُ سلاطين، المُجادِلون عن الطَّواغيت!!

هؤلاء في الحقيقة أرادوا الوقيعة في أهل الأثَر، وأرادوا صرفَ النَّاس عن العلماء الحقيقيِّين إلىٰ أمثالهم من الرَّعَاع ورُوَيبِضات الزَّمن، وهو دَليلٌ علىٰ ما عندهم، وأنَّ الخبيئة السيئة التي أخفَوها شرٌّ مما أبدَوا لك؛ لأنَّهم ما خصُّوهم بمزيدِ حقدِهم إلَّا لأنَّهم كانوا منارًا للسُّنة، ولَا يَطعن عليهم إلا من أراد

الطعن في السنة.

وفي «**سير أعلام النبلاء**» للذهبيِّ (١٣/ ١٧٤): «قيل لعبد الوهاب الورَّاق: إنْ تكلَّمَ أحدٌ في أبي طالبٍ والمَرُّوذي، أمَا البُعدُ منه أَفضلُ؟ قال: نعم، مَن تكلَّم في أصحاب أحمد فاتَّهِمه ثمَّ اتَّهِمه؛ فإن له خَبيئةَ سُوء، وإنَّما يريدُ أَحمد»!

وقد اتَّخذَ سلفُنا الصَّالحُ هذه الطَّريقةَ لكَشف مَن كانَ مَستورًا لَا تُعلَم حالُه أو دَسيسةً علىٰ أهل السنَّة، فإن كان يذم أهل السنة؛ فَذمُّه أهل السنة دليلٌ علىٰ أنه ليس منهم؛ لأنَّه حِينئذٍ قصدَ إسقاطَ مَذهبِهم الحقِّ، ولو كان منهم لَمَا طابت نفسه بذمِّ أهل السُّنة.

لكن إذَا عُلمَ الرَّجلُ أنَّه من أَهل السُّنة فإنَّه لَا يُعدُّ من أهل البدَع بمجرَّد ردِّه علىٰ صاحبِ سنَّةٍ؛ بل ولَا في طَعنِه علَيه؛ لأنَّه قد يَكونُ ردَّ عليه في مَسائلَ علميَّةٍ قصدَ بيانَ ما رجَّحَه هو خلافًا لمُخالفِه، فيُنظَر حينئذٍ في دَليل كلٍّ منهما، ثمَّ يُرجَّح الحقُّ الَّذي يُقوِّيه الدَّليلُ، ولو كانَ في ردِّه شدَّةٌ قد لَا يوافَق عليها إن لم تكُن في محلِّها، لكنَّ ردَّ طَريقتِه في مَسائل الخلافِ شيءٌ، وعدَّه من المبتدعةِ شيءٌ آخَر.

❊❊❊

* قالَ أبو حاتم: وعلَامةُ الزَّنادقةِ تَسميتُهم أهلَ السُّنَّة حَشوِيَّةً؛ يُريدون إبطالَ الآثارِ، وعلَامةُ الجَهميَّة تَسميتُهم أهلَ السُّنَّة مُشبِّهةً، وعلامةُ القدريَّة تَسميتُهم أهلَ السُّنة مُجبرةً، وعلامةُ المُرجئةِ تَسميتُهم أهلَ السُّنة مُخالفةً ونَقصانيَّةً، وعلامةُ الرَّافضةِ تَسميتُهم أهلَ السُّنة ناصِبةً.

الشَّرح

هَذه أَلقابٌ قَبيحةٌ يَلمزُ بها أهلُ البدَع أهلَ السُّنَّة لتَنفير النَّاس من طَريقةِ أهلِ السُّنَّة.

* **أمَّا قَولُه** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعلامةُ الزَّنادقةِ تَسميتُهم أهلَ السُّنة حَشوِيَّةً؛ يُريدونَ إبطالَ الآثار».

فقَد قالَ ابنُ تَيميَّة -كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٤٧١)-: «الزِّنْدِيق فِي عُرْفِ هَؤُلاءِ الفُقَهَاءِ هُوَ المُنافِقُ الَّذِي كَانَ علَىٰ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وهُوَ أَنْ يُظْهِرَ الإِسْلامَ ويُبطِنَ غَيْرَه سَوَاءٌ أَبْطَنَ دِينًا مِن الأَديَانِ كَدِينِ اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ أَوْ غَيْرِهِمْ، أَوْ كَانَ مُعَطِّلًا جَاحِدًا لِلصَّانِعِ والمَعَادِ وَالأَعْمالِ الصَّالِحَةِ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: الزِّنْدِيقُ هُوَ الجَاحِدُ المُعَطِّلُ، وهَذَا يُسَمَّىٰ الزِّنْدِيقَ فِي اصْطِلَاحِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الكَلامِ والعَامَّةِ ونَقَلَةِ مَقَالَاتِ النَّاسِ.

وَلَكِنَّ الزِّنْدِيقَ الَّذِي تَكَلَّمَ الفُقَهَاءُ فِي حُكْمِهِ هُوَ الأَوَّلُ؛ لأَنَّ مَقْصُودَهُمْ هُوَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الكَافِرِ وَغَيْرِ الكَافِرِ وَالمُرْتَدِّ وَغَيْرِ المُرْتَدِّ وَمَنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ أَوْ أَسَرَّهُ».

والزَّنادقةُ ككثيرٍ من المُبتدعةِ يُسمُّون أهلَ السُّنة حشويَّةً؛ لأن أهل السنة يعتمِدونَ الآثار، فكتبُهم مَشحونةٌ بقال الله، وقال الرَّسولُ ﷺ، ويُركِّزونَ في فَهم ذلكَ علىٰ آثار الصَّحابةِ الَّذين هم أَعرفُ النَّاس بمَدلولاتِ تلكَ النُّصوص.

وأمَّا أهلُ البدَع فعُمدتُهم ما قالَه أهلُ الكلام؛ لأنَّ أفئدتَهم لَا تطمئنُّ للآثار بل يستصغِرونها ويُسيئونَ الظنَّ بأثرِها في النَّاس، ويريدون الرجوع أو إرجاع الناس إلىٰ فلسفات البشَر وآرائهم، وأن الرأي عندهم أفضل من الأثر؛ لأن الذي يستدل بالأثر رجلٌ ساذج وهو بسيط التفكير فيما يرون، وبعضُهم يصفُهم بأنَّهم بدويُّون في تفكيرِهم، سطحيُّون في استِدلالَاتهم، يَنقصُهم الذَّوقُ؛ لأنَّهم جامِدونَ علىٰ ظَواهرِ النُّصوص.

قالَ محمد صدِّيق حسن خان في «قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر»: «وفي الغُنْيَةِ -لعبد القادر الجيلاني- أنَّ الباطِنِيَّةَ تُسَمِّي أهلَ الحديثِ (حَشوِيَّة) لِقولِهِم بالأخبارِ وتَعلُّقهم بِالآثار».

فكلُّ من كانَ كذلكَ فهوَ عندَهم حشوٌ في الوجودِ؛ يَعنُون: لَا قيمةَ له.

قال ابن تيميَّة (٣/ ١٨٦): «وأَمَّا قَوْلُ القَائِلِ: حَشْوِيَّةٌ، فَهَذَا اللَّفْظُ لَيْسَ لَهُ مُسَمًّىٰ مَعْرُوفٌ لَا فِي الشَّرْعِ ولَا فِي اللُّغَةِ وَلَا فِي العُرفِ العَامِّ، ولَكِنْ يُذْكَرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَذَا اللَّفْظِ عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ.

وقَالَ: كَانَ عَبْدُ الله بنُ عُمَرَ حَشوِيًّا!!

وأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ قَالَتْ قَوْلًا تُخَالِفُ بِهِ الجُمهُورَ وَالعَامَّةَ

يُنْسَبُ إِلَىٰ أَنَّهُ قَوْلُ الحَشْوِيَّةِ؛ أَي: الَّذِينَ هُمْ حَشْوٌ فِي النَّاسِ لَيْسُوا مِنَ المُتأَهِّلِينَ عِنْدَهُم».

وقَدْ قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ القَيِّمِ في «الكافِيَة الشَّافِيَة»:

وَمِنَ العَجائِبِ قَوْلُهُمْ لِمَنِ اقْتَدىٰ بالوَحْـي مِـنْ أثَـرٍ وَمِـنْ قُـرْآنِ

حَشْوِيَّة يَعْـنون حَشْوًا فِي الوُجـو د وفَـضْلَةً فِـي أمَّـةِ الإِنْـسانِ

والحقُّ أنَّ أهلَ الآثار هم أهل الحقِّ؛ فكم من آيةٍ تأمرُ المسلمين بالرُّجوع إلىٰ الكتابِ والسُّنةِ.

كما قال الله -تبارك وتعالىٰ-: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

وقالَ أيضًا: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وحبل الله هو القرآن ومعه السنة، وقالَ: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ۝٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ۝٤٩ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [النور: ٤٨ - ٥٠].

فالله ﷻ بيَّن أنَّ هذا ليس مِن دَأبِ المُؤمنين، إنَّما دَأبُ المُؤمنين ما قالَه سبحانه: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥١﴾ [النور: ٥١].

والنُّصوص في هذا كثيرة، ولن يكون العبدُ مُهتديًا إلىٰ الصراط المستقيم حتىٰ يكونَ مُتحاكمًا إلىٰ الآثار؛ لأن الله -تبارك وتعالىٰ- قد قال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

فهؤلاء هم أهل السنة، وهم الذين يُحبُّون السُّنة ويهتدون بها ويتبعونها.

أما الذي يقال له: قال الله، قال رسول الله ﷺ، فيقول: لعل، وربما، ويأخذ بشيءٍ من فلسفته الخاصة، وبشيء من علم الكلام، وبشيءٍ من عاداتِ قَومِه، ويَذهبُ بك مَذاهبَ شتَّىٰ، فإنَّه يَبعدُ عن هَديِ السَّلف الصَّالح بقَدْرِ أَخذِه بغيرِ الآثارِ.

❊❊❊

* وأمَّا قولُه: وعلامةُ الجهميَّة تسميتُهم أهلَ السُّنة مُشبِّهةً.

الشَّرح

سبقَ تعريفُ الجهميَّة، وهم يسمُّون أهلَ السُّنة مشبِّهةً؛ لأنَّ هؤلاءِ يُثبِتون لله ما أَثبتَه لنَفسِه من الصِّفاتِ في الكِتابِ والسُّنةِ من غيرِ تَشبيهٍ، وهم لمَّا جنحوا إلىٰ تَنزيهِ الله عن النقص وأنَّ من النَّقص أن يشبَّه اللهُ بخلقِه -وهما مقدِّمتان صَحيحتانِ-، رأَوا أنَّ كلَّ صفةٍ تُثبَت لله فهيَ دَليلٌ علىٰ أنَّ الواصفَ لله بها مشبِّهٌ، ولو كانَ ما بين الله وخَلقِه مجرَّد تَشابه بين الصِّفتَين في الاسم فقط!

فأهلُ السُّنة يقولونَ باستواءِ الله علىٰ عرشِه؛ لأنَّ الله يقولُ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وهم يَقولونَ: غيرُ مُستوٍ؛ لأنَّ القَولَ بذلكَ يَستلزِم عندَهم وصفَه بالحاجةِ إلىٰ حيِّزٍ، كما أنَّهم ادَّعَوا أنَّ اللهَ لا يحِبُّ ولا يَرضىٰ ولا يَسخط ولم يتَّخِذ إبراهيم خليلًا إلىٰ آخره؛ لأنَّ ذلكَ يَعني عندَهم رقَّةَ القَلب وعاطفتَه...

مِن أجل هَذه الأَوهام وأَشباهِها رَمَوا كلَّ مُثبتٍ لصِفاتِ الله بالتَّشبيهِ ظُلمًا وعُدوانًا.

ولو قالَ هَذا المُثبتُ -كما يَقولُ أهلُ السُّنةِ-: نُثبتُها لله كما يَليقُ بجلالِه وعَظيم سُلطانِه، لا علىٰ جهةِ تَشبيهِه بخَلْقه؛ كما قال سُبحانه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١].

فقولُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ هذا تَنزيهٌ.

وقال: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ هذا إثباتٌ.

فأهل السُّنَّة توسَّطوا بين المعطِّلةِ والمشبِّهةِ، فما نزَّهوا تنزيهَ الجهميَّةِ الذين جرَّدوا الله عن صفاتِه الَّتي وصَف بها نَفسَه حتَّىٰ كانَ مِنهم مَن جرَّدَه عن جَميع صِفاتِه فعبدَ العدَم، وما أثبتوا إثبات المُشبِّهة الَّذين شبَّهوا اللهَ بخَلْقه حتَّىٰ عبدُوا صنمًا.

❊ ❊ ❊

* قالَ: وعلامةُ القدريَّة تَسميتُهم أهلَ الأثَر مُجبِرةً.

الشَّرح

القدريَّةُ هم نُفاةُ القدَر، نفَوا أن يَكونَ اللهُ مُقدِّرًا الأشياءَ لمَّا توَهَّموا أنَّ إثباتَه يَعني أنَّ اللهَ لم يَجعل للإنسانِ اختِيارًا، فلمَّا أثبتَ أهلُ السُّنة القدَرَ لله ﷻ رمَوهم بالجَبر ظُلمًا وعُدوانًا.

والله تَعالىٰ قال: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، أي: لمَّا جاءَهم الإيمانُ أوَّلَ مرَّةٍ رفَضوه، فقلَب اللهُ أفئدتَهم وأبصارَهم إلىٰ كفرٍ جزاءٍ وِفاقًا، وتخصيصُ الأفئدةِ والأبصارِ بالذِّكر له مَدلولُه البلاغيُّ، وهو أنَّ الأبصارَ علامةٌ علىٰ ظاهرِ الإنسانِ، والأفئدةَ علامةٌ علىٰ باطنِه؛ أي: أفسدَ بواطنَهم وظواهرَهم جَزاءً وِفاقًا؛ لأنَّهم جاءَهم الإيمانُ فرفَضُوه.

❊❊❊

* قالَ: وعلامةُ المُرجئةِ تَسميتُهم أهلَ السُّنة مخالفةً ونقصانيَّةً.

الشَّرح

اللهُ أَعلمُ بمُرادِ المُرجئةِ من تسميتِهم أهلَ السُّنة مخالفةً.

وأمَّا تسميتُهم نقصانيَّةً، فلعلَّهم يَقصدون أنَّ أهلَ السُّنة يرَون نقصَ الإيمانِ وزيادتَه خلافًا لهم كما مرَّ، والنَّقصُ أشدُّ علَيهم من الزِّيادةِ؛ لأنَّهم يَعتقِدون أنَّ الإيمانَ إذَا نقصَ فما هو إلَّا الكُفر!!

❀❀❀

* قالَ: وعلامةُ الرَّافضةِ تَسميتُهم أهلَ السُّنة ناصبةً.



الشَّرح

سبَقَ تَعريفُ الرَّافضةِ.

وأمَّا الناصِبةُ: فهم الذين نصَبوا العداوةَ لعليٍّ ﷺ.

وأمَّا أهل السنة: فإنهم -في الوقت الذي يُحبُّون فيه جَميعَ الصَّحابةِ، ويُقدِّمون أبا بكر ثمَّ عمرَ ثمَّ عثمانَ ثمَّ عليًّا علىٰ غيرهم- لَا يَطعَنون علىٰ عليِّ بن أبي طالبٍ ﷺ، ولَا يقَعون فيه، كيف وهو مِن أَهل البَيت؟! وحبُّ أهل البيت دِينٌ.

بل يُربِّعون به في التَّرتيب بعدَ الثَّلاثةِ المذكورين مِن بين الألُوف المؤلَّفةِ من أصحاب رَسولِ الله ﷺ.

وكلُّ من دخلَ بلادَ أهل السُّنةِ يَسمعُ صَغيرَهم وكَبيرَهم يترضَّىٰ علىٰ أميرِ المؤمنِين عليٍّ ويُعظِّمُه، لكن البَغي يَحملُ صاحبَه علىٰ أن يقولَ في خَصمِه مَا ليس فيهِ، كما فعلَ الرَّافضةُ حينَ لقَّبوا أهلَ السُّنَّة بالنَّاصبةِ ظلمًا وعُدوانًا.

فأهلُ السُّنَّة يَذكرونَ مآثرَ أهل البيت، فأين النَّصْب؟!

ومِن أَفضلِ ما كَتبَه أهلُ السُّنَّة فيهم في هذا العصر كتاب «فضل أهل

البَيت وعلوُّ مَكانتِهم عند أهل السُّنةِ والجماعة» لشيخنا المبجَّل الشَّيخ عبد المحسن بن حمد العبَّاد البدر.

وقد أَلَّفَ بعضُ أولئكَ البُغاةِ في وصف ابن تيمية -رحمه الله تَعالىٰ- بالنَّصب، مع أنَّ لابن تَيمية كتابًا سمَّاه «فضل أَهْل البَيت وحُقوقهم»!! وبيَّن فيه أنَّ الرَّافضةَ هم أحقُّ الفَريقَين بلقبِ النَّاصبة؛ لأنَّهم في الحقيقة لَا يُحبُّون مِن أهل البَيت إلَّا القَليلَ منهم؛ كعليٍّ وفاطمةَ ومَن انحدَر مِن سُلالتِهما فقَط -رضِي الله عنهم جميعًا-.

أمَّا باقي أهل البَيت فإنَّهم يُبغِضونهم؛ كالعبَّاس وأبنائِه رضي الله عنهم، مع أنَّ العبَّاسَ هو عمُّ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ومِن نَسل بني هاشم، وكانَ يُستسقَىٰ به رضي الله عنه.

ويُبغضونَ أيضًا غير هؤلاءِ؛ كذريَّة عليٍّ مِن غير فاطمة رضي الله عنهم.

وكذلكَ يُبغِضون من أهل البَيت أزواجَ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وذرِّيَّتَهنَّ، فهؤلاءِ كلُّهم يُوالِيهم أهلُ السُّنةِ وهم يُبغِضونَهم؛ بل يُكفِّرونهم ظُلمًا وعدوانًا، فمَن أولىٰ النَّاس بوصفِ النَّصبِ؟!

❊❊❊

* قالَ: ولَا يَلحقُ أهل السُّنَّة إلَّا اسمٌ واحدٌ، وَيَستحيلُ أن تَجمعَهم هذهِ الأَسماءُ!

الشَّرح

لأنَّ الحقَّ واحدٌ، والضَّلالَ متشعِّبٌ مُتفرِّقٌ، وهذا شأنُ البدَع والكُفرِ، ولذلكَ يَجمعُها اللهُ دائمًا إلىٰ ظُلماتٍ، ويُفرِد الحقَّ في لفظةِ (النُّور).

قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وقد روَىٰ أحمد حديثًا صَحيحًا يدلُّ علىٰ ما نحنُ بصدَدِه:

عن عبدِ الله بن مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ الله، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَن يَمِينِه وعَن شِمَالِه، ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ مُتَفَرِّقَةٌ، عَلىٰ كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

ولذلكَ لَا يكونُ الحقُّ حقَّين أو ثلاثةً أو أكثَر، كمَا لا يمكن أبدًا أن يكون أهل السُّنة علىٰ هذه الأوصاف كلِّها فضلًا عن أن يَكونُوا مُتسمِّين بألقابِها كلِّها، بل هم جماعةٌ واحدةٌ لا جماعات، ولذلك لم يَجُز أبدًا أن يقال كما قيلَ: «وُجودُ جَماعاتٍ إسلاميَّةٍ ظاهرةٌ صحيَّةٌ يُكمِّل بَعضُهم بعضًا، ويكفي أنَّ نَواياهم طيِّبةٌ...»!!

بل كيفَ يُقبَل هذا الزُّخرفُ من القَول والله يأمرُ نبيَّه ﷺ بالتَّبرُّؤ ممَّن فرَّق دينَه إلىٰ شيَع فقالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]؟!

كيف ورَسولُ الله ﷺ يتوعَّد المتفرِّقين في الدِّين بالنَّار.

فقد صحَّ أنَّ رَسولَ الله ﷺ قالَ: «**أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَىٰ ثِنْتَينِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وإِنَّ هَذِهِ المِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَىٰ ثَلَاثٍ وسَبْعِينَ، ثِنْتَانِ وسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الجَنَّةِ، وهِيَ الجَمَاعَةُ**» رواه أبو داود وغيرُه.

فالحقُّ واحدٌ لَا يَتلوَّنُ؛ لأنَّ له أصلًا يَقومُ عليه، وما كان مؤسَّسًا علىٰ أصلٍ كانَ ثابتًا راسخًا متينًا.

قال تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

وهو الَّذي يدلُّ عليه قولُ النبيِّ ﷺ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَىٰ الله والسَّمْعِ والطَّاعَةِ، وإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا؛ فإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيرَىٰ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فعَلَيكُمْ بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلفَاءِ المَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**» رواه أهل السنن إلَّا النَّسائي عن العرباض بن سارية، وهو صحيحٌ.

فذمَّ الاختلافَ، وأمرَ بالرُّجوع عندَه إلىٰ الجماعةِ الأصل.

* قالَ أبو محمَّد: وسَمعتُ أبي وأبا زُرعةَ يأمُران بهجرانِ أهل الزَّيغ والبدَع، ويُغلِظان في ذلك أشدَّ التَّغليظ، ويُنكِران وَضعَ الكتُب برَأيٍ في غيرِ آثارٍ.

الشَّرح

كانَ في السَّلفِ الصَّالح شدَّةٌ مَعروفةٌ علىٰ أهل البدَع؛ لأنَّ إحداثَ البدَع شرُّ ما يُفرِّق أهلَ الدِّين؛ بل هو السَّببُ المُباشرُ لتَغيير الدِّين نَفسِه، ولذلكَ اكتفَىٰ النَّبيُّ ﷺ بالتَّحذيرِ منها في حديثِ العرباض السَّابقِ.

ومن الحَزم في أمر البدعةِ والاحتياط في الدِّفاع عن السُّنَّةِ اتِّخاذُ الهَجرِ وَسيلةً في مُعاقبةِ أهل البدع.

ولذلكَ أمرَ اللهُ بالتَّبرُّؤ منهم، فقالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام:١٥٩].

والأصل في هَجر أهل البدَع: قصَّةُ الثَّلاثةِ الَّذين تخلَّفوا عن الجِهادِ بغير عذرٍ؛ الَّذين جاءَ ذِكرُهم في أواخرِ سورةِ التَّوبةِ.

ومَن تأمَّل في هذه القصَّة يظهَرُ له ذَلك بِجلَاءٍ، قالَ كعبُ بن مالك ﵁: «ونَهىٰ رَسُولُ الله ﷺ المُسْلِمِينَ عَنْ كَلامِنَا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ مِنْ بَيْنِ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ، فَاجْتَنَبَنَا النَّاسُ وتَغَيَّرُوا لَنَا حَتَّىٰ تنكَّرَتْ فِي نَفْسِي الأَرْضُ، فَمَا هِيَ الَّتي أَعْرِفُ، فَلَبِثْنَا عَلَىٰ ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً» رواه البخاري ومسلم.

ومَوضعُ الاستِدلالِ من القصَّة أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمرَ بهَجْر المتخلِّف عن الجهادِ بغيرِ عُذرٍ بعدَ الاستِنفارِ العامِّ، فلأَن يُهجَر المُبتدِع أولىٰ؛ لأنَّ البدعةَ شرٌّ من المَعصيةِ.

قالَ القرطبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «**الجامع لأحكام القرآن**» (٥/ ٤١٨): «وإذَا ثبتَ تجنُّبُ أصحابِ المعاصِي كما بيَّنَّا فتَجنُّب أَهل البدَع والأَهواءِ أَولىٰ».

فَيجِبُ أنْ يُهجَر أهلُ البدَع لعلَّهُم يَرتدِعُون، كما يُهجَرونَ صيانةً للدِّين؛ لأَنَّهُم لو لَم يُهجَروا لازدَادُوا في غيِّهم ولَمْ يُحسُّوا بخَطئِهم، وتَفاقمَ الأَمرُ وأَظْهرُوا منَ البِدَع بقَدْر السُّكوتِ علَيْهِم، ثُمَّ تذهَبُ مَعالِمُ الدِّينِ وتَندَرِس، فإِذَا سُكتَ عنْ أَهلِ البِدَعِ وخُولِطوا لَم يَعرِف طَالبُ الحقِّ صاحبَ السُّنةِ مِن صَاحِبِ البِدعَةِ.

وَكانَ ابنُ سِيرِين يَخافُ علَىٰ نَفسِه مِنْ مُخالطةِ أَهلِ البدَعِ أَن تَعلقَ شيءٌ مِن بدَعِهِمْ بِقَلبِهِ وَيقولُ: «القُلوبُ ضَعيفةٌ والشُّبَهُ خطَّافةٌ».

هكذَا كانَ السَّلفُ يَخافونَ أن تَسكُنَ البِدعُ قلوبَهم عَن طَريقِ العَدوَىٰ الَّتي لَا أَسرعَ فِي تَأثِيرِهَا منَ المُخالطةِ، وإِذَا خالطَت البدعةُ القَلبَ فمَن يُخرجُها؟

ويُسيئون الظنَّ بأنفسِهم ولَا يدَّعونَ لها القُدرةَ علىٰ الثَّباتِ؛ علَىٰ الرَّغمِ مِنْ أَنَّهُم جِبالٌ في العِلم والعَمَل!! فكَيفَ بِنا نَحن؟!

وليسَ في هَجْر أهْلِ البدَع غَفلةٌ عَن حقِّ المُسلِم في صِيانةِ عِرضِه؛ لأنَّه

مُقابلٌ بجنابِ الدِّين الَّذي يَنبغي أن يُقدَّم علىٰ صِيانةِ عِرض فردٍ من أفرادِ المُسلمين.

وليسَ في هَجر هذا النَّوع من المُسلِمين تَشجيعٌ للفُرقةِ؛ لأنَّ اجتماعَ الكلمةِ مَطلوبٌ، لكن ليسَ علىٰ حِسابِ واجِب اتِّبَاع الحقِّ، فالاجتماعُ يكونُ بحَبلِ الله كماَ قَالَ سُبحانَه: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾، فَلم يَقُل: اعتصِموا جميعًا، بَل شَرطَ أن يَكونَ بحَبله؛ وهو: الكتابُ والسُنَّة، كما فسَّرهُ السَّلف، فَهذا قيدٌ مهمٌّ.

فالاجتماعُ من أُصولِ هَذه الأُمَّة، ولكن لَيسَ عَلىٰ حِسابِ السُّنة الَّتي كانَ علَيها المُهاجرونَ والأَنصارُ.

ولذلكَ لمَّا أخبرَ النَّبيُّ ﷺ في الحديثِ السَّابقِ باختلَافِ أُمَّته، لم يَأمُر بالاجتِماع كيفما اتَّفقَ، ولكِن قالَ: «**فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَىٰ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**».

لَكن يَنبَغي أَن يُلاحَظ أنَّ الهَجرَ مَنوطٌ بالمصلحةِ، فحيثُ تحقَّقَت مصلحتُه تمحُّضًا أو رُجحانًا شُرع.

وقد ذكرَ ابن تيمية في الحكمةِ من تَشريعِه أَمرَين؛ هما: السَّلامةُ من تلكَ المُخالفةِ.

والثَّانيةُ: الهَجرُ يكونُ عُقوبةً لذلكَ المُخالِف كي يَرتدِع؛ فقال كما في

مجموع فتاواه (١٠/ ٣٧٧): «إِذِ الهِجْرَةُ مَقْصُودُهَا أَحَدُ شَيْئَيْنِ: إِمَّا تَرْكُ الذُّنُوبِ المهْجُورَةِ وَأَصْحَابِهَا، وإِمَّا عُقُوبَةُ فَاعِلِهَا وَنَكَالُه».

وعلَىٰ هذا فإنْ كانَ الهَجرُ لَا يُحقق شيئًا منَ الأمرين فإنَّه لَا يُشرَع؛ فإنَّ الرَّسولَ ﷺ الَّذي هجرَ أولئكَ الثَّلاثةَ هو الَّذي ترَكَ الهَجرَ مع بَعض مَن وصفَه هو بأنَّه رجلٌ بائسٌ.

فقد روَىٰ البخاري ومُسلم عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا رَآهُ قَالَ: «**بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابنُ العَشِيرَةِ**. فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ.

فَلمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ الله! حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِيْ وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ!

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **يَا عَائِشَةُ، مَتَىٰ عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا؟! إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ**».

وسَببُ تركِ هَجرِهِ: هو أنَّه لو فُعِل معَه لدفعَه ذلكَ إلىٰ تَهييج قومِه علَىٰ النَّبيِّ ﷺ ودَعوتِه، وما دامَ مُطاعًا في قومِه فستَحملُهم الحميَّةُ لصاحبِهم علىٰ أن يُحرَموا من الاستِجابةِ لدَعوةِ الرَّسولِ ﷺ.

قالَ ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٩/ ٢٣٠): «وفيه: جوازُ مُصانعةِ الفاسِق وإلانةِ القَول لمَنفعةٍ تُرجَىٰ منه، وهذا ابنُ العَشيرةِ هو عُيَينةُ بن بَدر الفَزاري وكانَ سيِّدَ قومِه، وكانَ يُقال له: الأَحمقُ المُطاع، رَجا النَّبيُّ عليه السلام

بإقبالِهِ عليه أن يُسْلم قومُه».

وقال البخاري فِي «صحيحه»: «باب المُدَارَاةِ مَعَ النَّاسِ»، وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «إِنَّا لَنَكْشِرُ فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ وَإِنَّ قُلُوبَنَا لَتَلْعَنُهُمْ».

فلذلكَ ليسَ من الحكمةِ المُسارعةُ إلىٰ إعمالِ الهَجر مع قوم لا يَنفعُ معهم ذلكَ؛ فلن يَكونَ فاعلُ هذا أغيرَ علىٰ الحقِّ من الرَّسولِ ﷺ الَّذي ما وسِعَه أن يَهجرَ بائسَ عَشيرتِه ذاكَ، ولَا أنْ يَكونوا أغيرَ من أبي الدَّرداءِ الَّذي كانَ يضطرُّ إلىٰ أن يَبتسِمَ في وُجوهِ من حقُّه اللَّعن لعَجزِه عن عُقوبتِه.

وهكذا الشَّأنُ مع أهل البدَع إذَا كانُوا متمكِّنين؛ فإنَّ إظهارَ العَداوةِ لهم حينئذٍ وهَجرَهم يُعطيهم الفُرصةَ لإظهارِ بدعِهم أكثَر؛ لأنَّهم ربَّما كانوا يخجَلون منكَ من قَبل فلَا يُبدونَ من بدعِهم الكَثيرَ، فإذَا كسرتَ جدارَ الاحترام الَّذي يَجدونه تجاهَك جرَّأَهم ذلكَ علىٰ إبرازِ بدعِهم بما لَا يَسعُك ردُّه لأنَّك مُستضعَف، فتكون قد سلَّطتَ عدوَّك عليكَ ومكَّنتَه من عُقوبتِك وأنتَ عاجزٌ عن مُواجهتِه؛ لأنَّ القوَّةَ معه، والهجرُ إنَّما شُرع لكَي تموتَ البدعةُ أو تَختفِي لَا أن تحيَا وتَظهرَ!!

قالَ ابن تيمية -كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٢٠٦)-: «وَهَذَا الهَجْرُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الهَاجِرِينَ فِي قُوَّتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ وَقِلَّتِهِمْ وَكَثْرَتِهِمْ، فَإِنَّ المَقْصُودَ بِهِ زَجْرُ المَهْجُورِ وَتَأْدِيبُهُ وَرُجُوعُ الْعَامَّةِ عَنْ مِثْلِ حَالِهِ. فَإِنْ كَانَتِ المَصْلَحَةُ فِي ذَلِكَ رَاجِحَةً بِحَيْثُ يُفْضِي هَجْرُهُ إِلَىٰ ضَعْفِ الشَّرِّ وَخِفْيَتِهِ، كَانَ مَشْرُوعًا.

وَإِنْ كَانَ لَا المَهْجُورُ وَلَا غَيْرُهُ يَرْتَدِعُ بِذَلِكَ، بَلْ يَزِيدُ الشَّرَّ وَالهَاجِرُ ضَعِيفٌ بِحَيْثُ يَكُونُ مَفْسَدَةُ ذَلِكَ رَاجِحَةً عَلَىٰ مَصْلَحَتِهِ، لَمْ يُشْرَعِ الهَجْرِ؛ بَلْ يَكُونُ التَّأْلِيفُ لِبَعْضِ النَّاسِ أَنْفَعَ مِنَ الهَجْرِ، وَالهَجْرُ لِبَعْضِ النَّاسِ أَنْفَع مِنْ التَّأْلِيفِ.

وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَأَلَّفُ قَوْمًا وَيَهْجُرُ آخَرِينَ، كَمَا أَنَّ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خُلِّفُوا كَانُوا خَيْرًا مِنْ أَكْثَرِ المُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ.

لَمَّا كَانَ أُولَئِكَ كانوا سَادَةً مُطَاعِينَ فِي عَشَائِرِهِمْ، فكَانَتْ المَصْلَحَةُ الدِّينِيَّةُ فِي تَأْلِيفِ قُلُوبِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا مُؤْمِنِينَ، وَالمُؤْمِنُونَ سِوَاهُمْ كَثِيرٌ، فَكَانَ فِي هَجْرِهِمْ عِزُّ الدِّينِ وَتَطْهِيرُهُمْ مِنْ ذُنُوبِهِمْ.

وَهَذَا كَمَا أَنَّ المَشْرُوعَ فِي العَدُوِّ القِتَالُ تَارَةً، وَالمُهَادَنَةُ تَارَةً، وَأَخْذُ الجِزْيَةِ تَارَةً، كُلُّ ذَلِكَ بِحَسَبِ الأَحْوَالِ والمَصَالِحِ، وَجَوابُ الأَئِمَّةِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ فِي هَذَا البَابِ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ هَذَا الأَصْلِ.

وَلِهَذَا كَانَ يُفرِّقُ بَيْنَ الأَمَاكِنِ الَّتِي كَثُرَتْ فِيهَا البِدَعُ، كَمَا كَثُرَ القَدَرُ فِي البَصْرَةِ، وَالتَّنْجِيمُ بِخُرَاسَانَ، وَالتَّشَيُّعُ بِالكُوفَةِ، وبَينَ مَا لَيْس كَذَلِكَ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الأَئِمَّةِ المُطَاعِينَ وَغَيْرِهِمْ، وإِذَا عرفَ مَقْصُود الشَّرِيعَةِ سلكَ فِي حُصُولِهِ أَوْصَلَ الطُّرُقِ إِلَيْهِ.

وَإِذَا عرفَ هَذَا فَالهِجْرَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ مِنَ الأَعْمَالِ الَّتِي أَمَرَ اللهُ بِهَا وَرَسُولُهُ، فَالطَّاعَةُ لَابُدَّ أَنْ تَكُونَ خَالِصَةً لله وَأَنْ تَكُونَ مُوَافِقَةً لِأَمْرِهِ، فتَكُونُ خَالِصَةً لله صَوَابًا.

فَمَنْ هَجَرَ لِهَوَىٰ نَفْسِهِ، أَوْ هَجَرَ هَجْرًا غَيْرَ مَأْمُورٍ بِهِ كَانَ خَارِجًا عَنْ هَذَا، وَمَا أَكْثَرَ مَا تَفْعَلُ النُّفُوسُ مَا تَهْوَاهُ ظَانَّةً أَنَّهَا تَفْعَلُهُ طَاعَةً للهِ.

وَالهَجْرُ لِأَجْلِ حَظِّ الإِنْسَانِ لَا يَجُوزُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ كَمَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَن يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاثٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيَصُدُّ هَذَا وَيَصُدُّ هَذَا، وخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ**»، فَلَمْ يُرَخَّصْ فِي هَذَا الهَجْرِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ، كَمَا لَمْ يُرَخَّصْ فِي إِحْدَادِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**تُفْتَحُ أَبْوَابُ الجَنَّةِ كُلَّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ باللهِ شَيْئًا، إِلَّا رَجُلًا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ فَيُقَالُ: أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّىٰ يَصْطَلِحَا**».

فَهَذَا الهَجْرُ لِحَقِّ الإِنْسَانِ حَرَامٌ، وَإِنَّمَا رُخِّصَ فِي بَعْضِهِ كَمَا رُخِّصَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَهْجُرَ امْرَأَتَهُ فِي المَضْجَعِ إِذَا نَشَزَتْ، وَكَمَا رُخِّصَ فِي هَجْرِ الثَّلَاثِ.

فَيَنْبَغِي أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الهَجْرِ لِحَقِّ اللهِ، وَبَيْنَ الهَجْرِ لِحَقِّ نَفْسِهِ.

فالأَوَّلُ مَأْمُورٌ بِهِ، والثَّانِي مَنْهِيٌّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ المُؤْمِنِينَ إِخْوَةٌ...».

وقد سُقتُ هذا الكلامَ العَظيمَ برمَّتِه؛ لأنَّه جمعَ فأَوعَىٰ.

وعلىٰ هَذا: فيُمكننُا -إذا كنَّا مُستضعفِين- أن نَهجرَ أَهلَ البدَع هجرًا نِسبيًّا، وهو الهَجرُ الوِقائيُّ، كما فعلَ النَّبيُّ ﷺ مع صاحبِ العَشيرةِ، بحيثُ

لا نَفتح بينَنا وبينَهم مَجَالًا للصُّحبةِ أو المُجالسةِ من غيرِ حاجةٍ أو ضَرورةٍ، ولَا نَجعلهم أصحابَ أسرارِنا.

لكن الخطرُ هو أن يُخالِطهم المرءُ، وأن تراه معَهم ذاهبًا آيبًا، وقد يُصاحبُ ذلك جفاءٌ لأهل السُّنَّة وتَباعدٌ عنهم وتحرُّزٌ مِن مَجالسِهم، بل يَنشأُ معَه في المُستقبل كَراهيةُ نَقدِ أولئكَ المُبتدِعة، ثمَّ يَدخلُ القلبَ حبُّهم، فالاعتِذارُ لهم، وقد يَنتهِي الأَمرُ -بسببِ تلكَ المُخالطةِ- إلىٰ انتهازِ أدنَىٰ الفُرص للطَّعنِ علىٰ أَهل السُّنَّة.

* **وأمَّا قولُ ابن أبي حاتم حكايةً عن أبيه وأبي زُرعة:** «ويُنكِران وَضْعَ الكتبِ بالرَّأي في غير آثار».

فيَعنيانِ: النَّهيَ عن الكِتابةِ من غيرِ استِنادٍ إلىٰ الأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ: القُرآن والسُّنة؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ يَقولُ: ﴿**ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ**﴾ [الأعراف: ٣].

ويَقولُ رَسولُ الله ﷺ: «**إنِّي قد تركتُ فيكُم شَيئَين لن تضِلُّوا بعدَهُما: كتاب الله وسُنَّتي، ولن يتفرَّقَا حتَّىٰ يرِدَا علي الحوض**». رواه الحاكم، وحسَّنه الشَّيخُ الألباني.

وإنَّما كانَ إنكارُ هذَين الإمامَين وضعَ الكتُب بالرَّأي من غيرِ رُجوع إلىٰ الآثار؛ لأنَّ أهلَ البدَع زاغُوا عن السُّنَّة لمَّا اعتمَدوا في تأليفِ الكتُب علىٰ الإنتاجاتِ العَقليَّة بمَعزلٍ عن نُصوص الكِتابِ والسُّنةِ.

كما هو الشَّأنُ اليَوم فيما يسمَّىٰ بالكتُب الفِكريَّة، فقد أَخذَ أَصحابُها يؤلِّفونَ الكُتبَ، يُريدونَ تَوعيةَ المُسلمين بواقِعهم وبما يَجبُ علَيهم شرعًا في هَذا الواقِع، فربَّما كانُوا عارفِين بواقعِهم، لكنَّهم لَا يَهتدونَ إلىٰ الوَاجبِ الشَّرعيِّ فيه غالبًا؛ لأنَّ بضَاعتَهم في العُلوم الشَّرعيَّةِ مُزجاةٌ، فتَجدُ عِندَهم الخَطيبَ لَا الفَقيه، والقاصَّ لَا العالِم المُفتي.

وإذَا نزلَت بساحتِهم بدعةٌ توطَّنَت وباضَت وفرَّخَت ولم يَفطِنوا لها؛ لأنَّهم لَا يَملِكونَ سوَىٰ عاطفةٍ دينيَّةٍ، وحَماسةٍ مُفرطةٍ خاليةٍ من العِلم.

قال عمرُ بن عبد العزيز: «من عمِلَ في غَير عِلم كانَ مَا يُفسِدُ أَكثَر ممَّا يُصلح» رواه ابن عبد البرِّ في «جامع بيان العلم وفضله».

وقَد كانت طَريقةُ السَّلفِ في الكِتابةِ بشَحنها بالآياتِ والأحاديثِ وآثارِ السَّلفِ، وكانَ بَعضُهم يَجعلُ معَها شيئًا من البَيانِ والشَّرح، لكن يُغلِّب نُصوصَ الوَحيَين، فيَكونُ البَيانُ علىٰ قَدْر الحاجةِ فقَطْ كما هو صَنيعُ الإمام مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موطَّئه.

وكانَ مِنهم مَن يُجرِّدها للوَحيَين وآثارِ السَّلفِ دونَ أيِّ إضافةٍ من شَرح أو غيرِه، حتَّىٰ يَضمنَ سلَامةَ ما كتبَ، كما هو صَنيعُ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتبِه.

وهَذا كلُّه يُنبِئُ عن قوَّة اعتِمادِهم علىٰ الوَحيَين، وثقتِهم بهما، وحُسنِ ظنِّهم بما فيهما من أثَرٍ طيِّبٍ في حَياةِ النَّاس.

وفي «طبقات الشَّافعية الكُبرىٰ» للسُّبكي أنَّ الشَّافعيَّ قالَ:

كلُّ العلوم سوىٰ القُرآنِ مَشغلةٌ إلَّا الحديثَ وإلَّا الفقهَ فِي الدِّينِ
العِلمُ ما كانَ فيهِ قالَ حدَّثَنا وما سوَىٰ ذاكَ وَسواسُ الشَّياطينِ

ومِن كلام الرَّازيَّينِ يُفهَم أنَّ من الرَّأي ما هو مَحمودٌ، وهو ما كانَ مُستنبَطًا من نصِّ القرآنِ والسُّنَّة غيرَ مُخالفٍ لهما.

روَىٰ ابن عبد البرِّ في المَرجع السَّابقِ عن علي بن الحسن بن شقيق يقول: سمعت عبد الله بن المبارك سُئل: متىٰ يسَعُ الرَّجل أن يُفتي؟

قال: «إذا كان عالمًا بالأثرِ، بصيرًا بالرَّأي».

ولابن القيِّم كلامٌ مفصَّلٌ قويٌّ فِي هذا، حيثُ قالَ فِي «إعلام الموقِّعين» (١/ ٦٧): «فَالرَّأيُ البَاطِلُ أَنْوَاعٌ:

أَحَدُهَا: الرَّأْيُ المُخَالِفُ لِلنَّصِّ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ فَسَادُهُ وَبُطْلَانُهُ، وَلَا تَحِلُّ الفُتْيَا بِهِ وَلَا القَضَاءُ، وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ مَنْ وَقَعَ بِنَوْعِ تَأْوِيلٍ وَتَقْلِيدٍ.

النَّوْعُ الثَّانِي: هُوَ الكَلَامُ فِي الدِّينِ بِالخَرْصِ وَالظَّنِّ، مَعَ التَّفْرِيطِ وَالتَّقْصِيرِ فِي مَعْرِفَةِ النُّصُوصِ وَفَهْمِهَا وَاسْتِنْبَاطِ الأَحْكَامِ مِنْهَا، فَإِنَّ مَنْ جَهِلَهَا وَقَاسَ بِرَأْيِهِ فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، بَلْ لِمُجَرَّدِ قَدْرٍ جَامِعٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ أَلْحَقَ أَحَدَهُمَا بِالآخَرِ، أَوْ لِمُجَرَّدِ قَدْرٍ فَارِقٍ يَرَاهُ بَيْنَهُمَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فِي الحُكْمِ مِنْ

غَيْرِ نَظَرٍ إِلَىٰ النُّصُوصِ وَالآثَارِ، فَقَدْ وَقَعَ فِي الرَّأْيِ المَذْمُومِ البَاطِلِ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الرَّأْيُ المُتَضَمِّنُ تَعْطِيلَ أَسْمَاءِ الرَّبِّ، وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ بِالمَقَايِيسِ البَاطِلَةِ الَّتِي وَضَعَهَا أَهْلُ البِدَعِ وَالضَّلَالِ مِنَ الجَهْمِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ وَالقَدَرِيَّةِ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَ أَهْلُهُ قِيَاسَاتِهِم الفَاسِدَةَ وَآرَاءَهُم البَاطِلَةَ وَشُبَهَهُم الدَّاحِضَةَ فِي رَدِّ النُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ، فَرَدُّوا لِأَجْلِهَا أَلفَاظَ النُّصُوصِ الَّتِي وَجَدُوا السَّبِيلَ إِلَىٰ تَكْذِيبِ رُوَاتِهَا وَتَخْطِئَتِهِمْ، وَمَعَانِي النُّصُوصِ الَّتِي لَمْ يَجِدُوا إِلَىٰ رَدِّ أَلْفَاظِهَا سَبِيلًا، فَقَابَلُوا النَّوْعَ الأَوَّلَ بِالتَّكْذِيبِ، وَالنَّوْعَ الثَّانِيَ بِالتَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ، فَأَنْكَرُوا لِذَلِكَ رُؤْيَةَ المُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ فِي الآخِرَةِ، وَأَنْكَرُوا كَلَامَهُ وَتَكْلِيمَهُ لِعِبَادِهِ، وَأَنْكَرُوا مُبَايَنَتَهُ لِلعَالَمِ، وَاسْتِوَاءَهُ عَلَىٰ عَرْشِهِ، وَعُلُوَّهُ عَلَىٰ المَخْلُوقَاتِ، وَعُمُومَ قُدْرَتِهِ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ أَخْرَجُوا أَفْعَالَ عِبَادِهِ مِن المَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاءِ وَالجِنِّ وَالإِنْسِ عَنْ تَعَلُّقِ قُدْرَتِهِ ومَشِيئَتِهِ وَتَكْوِينِهِ لَهَا، وَنَفَوْا لِأَجْلِهَا حَقَائِقَ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَأَخْبَرَ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالِهِ وَنُعُوتِ جَلَالِهِ، وَحَرَّفُوا لِأَجْلِهَا النُّصُوصَ عَنْ مَوَاضِعِهَا، وَأَخْرَجُوهَا عَنْ مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا بِالرَّأْيِ المُجَرَّدِ الَّذِي حَقِيقَتُهُ أَنَّهُ زُبَالَةُ الأَذْهَانِ وَنُخَالَةُ الأَفْكَارِ، وَعُفَارَةُ الآرَاءِ وَوَسَاوِسُ الصُّدُورِ، فَمَلَئُوا بِهِ الأَوْرَاقَ سَوَادًا، وَالقُلُوبَ شُكُوكًا، وَالعَالَمَ فَسَادًا.

وَكُلُّ مَنْ لَهُ مُسْكَةٌ مِنْ عَقْلٍ يَعْلَمُ أَنَّ فَسَادَ العَالَمِ وَخَرَابَهُ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ تَقْدِيمِ الرَّأْيِ عَلَىٰ الوَحْيِ، وَالهَوَىٰ عَلَىٰ العَقْلِ، وَمَا اسْتَحْكَمَ هَذَانِ الأَصْلَانِ

الفَاسِدَانِ فِي قَلْبٍ إِلَّا اسْتَحْكَمَ هَلَاكُهُ، وَفِي أُمَّةٍ إِلَّا فَسَدَ أَمْرُهَا أَتَمَّ فَسَادٍ.

فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ كَمْ نُفِيَ بِهَذِهِ الآرَاءِ مِنْ حَقٍّ، وَأُثْبِتَ بِهَا مِنْ بَاطِلٍ، وَأُمِيتَ بِهَا مِنْ هُدًى، وَأُحْيِيَ بِهَا مِنْ ضَلَالَةٍ!!

وَكَمْ هُدِمَ بِهَا مِنْ مَعْقِلِ الإِيمَانِ، وَعُمِّرَ بِهَا مِنْ دِينِ الشَّيْطَانِ؟!

وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ الجَحِيمِ هُمْ أَهْلُ هَذِهِ الآرَاءِ الَّذِينَ لَا سَمْعَ لَهُمْ وَلَا عَقْلَ، بَلْ هُمْ شَرٌّ مِنَ الحُمُرِ، وَهُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

النَّوْعُ الرَّابِعُ: الرَّأْيُ الَّذِي أُحْدِثَتْ بِهِ البِدَعُ، وَغُيِّرَتْ بِهِ السُّنَنُ، وَعَمَّ بِهِ البَلَاءُ، وَتَرَبَّىٰ عَلَيْهِ الصَّغِيرُ، وَهَرِمَ فِيهِ الكَبِيرُ.

فَهَذِهِ الأَنْوَاعُ الأَرْبَعَةُ مِنَ الرَّأْيِ الَّذِي اتَّفَقَ سَلَفُ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا عَلَىٰ ذَمِّهِ وَإِخْرَاجِهِ مِنَ الدِّينِ.

النَّوْعُ الخَامِسُ: مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُمَرَ بنُ عَبدِ البَرِّ عَنْ جُمهُورِ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّ الرَّأْيَ المَذْمُومَ فِي هَذِهِ الآثَارِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ أَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ رضي الله عنهم أَنَّهُ القَوْلُ فِي أَحْكَامِ شَرَائِعِ الدِّينِ بِالاسْتِحْسَانِ وَالظُّنُونِ، وَالِاشْتِغَالُ بِحِفْظِ المُعْضِلَاتِ وَالأُغْلُوطَاتِ، وَرَدِّ الفُرُوعِ بَعْضِهَا عَلَىٰ بَعْضٍ قِيَاسًا، دُونَ رَدِّهَا عَلَىٰ أُصُولِهَا وَالنَّظَرِ فِي عِلَلِهَا وَاعْتِبَارِهَا، فَاسْتُعْمِلَ فِيهَا الرَّأْيُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ، وَفُرِّعَتْ وَشُقِّقَتْ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ، وَتُكُلِّمَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَكُونَ بِالرَّأْيِ المُضَارِعِ لِلظَّنِّ.

قَالُوا: وَفِي الاشْتِغَالِ بِهَذَا وَالاسْتِغْرَاقِ فِيهِ تَعْطِيلُ السُّنَنِ، وَالبَعْثُ عَلَىٰ جَهْلِهَا، وَتَرْكُ الوُقُوفِ عَلَىٰ مَا يَلْزَمُ الوُقُوفَ عَلَيْهِ مِنْهَا وَمِنْ كِتَابِ اللهِ ﷻ وَمَعَانِيهِ، احْتَجُّوا عَلَىٰ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِأَشْيَاءَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ أَسَدِ بنِ مُوسَىٰ: ثنا شَرِيكٌ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَا تَسْأَلُوا عَمَّا لَمْ يَكُنْ، فَإِنِّي سَمِعْت عُمَرَ يَلْعَنُ مَنْ يَسْأَلُ عَمَّا لَمْ يَكُنْ...».

* **وأمَّا قولُ ابن أبي حاتم:** «ويَنهيان عن مُجالسة أهْل الكلام والنَّظر في كُتب المُتكلِّمين، ويقولان: لا يُفلح صاحِبُ كلام أبدًا».

فيتَّضحُ معناه بتعريفِ عِلم الكلَام.

قالَ الشَّيخ محمَّد بن عُثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ -كما في مجموع فتاواه (٤/ ٤٤)-:

«عِلمُ الكَلام هو ما أحدثَهُ المُتكلِّمون في أصُول الدِّين مِن إثباتِ العَقائدِ بالطُّرقِ الَّتي ابتكَرُوها، وأعرَضوا بِها عمَّا جاء الكِتابُ والسُّنةُ بِهِ، وقد تَنوَّعت عبَاراتُ السَّلفِ في التَّحذِير عن الكَلام وأهلِه لمَا يُفضي إليه من الشُّبهات والشُّكوكِ، حتَّىٰ قال الإمامُ أحمد: «لا يُفلحُ صاحِبُ كلامٍ أبدًا»، وقال الشَّافعي: «حُكمي في أهلِ الكَلام أن يُضرَبوا بالجَريدِ، والنِّعالِ، ويُطاف بهم في العَشائِر والقبَائل، ويقالُ: هذا جَزاءُ مَن تَركَ الكِتابَ والسُّنة وأَقبلَ علىٰ عِلمِ الكَلامِ».

فعِلمُ الكلَام المَقصودُ هنا، هو ما كانَ له صلةٌ بالعَقيدةِ، ويَعتمدُ فيه أصحابُه علىٰ المُسلَّماتِ العَقليَّةِ عندَهم من غيرِ رُجوع إلىٰ أدلَّةِ الكِتابِ

والسُّنَّةِ، كما يَعتمِدونَ علىٰ القَوانين المَنطقيَّةِ المُستَوردةِ من اليُونانِ وأَشباهِهم.

وهُم وأَصحابُ الرَّأيِ مُشتَركونَ في الاعتِمادِ علىٰ العَقلِ البشريِّ في تَقريرِ أصولِ الدِّينِ، مع الإعرَاض عن الوَحي إذَا خالفَ زُبالَاتِ أَذهانِهم، وكيفَ يُفلحُ مَن هَذا حالُه؟! واللهُ المُستعانُ.

❊❊❊

* جاءَ فِي كتابِ اللَّالكائي «شَرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّةِ والجماعةِ» (٢/ ٢٠٢) بعدَ أن أثبتَ هذهِ العَقيدةَ -عَقيدةَ الرَّازيَّين-:

قال أبو محمَّدٍ: «وبه أَقولُ أنا»، وقالَ أبو علي بن حبيش المقرئ: «وبه أَقولُ»، قالَ شَيخُنا ابنُ المظفَّر: «وبه أَقولُ»، وقالَ شَيخُنا يَعني المُصنِّف: «وبه أَقولُ»، وقالَ الطُّريثيثي: «وبه أَقولُ»، وقالَ شَيخُنا السِّلَفي: «وبه نَقولُ».

هؤلاءِ العلماءُ كلُّهم صرَّحوا بأنَّهم يَقولون بهذِه العَقيدةِ، بدءًا من أبي محمَّدٍ عبدِ الرَّحمن بن أبي حاتم -تِلميذِ الرَّازيَّين-، ثمَّ تلميذُهُ الحُسين بن محمَّد بن حبش المقرئ، ثمَّ تلميذه محمَّد بن المظفَّر، وانتِهاءً بتلميذِه المصنِّف اللَّالكائي، ثمَّ تلميذه أحمد بن عليِّ بن الحُسين الطُّريثيثي، ثمَّ تلميذه أبي طاهر السِّلَفي راوي نُسخة اللَّالكائي -رحمهم اللهُ جَميعًا-.

وأنا أَقولُ كما قالُوا: وبِهِ أقولُ.

نسأَلُ اللهَ أن يَختمَ لنا بمُعتقَد أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ.

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾.

❊❊❊

المحتـويـات

❊❊❊